دراسات إفريقية

— ٢ —

الحبشة
بين الاقطاع والعصر الحديث

بقلم

دكتور راشد البراوى

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

دراسات إفريقية

— ٢ —

الحبشة

بين الإقطاع والعصر الحديث

بقلم

دكتور راشد البراوي

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٩٦١

مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر باشا (باب الخلق سابقا)
شارع الجيطري ت ٩٢٤٣٩ س.ت ٨٠٢٨

دراسات إفريقية :

للدكتور راشد البراوى

ظهر منها :

١ ـــ مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية الثمن ١٥ ص
« بحث جديد فى العرض والتحليل والاتجاهات »

٢ ـــ الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث

وللمؤلف :

مشكلات القارة الإفريقية
السياسية والاقتصادية

أدق وأوفى ما ظهر باللغة العربية عن إفريقيا . .
عرض للمشكلات التى تشغل الأذهان اليوم وتهدد بالانفجار
ومقترحات بالعلاج . . أحدث الوثائق والإحصائيات

٤٢٠ صفحة (قطع كبير) الثمن ٥٠ قرشاً

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة تقديم

فى الرابع عشر من ديسمبر من عام ١٩٦٠ فوجىء العالم — على حد تعبير الصحف ووكالات الأنباء — بوقوع انقلاب فى أديس أبابا عاصمة الإمبراطورية الإتيوبية ، وتشكيل حكومة جديدة تظاهرها القوات المسلحة وفرق البوليس وجماعة الشباب المثقف . ولم تمض بضعة أيام حتى تجددت المفاجأة حين عرف أن الانقلاب أصيب بالإخفاق وأن السلطة عادت مرة أخرى إلى الإمبراطور هيلاسلاسى الأول الذى قطع زيارته الرسمية إلى البرازيل حين بلغته أنباء الأحداث التى جرت فى البلاد . غير أن الحقيقة أنه لم يكن فى المحاولة ثم إخفاقها السريع مايدعو إلى المفاجأة، فالقيام بها كان متوقعاً والمصير الذى آلت إليه كان مؤكداً أو قريباً من ذلك ، بل لعل نجاح تلك الحركة الإنقلابية هو الذى كان يدعو حقاً إلى الدهشة .

والكتاب الذى نقدمه يعرض صورة موجزة للأحوال السائدة فى إتيوبيا من سياسية واقتصادية واجتماعية ، توضح كيف أن هذا البلد الإفريقى المستقل يعيش فى النصف الثانى من القرن العشرين

بعقلية العصور القديمة وفلسفتها وأنظمتها . فالغرض الذى نستهدفه إذن أن نبين استحالة الإبقاء على هذه الأوضاع وأن نؤكد حتمية حدوث تغيير جذرى فى الأسس التى يقوم عليها المجتمع الإتيوبى حتى يتسنى له أن يساير ركب التطور العالمى وأن يسير فى طريق التطور الارتقائى وبذلك يتخلص من الفقر والجهل والمرض ، ويأخذ بأسباب الحضارة بمعناها الحديث أى بحيث تؤدى إلى أن توضع مصالح أغلبية الجماعة فى المحل الأول من الرعاية والاهتمام ، وإلى أن تنمو العلاقات الاجتماعية فى جو من المساواة والإخاء والتعاون والحرية حتى يتسنى لكل فرد أن يستغل طاقاته وأن يحقق ذاته فى أفضل صورها .

وإذا كان تغيير جذرى ضرورة اجتماعية فلا بد لتحقيقه من ظهور قوى تتعارض مع الأوضاع السائدة وتعمل على زوالها . وهنا يكمن الغرض الآخر من الكتاب الذى نقدمه ، ألا وهو الإشارة إلى بدء ظهور هذه القوى من جهة وتوضيح أنها مازالت عاجزة أو قاصرة من جهة أخرى عن بلوغ غاياتها بسبب ضعفها من ناحيتى الكم والكيف ، الأمر الذى يفسر السبب الذى من أجله لم يكن مقدراً للمحاولة الإنقلابية أن تصيب النجاح .

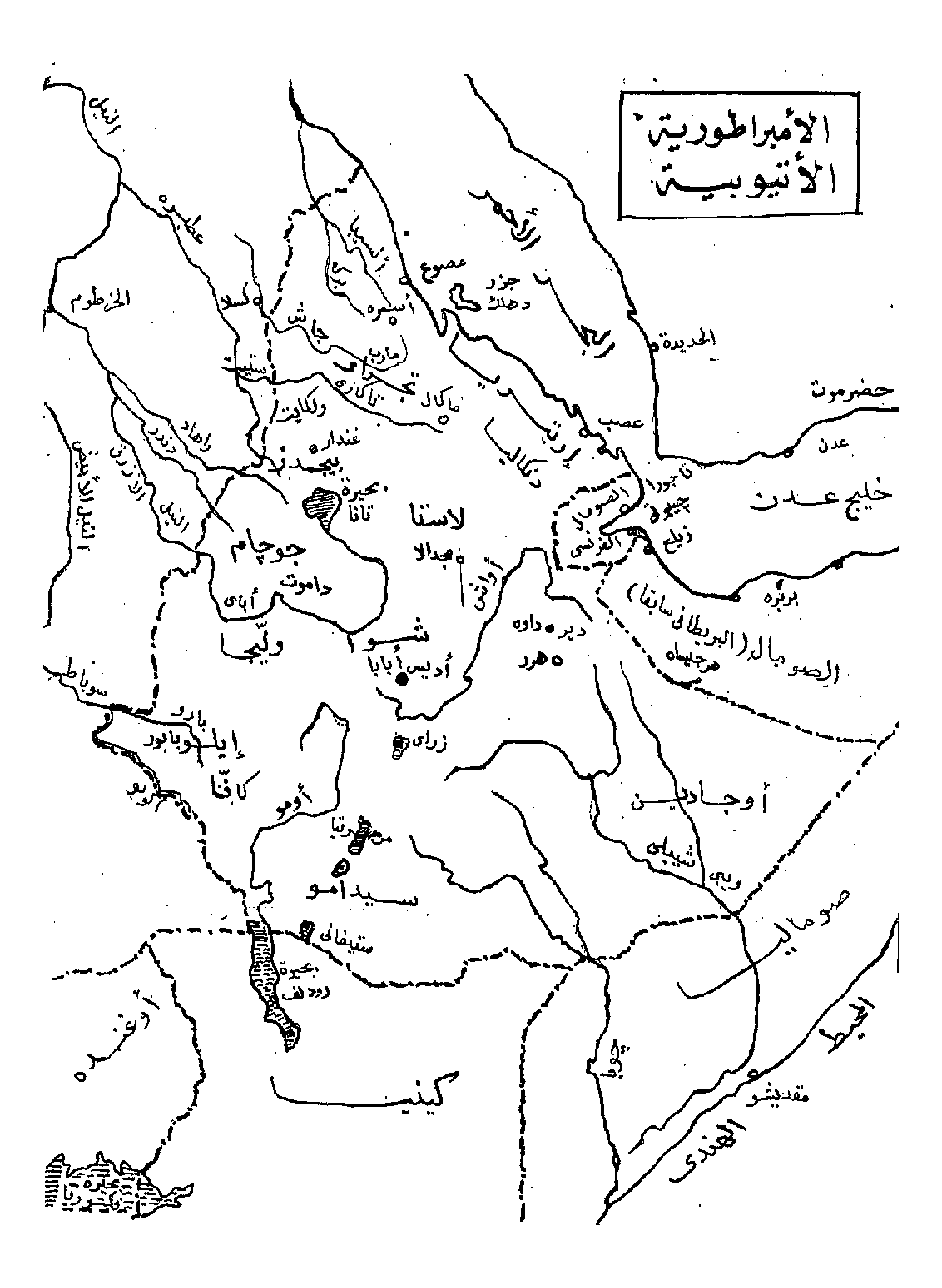
وهكذا فالمجتمع الإتيوبى يقف الآن على مفترق الطرق . فإذا كانت المحاولة قد أخفقت فهذا لا ينفى الحقيقة الرئيسية وهى أنه

لامناص من وقوع محاولة أوسع نطاقا وأكثر شمولا وأقرب تحقيقا حين تتوافر العناصر والظروف الصالحة .

وإنا لنرجو أن نكون قد وفقنا ، ولو بدرجة محدودة ، إلى تحقيق الغرض الذى وضعناه نصب أعيننا من وراء هذا البحث الموجز ، إيمانا منا بأن على المجتمعات الإفريقية أن تبذل أكبر جهد تقدر عليه حتى تخرج من دائرة تخلفها من أجل رفاهية الشعوب وسعادتها ؟

القاهرة فى فبراير ١٩٦١

راشد البراوى



الأمبراطورية الأثيوبية
البحر الأحمر
الخرطوم
كسلا
عطبره
مصوع
أسمره
جزر دهلك
الحديدة
حضرموت
عصب
عدن
خليج عدن
تاجورا
جيبوتي
زيلع
بربره
هرجيساه
الصومال البريطاني سابقا
الصومال الفرنسي
لاستا
بحيرة تانا
جوجام
داموت
غندار
ماكال
دنكالي
أوراتي
شوا
أديس أبابا
جدالا
ولّيجا
ديره داوه
هرر
زواى
أوجادين
شبيلي
ويبي
صومال
مقديشو
المحيط الهندي
كينيا
أومو
سيدامو
ستيفاني
بحيرة رودلف
إيلوبابور
كافا
بارو
سوباط
النيل الأزرق
النيل الأبيض
أوغنده
بحيرة فكتوريا

الفصل الأول

الأحوال الطبيعية

تقع إتيوبيا فيما يعرف باسم «قرن إفريقية الشرقية» Horn of East Africa بين خطى عرض ٤ ، ١٨° شمالا ، وخطى طول ٣٣ ، ٤٨° شرقاً ، والطرف الجنوبى الأقصى منها يبعد عن خط الاستواء مسافة ٢٠٠ ميل . وطولها من الشمال إلى الجنوب حوالى ٩٠٠ ميل ويقرب عرضها من ذلك تقريباً وإن كانت ضيقة نسبياً فى الشمال ثم تأخذ فى الاتساع كلما سرنا نحو الجنوب . وكانت الحبشة دائماً جسراً يربط بين القارتين الإفريقية والآسيوية إذ لا يفصلها عن الساحل الآسيوى غير مسافة تقل عن عشرين ميلا . وتبلغ المساحة الكلية للإمبراطورية الإتيوبية الحالية ١٤٢ر٤٥٧ ميلا مربعاً .

ويحدها من الغرب والشمال الغربى السودان ، ومن الشمال البحر الأحمر ، ومن الشرق والجنوب الشرقى الصومال الفرنسى والجمهورية الصومالية الجديدة ، ومن الجنوب كينيا . ولم يكن لإتيوبيا منفذ إلى البحر يقع داخل أراضيها حتى عهد قريب جداً حين أقيم فى عام ١٩٥٢ الاتحاد الفدرالى بينها وبين إريتريا ، المستعمرة الإيطالية السابقة ، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فصارت تمتد على ساحل البحر

مسافة ٦٠٠ ميل وأصبحت على اتصال مباشر بالعالم الخارجى عن طريق مينائى مصوع وعصب .

حقيقة اسم إتيوبيا

إن كلمة « إتيوبيا » ليست سوى التسمية الرسمية كما أنها حديثة العهد ، أما الاسم الحقيقى الذى يصدق على البلاد من النواحى الجغرافية والجنسية والتاريخية فهو « الحبشة »[١] وأهلها يعرفون باسم « الحبش » ويقصد بهم النواة القديمة للشعب والتى نشأت نتيجة الامتزاج الذى تم بين العناصر السامية الوافدة من شبه الجزيرة العربية والحاميين مما سنعرض له فى الفصل التالى . ومعنى اللفظ « الخلط » أو « ذوو الدم المختلط » ولهذا ينفر الأهلون من التسمية إذ يعدونها لونا من الاحتقار ، كما أن الفتوحات التى قام بها منليك الثانى فى أواخر القرن التاسع عشر ونجاح البلاد فى الخلاص من الأطماع الاستعمارية فى ذلك الحين مما عمل على تنمية الإحساس بالقومية والكبرياء وجعل الأهلين ينبذون لفظ « الحبشة » ويطلقون على بلادهم اسم « إتيوبيا » . والواقع أن إتيوبيا فى العصور القديمة لم تكن سوى بلاد كوش أو النوبة وما يقال له جزيرة مرو Meroe ومن المرجح أنها لم تكن فى يوم من الأيام جزءاً من الإمبراطورية الحبشية .

---

(١) إن كلمة Abyssinia تحريف أدخله البرتغاليون على لفظ « حبشة » بعد اتصالهم بالبلاد فى القرن السادس عشر الميلادى .

العزلة والجمود :

وعاشت الحبشة إلى عهد قريب فى عزلة شديدة بعيداً عن المؤثرات الحضارية عامة والغربية منها بصفة خاصة ، فلم تهب عليها رياح النظم السياسية والاجتماعية التى عرفتها أوربا وبخاصة فى الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر والتى انتقلت بدرجات متفاوتة من الحدة إلى عدد من البلدان الأخرى فى آسيا وإفريقية، ولم تأخذ بأسباب التقدم التكنولوچى الحديث فى الزراعة والصناعة والمواصلات ، ولم تتأثر بالتيارات الثقافية والتعليمية التقدمية إلا بقدر غير محسوس وفى السنوات الأخيرة وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

هــــذه الظاهرة ترجع بصفة أساسية إلى الطبيعة الجبلية للبلاد التى تتخللها الأودية والأخاديد الشديدة العمق ، الأمر الذى تستحيل معه المواصلات وخصوصاً فى فترة الأمطار الغزيرة . يضاف إلى هذا ما اتصف به السكان من عدم الميل إلى الاختلاط بالغير وهو شعور غالباً ما يتخذ مظهر الشك ، بل والعداء بالنسبة إلى العناصر والمؤثرات الخارجية ، ولعل من الأسباب الكامنة وراء ذلك الإحساس أن الأقلية المسيحية التى فرضت ديانتها وسلطانها كانت دائماً تحس بالقلق والخوف إذ كانت بلادها أشبه بجزيرة صغيرة تحيط بها البلدان الإسلامية فى إفريقية وآسيا .

وكانت هذه العزلة من العوامل الرئيسية فى الجمود الذى ران على البلاد قرونا طوالا ، وبدأ المثقفون حديثاً يشعرون بآثارها السيئة ، وزاد هذا الإحساس قوة بعد التقدم الذى تحقق فى عدد من البلدان الإفريقية

وأخذوا يوازنون بين الأخيرة وبين الأحوال السائدة فى ديارهم . وهم يدركون كذلك أن بلادهم لاتلعبدوراً له أهميته فى السياسة الدولية لأن عقلية الانطواء على الذات مازالت لها الغلبة . ولهذا بدأت فى السنوات الأخيرة محاولات للخروج من العزلة التقليدية ، فأرسلت البعوث العلمية إلى الخارج ، وقدمت التسهيلات لرؤوس الأموال الأجنبية ، وكثر استقدام الخبراء الأجانب ، وأنشئت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأخرى ، واشتركت إتيوبيا فى عدد من المؤتمرات الدولية والإفريقية ، وقام الإمبراطور هيلاسلاسى بالزيارات إلى الدول الأجنبية .

ونظراً لطبيعة البلادالجبلية ، وصعوبة وسائط النقل والمواصلات ، وكثرة الأجناس والقبائل ، وتعدد اللغات واللهجات التى تبلغ عدتها السبعين ، واختلاف الديانات ، وتباين التقاليد والعادات ، وتوافر إمكانيات الاكتفاء الذاتى للقبائل فى مناطق عدة ،وميل أفراد كل جماعة إلى التزاوج فى نطاقها من أجل المحافظة على ذاتيتها - نقول إن هذه الظروف جميعها ترتب عليها قوة القبلية Tribalism والنزعات المحلية Separatism, ولقد ظلت البلاد طويلا من الوجهة العملية عبارة عن مجموعة من الممالك الصغيرة مثل تجره وجوجام وشوا والتى كانت تعترف اسمياً بالولاء للإمبراطور بصفته السيد الأعلى Overlord مع الاحتفاظ بقدر كبير من حريتها واستقلالها ، بل وكان بعضها يثور فى وجهه . هذه الظاهرة من المشكلات الضخمة التى حالت دون قيام حكومة مركزية قوية يدين لها الجميع بالولاء المنبعث من تماثل الظروف الجنسية واللغوية والاجتماعية والتطور التاريخى والمشاعر والمصالح المشتركة . إن فى مقدمة ماتحتاج إليه البلاد دعم الوحدة القومية .

التضاريس

وتتكون إتيوبيا بوجه عام من هضبة ضخمة متوسط ارتفاعها بين ٧٠٠٠ ، ٨٠٠٠ قدم ويقسمها إلى شطرين رئيسيين الوادى الشق Rift Valley الذى يسير من كينيا فى اتجاه الشمال الشرقى حتى يبلغ البحر الأحمر . وترتفع الهضبة فجأة وبشدة من المناطق شبه الصحراوية التى تحيط بها على هيئة سلسلة من المنحدرات الشديدة التى تهبط فى بعض الأماكن آلافا عدة من الأقدام . وينحدر النصف الغربى من الهضبة فى رفق صوب السودان وتجرى معظم الأنهار فى هذا الاتجاه بينما يهبط النصف الشرقى بشدة نحو المحيط الهندى .

وتتخلل الهضبة فى مواضع عدة أودية عميقة وشقوق هائلة تكونت بفعل الاضطرابات التى تعرضت لها القشرة الأرضية فى العصور الجيولوجية السحيقة ، كما ترجع إلى عوامل التعرية بسبب أمطار الصيف الغزيرة التى تتدفق سيولا عنيفة وسريعة من الهضبة إلى المنخفضات المجاورة . وترتب على عملية التعرية ظهور تلال تشبه المخروطات المتقطعة يطلق عليها اسم الأمبا Ambas ، وهذه كثيرا ما لعبت دوراً هاما فى تاريخ البلاد حيث كان يأوى إليها بسبب مناعتها الملوك وأتباعهم خلال أوقات الغزو الأجنبى . أضف إلى هذا أن قممها الكبيرة المستوية جعلت فى الإمكان زراعة المحاصيل وتربية الماشية وبذلك وفرت لأهلها اكتفاء ذاتياً بينما هيأت لهم جوانبها الشديدة الانحدار الحماية اللازمة من العدوان والغزو . وهذه الحقيقة مضافة إلى ماسبق إيراده من أسباب واعتبارات من العوامل التى تفسر روح النزعة المحلية الإنعزالية .

إلا أنه تقوم إلى جانب هذه التلال سلاسل جبلية أهمها فى الشرق والجنوب الشرقى من بحيرة تانا ، كما نلتقى بعضا منها فى الهضبة الشرقية عبر الوادى فى جنوبى شرق أديس أبابا . ويتراوح ارتفاع بعض القمم بين ١٤٠٠٠ ، ١٥٠٠٠ قدم ويعتبر راس داشان Ras Dashan (فى جبال سمين Semien الواقعة فى شمالى شرق العاصمة) أعلى القمم إذ يصل علوها إلى ١٥١٦٠ قدما تقريبا .

وفى القسم الأدنى من الوادى سلسلة من البحيرات فإذا ما تقدمنا فيه أصبح عبارة عن وادى نهر أواش Awash وهو المجرى الكبير الوحيد فى الهضبة الذى يصب شرقا . وبعد ذلك ينفرج الوادى على هيئة مروحة فى سهول دنكاليا وهى صحراء تقيم فيها قبائل من البدو الرحل شبه متوحشة وولاءها للحكومة المركزية ضئيل إلى حد بعيد .

ويصل عمق الوادى إلى ما بين ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ قدم تحت قمم المنحدرات القائمة على جانبيه ، ويمتد من ارتفاع ٦٠٠٠ قدم تقريباً فوق سطح البحر شمالى بحيرة زواى Zwai إلى أقل من ٢٠٠٠ قدم فوق سطح البحر فى جوار بحيرة ستيفانى Stefanie على مقربة من الحد الجنوبى . ومتوسط عرض الوادى حوالى ثلاثين ميلا وذلك لغاية النقطة التى ينفرج عندها فى سهول دنكاليا .

وتهبط المرتفعات الوسطى عادة نحو الغرب وإن كان الانحدار فى بعض الأماكن من الشمال إلى الجنوب أو العكس . وتكثر فى الشمال المرتفعات التى تتراوح بين ٨٠٠٠ ، ٩٠٠٠ قدم نحو الغرب بينما يندر

فى الجنوب أن يتجاوز الارتفاع ٦٥٠٠ قدم . وتعلو الحافة الشرقية من المرتفعات الشمالية فوق سهول البحر الأحمر آلافاً كثيرة من الأقدام والطرق المؤدية من هذه السهول إلى الهضبة قليلة ووعرة . ويستمر المنحدر فى اتجاه الجنوب إلى وادى أواش الذى يكون مدخلا إلى الهضبة وعند هذه النقطة يتجه جنوبا بغرب ليصبح الحائط الغربى للوادى . ويقل ارتفاعه وانحداره بالتدريج فى اتجاه حدود كينيا وبحيرة رودلف.

وتمثل سهول دنكاليا الحدود الشرقية لإتيوبيا وتمتد بحذاء الساحل حتى الجزء الشمالى من إريتريا حيث تعرف باسم "سهول البحر الاحمر، وهى منطقة صحراوية ضخمة لا تصلح للسكنى وتهبط فى بعض المواضع إلى مادون سطح البحر ، وتنحدر إلى الشمال والشرق . وهنا يفرغ نهر اواش مياهه فى سلسلة صغيرة من البحيرات الملحة على ساحل الصومال (الإيطالى سابقاً) وبذلك لا يصل إلى البحر . وإلى الشمال يقع منخفض كوبار Kobar Depression وهو منطقة ملحية تقع تحت مستوى سطح البحر ، طولها ١٠٠ ميل وعرضها ٤٠ ميلا وفيها يتم الآن استخراج الملح . وإلى الشرق من المنخفض سلسلة من الجبال الساحلية المرجانية الضيقة التى تزداد ارتفاعا نحو الجنوب ويصل الارتفاع إلى ٦٧٠٠ قدم قرب عصب على البحر الأحمر . وباستثناء السهول الساحلية الضيقة يتم التصرف المائى بالإقليم كله فى الداخل إذ يضيع معظم المجارى المائية فى منخفض كوبار أو البحيرات الملحية التى ينتهى عندها نهر أواش .

وفى إتيوبيا أنهار عدة ولكن الكثير منها قليل الغور وسريع الانحدار ويجف خلال الشطر الأكبر من السنة وتكثر الجنادل والشلالات

وتوجد أماكن عدة صالحة لتوليد القوة الكهربائية وهكذا يتوافر مجال واسع لاستغلال هذه الطاقة من أجل التنمية الاقتصادية . والأنهار غير صالحة للملاحة فيما عدا نهر بارو Baro وهذا فقط لمسافة قصيرة فى الداخل حتى بلدة جمبيلا Gambeila خلال موسم الأمطار الغزيرة.وعدم صلاحية الأنهار للملاحة عقبة كبيرة أخرى فى سبيل المواصلات تضاف إلى العوائق الناجمة من طبيعة البلاد الجبلية .

ولما كانت المرتفعات تنحدر نحو الشمال الغربى لذلك تصب جميع الأنهار الكبرى وهى عطبرة والنيل الأزرق والسوباط فى النيل . ويعرف نهر عطبرة فى مجراه الأعلى باسم تاكازى Takazze ومعناها «المرعب» أو «الرهيب» ، ويهبط من ارتفاع ٧٠٠٠ قدم فى الهضبة الوسطى إلى ارتفاع ٢٥٠٠ قدم فى الأخدود أو الفجوة الهائلة التى يندفع خلالها غربا مرة أخرى صوب المنحدرات الغربية المتدرجة والسودان . وخلال فترة الأمطار الشديدة يرتفع ١٨ قدما فوق مستواه العادى وبذلك يتحول إلى حاجز لا يمكن اختراقه بين الأقاليم الشمالية والوسطى .وقرب المجرى الأدنى يعرف باسم ستيت Setit الذى يتصل به عطبره المكون من المجارى المتدفقة من الجبال فى الغرب والشمال الغربى من بحيرة تانا.وأكبر الأنهار الثلاثة النيل الأزرق أو أباى Abbai عند الإثيوبيين . وينبع الأباى الصغير عند Gish فى إقليم سكالا Sakala ويصب فى بحيرة تانا ثم يخرج منها باسم أباى الكبير وبعد ذلك يسير بطيئا مسافة ١٠٠٠ ميل حتى يتصل بالنيل الأبيض عند الخرطوم . إلا أنه قبل هذه النهاية يكتنف إقليم جوجام Goggam ويكون شلالات Tis -esat الكبرى

(ومعناها دخان النار). وفى جبال وهضاب كافا Kaffa وجلا Galla فى الجنوب الغربى من البلاد تنبع اهم فروع السوباط .

هذه الأنهار الثلاثة الرئيسية يتصرف فيها أربعة أخماس الأمطار التى تسقط على البلاد[١] . أما الباقى فإنه يتصرف فى خور بركه الذى ينبع من مرتفعات إريتريا ثم بعد أن يسير غربا يتجه ناحية الشمال إلى أن يصب فى البحر جنوبى سواكن ، ونهر أواش الذى يصب فى منطقة ملحية قرب تاچورا Tajura ؛ ونهرا وبى شيبلى Webi Shebeli وچوبا Juba اللذين يهبطان من الهضبة الشرقية ثم يصبان جنوبا بشرق عبر الصومال وإن كان أولها لا يصل إلى المحيط الهندى ؛ ونهر أومو Omo الذى يتجه جنوبا ليصب فى بحيرة رودلف .

وفى إتيوبيا عدد من البحيرات أهمها تانا التى تعلو سطح البحر بستة آلاف قدم وتبلغ مساحتها ١٢٥٠ ميلا مربعاً . وفى الجزء الجنوبى الغربى من الوادى الشق سلسلة من البحيرات مثل زواى Zwai فى منطقة قبائل الجوراچ ، لانجانا ، أواسا ، مرجريتا ، ستيفانى ، وأخيراً بحيرة رودلف وإن كان لا يقع من الأخيرة داخل الأراضى الاتيوبية سوى جزء صغير .

الأقاليم المناخية والأمطار

ونظرا لاختلاف الارتفاع يمكن أن نميز ثلاثة أقاليم مناخية رئيسية وهى :

---

(١) Guide Book of Ethiopia (Addis Abana Chamber of Commerce, 1954), p. 116.

(١) القلة Kolla حيث يصل الارتفاع إلى ٥٥٠٠ قدم تقريبا ومتوسط درجة الحرارة الشهرى ٦٨° فهرنهيت .

(٢) الوينا ديجا Woyna - dega ومعناها « مرتفعات الكروم » وتتلو المنطقة السابقة حتى ارتفاع ٨٠٠٠ قدم . ومتوسط درجة الحرارة شبيه بما نلقاه فى مرتفعات كينيا. وفى هذه المنطقة يتركز السكان .

(٣) الديجا وهى المنطقة التى تتجاوز ارتفاع ٨٠٠٠ قدم . وقد يكون انخفاض درجة الحرارة فيها ميزة تساعد على السكنى ولكن يقلل من أثرها قلة كثافة الهواء مما يجعل العمل بل الإقامة أمراً شديد الإرهاق.

والأمطار الصيفية منتظمة ووافرة نوعا فى هضاب هرر وشوا Shoa وأمهرة وتجرة Tigré ويتراوح المتوسط فى مرتفعات هرر بين ٢٠ ، ٣٥ بوصة سنويا . ونظراً لقلة التبخر فى المناطق التى يتجاوز ارتفاعها ٦٠٠٠ قدم فالأمطار كافية لممارسة الزراعة بصفة دائمة . وفى المسيف الإثيوبى Ethiopian Massif يسقط المطر على مدار السنة بحيث لا يوجد فصل جفاف تماما ، وهذه الظاهرة تمثلها أديس أبابا التى يمتد الفصل المطير فيها من يونيو إلى أكتوبر ومتوسط المطر ١١ بوصة فى يولية ، ١٢ فى أغسطس ،والمتوسط السنوى يتجاوز ٤٥ بوصة . وعلى غرار مانلقاه فى مرتفعات هرر فإن الارتفاع الكبير يزيد من قيمة الترسب عن طريق خفض نسبة التبخر .

الأقاليم النباتية

والتقسيم المناخى السابق تتمشى معه الأقاليم النباتية . فالغابات الغزيرة تكثر بالجهات الغربية والجنوبية الغربية وفى مرتفعات تشرشر Chercher وأروسى Arussi جنوبى شرق العاصمة . ويلاحظ أن الغابات لاتغطى سوى ٧ ٪ من مساحة البلاد وترجع قلتها إلى عدم كفاية الأمطار أو عدم توزيعها المتساوى فى معظم الجهات . ومن الأسباب كذلك مادرج عليه السكان من قطع الغابات وبخاصة فى المرتفعات ولم تتخذ الحكومة حتى الآن التدابير اللازمة للمحافظة على مناطق الغابات الصغيرة المتناثرة(١) . وطبقا للبيانات التى نشرتها منظمة الزراعة والغذاء FAO التابعة للأمم المتحدة ٣٠ ٪ من مساحة إتيوبيا مناطق مراع ، ٩ ٪ صالح للزراعة ، ٢٢ ٪ حشائش متنوعة تتخللها الأشجار القصيرة ، أما باقى المساحة ويبلغ حوالى الثلث فصحراء أو أرض غير صالحة للإنتاج .

وفى بقية المسيف وعلى المرتفعات الواقعة إلى الجنوب الشرقى من الوادى مثل هرر (٦٠٠٠ - ٩٠٠٠ قدم) توجد السافانا التى تتخللها الأشجار التى تكثر كلما اتجهنا نحو الغرب . وفى أقصى الجهات الشمالية حيث يقل الاعتماد على المطر تتناقص السافانا لتحل محلها الاستبس . أما المنخفضات والهضاب الواطئة مثل شرقى أوجادين Ogaden والأراضى المجاورة لبحيرة رودلف فشبه صحراء أو صحراء بالفعل .

---

(١) Ernest w. Luther : Ethiopia To-day, p-7

وهذا التقسيم ينعكس على المزروعات. ففى القلة تشمل الزراعة المدارية وشبه المدارية الموز والقطن غير أن الإنتاج ضئيل بسبب إهمال الزراع لهذه المنطقة. وفى المنطقة التالية وهى المكان الرئيسى للزراعة والإقامة المستقرة تصلح الأراضى العالية الخصوبة فى إقليم الساقانا لزراعة البن[١] فإذا تجاوزنا ارتفاع عشرة آلاف قدم وجدنا حشائش كثيرة تشبه إلى حد كبير مراعى الألب.

(١) إن كلمة Coffee الإنجليزية أو Café الفرنسية أو Caffe الايطالية مشتقة من اسم إقليم كافا Kaffa حيث ينمو البن بوفرة.

الفصل الثاني

النظام الاجتماعي

١ ـ الأجناس والقبائل

السكان الأوائل

يرى فريق من الثقاة فى علم أصول الأجناس والسلالات البشرية أن السكان الأوائل فى المرتفعات الحبشية كانوا من الزنوج الذين ظلوا مستقرين فيها إلى أن أجلتهم عنها ودفعتهم صوب الجنوب جماعات حامية يقال إن موطنها الأصلى فى إفريقية وإن جعله بعض الباحثين فى آسيا . إلا أن غلبة الأخيرة لم يحل على مايبدو دون حدوث الامتزاج بين الفريقين الأمر الذى يشهد به أن الملامح شبه الزنجية negroid ماتزال ظاهرة فى عدد من السكان وبخاصة من ناحية الأنف والشفتين والبشرة القاتمة ، ونلتقى اليوم بمجموعات من الزنوج قدر عددها الإيطاليون بعد غزوهم الحبشة بحوالى ٨٥٠٫٠٠٠ نسمة ، وبخاصة على طول الحدود الجنوبية الغربية . وظل الزنوج دائما موضع الاحتقار والمعاملة السيئة من جانب الأمهريين الذين أطلقوا عليهم اسم شانكالا Shankalla كما درجوا على أسرهم واسترقاقهم .

هجرة الساميين

وكانت لمصر القديمة علاقات تجارية مع إفريقية الشرقية ترجع إلى عهد بيبى الثانى ، وكثرت الرحلات إلى بنت Punt أى ساحل الصومال وكان أهمها فى أيام الملكة حتشبسوت ، إلا أن تلك العلاقات لم تتسم بطابع الانتظام والدوام كما لم يهدف المصريون القدماء من ورائها إلى الاستقرار أو فرض سلطانهم وسيادتهم بسبب بعد الشقة من جهة وخطورة الملاحة وصعوبتها فى البحر الأحمر من جهة أخرى .

وفى الوقت نفسه كان الاتصال قائماً بين إفريقية الشرقية والقسم الجنوبى الغربى من شبه الجزيرة العربية ، حيث كانت الظروف الطبيعية والمناخية فى الأخير كخصب التربة وملاءمة المناخ ووفرة المطر من الظروف التى ساعدت على الاشتغال بالزراعة وما ترتب عليها من التقدم الفنى وبذلك قامت حضارة ذات مستوى عال نسبياً من الناحيتين المادية والثقافية . وعبرت السفن العربية بوغاز باب المندب ثم ضربت جنوبا بحذاء الساحل الإفريقى إلى زنجبار ودار السلام ورأس دلجادو . إلا أن العرب حين نزلوا فى المنطقة التى توجد فيها مصوع الحالية سرعان ما لمسوا التقارب بينها وبين بلادهم من ناحية الأحوال الطبيعية وبانت لهم إمكانيات الاستيطان فى الداخل ، فأقاموا المراكز التجارية والحربية ثم راحوا يتجهون صوب المرتفعات لأنها أصلح مناخا من الجهات الساحلية وبحثا وراء الصمغ والتوابل والعاج . وإذ استقروا فى المرتفعات الخصيبة استوطنوها واشتغلوا بالزراعة وبدأوا يمتزجون بالسكان الأصليين . وتوالت الموجات من أولئك الساميين الوثنيين من شبه الجزيرة العربية وحدثت تلك العملية فيما

بين عامى ۲۰۰۰، ۱۰۰۰ قبل الميلاد وربما قبل ذلك ، واستطاع الوافدون الجدد أن يخضعوا الحاميين لسلطانهم وثقافتهم وامتصاصهم عن طريق التزاوج بفضل تفوقهم الحضارى . ومن الآثار الطيبة التى ترتبت على هذه الهجرة الكتابة واللغة ، كما أدخلوا الجمل والبخور وبعض النباتات الغذائية وغير ذلك مما لم يكن معروفا من قبل فى هذا البلد الإفريقى .

ومن الامتزاج بين المستوطنين الساميين والسكان الحاميين تكونت النواة القديمة التى عرفت باسم « الحبش » . وخلال القرون التالية عملت السلالة الجديدة على التوسع والانتشار ومدت نفوذها جنوبا ، ولكننا نقابل اليوم جماعات من القبائل القديمة يطلق عليها إسم « أجاو » Agau وتحتفظ إلى حد كبير بلغاتها الأصلية وعقائدها الوثنية .

وفى القرن الرابع عشر الميلادى بدأت قبائل صومالية سبق لها اعتناق الإسلام فى غزو المرتفعات ودام الصراع مع أتباع هذا الدين فى القرن التالى . وإذ تضاءل الخطر من ناحيتها اجتاحت البلاد موجات كبيرة من شعب جلا Galla الوثنى . وكان فى مستطاع الغزاة الجدد أن يفرضوا سلطانهم على البلاد كلها لولا الانقسامات فى صفوفهم والحروب التى كانت تنشب بين جماعاتهم . ومهما يكن من أمر فإنهم تمكنوا من احتلال مساحات شاسعة من المرتفعات الجنوبية .

ويقدر عدد الأجناس والقبائل الرئيسية المختلفة بأكثر من مائة (١) نقتصر على الإشارة إلى أكثرها أهمية .

---

(١) وهذا بخلاف العدد الكبير من القبائل الصغيرة والعشائر والبطون .

الأمهريون

فالأمهريون Amharas وهم سلالة السكان الأصليين الذين خضعوا للثقافة السامية أصبحوا الطبقة الحاكمة بالرغم من قلتهم العددية إذ ربما لايتجاوزون المليونين فى الوقت الحاضر . ولما اعتنقوا المسيحية فى القرن الرابع الميلادى جعلوها الدين الرسمى للبلاد ، كما صارت لغتهم اللغة الرسمية للبلاط والحكومة ومازال هذه اللغة تكتب بالإتيوبية القديمة وإن اختلفت كثيرا عن السامية الأصلية .

ويقطن الأمهريون الهضبة الوسطى إلى مسافة خمسين ميلا شمالى غندار Gondar وحتى الجنوب عند النيل الأزرق فى الغرب . وإلى الشمال منهم نجد تجره Tigre القديمة وإريتريا ، وظل هذان الإقليمان على عداء معهم وكثيراً ما انتقضا عليهم بل لقد وقعت ثورة فى أولهما عام ١٩٤٣ أى منذ عهد قريب جدا . وكذلك أسخط الاتحاد الفدرالى مع إتيوبيا فريقا كبيراً من أهل إريتريا مما سنشير إليه فى فصل قادم .

شعب جلا Gallas

ويمثل شعب جلا أكثر من نصف مجموع السكان وتتعدد لهجاته ، ويقطن الآن المنطقة الواقعة مباشرة إلى الجنوب الغربى والجنوب الشرقى من خط وهمى يسير بحذاء النيل الأزرق مخترقا أديس أبابا وعلى طول الخط الحديدى إلى دير داوا Dire Dawa . وينتشر الجلا على طول

الطريق المؤدى إلى كينيا كما يجاورون من ناحية الشرق القبائل الصومالية فى أوجادين Ogaden .

وربما كان موطنهم فى منطقة من قرن إفريقية إلا أن استمرار الضغط من جانب الصوماليين أرغمهم على الهجرة نحو الغرب والجنوب الغربى ، ولم يبدأوا التوغل فى المرتفعات الحبشية إلا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر وبمجرد أن أقاموا فى الهضبة طرحوا جانبا حياة الرعى والترحال ومالوا إلى الاستقرار وأخذوا يشتغلون بالزراعة .

وترتب على الحملات الحربية التى قام بها الإمبراطور منليك الثانى فى أواخر القرن التاسع عشر إخضاعهم لسلطان الحكومة المركزية . وتدين معظم القبائل الجالية بالإسلام وإن كان فريق من أبناء هذا الشعب ممن أقام بالهضبة اعتنق المسيحية . وما يزال عدد من الجلا على وثنيته القديمة التى تعترف بوجود إله أعلى يطلق عليه إسم « واك » Wak أو « واكا » Waka أى السماء ، ويليه الإله أوجلى Oglie والإلهة آتيتا Atita وكلاهما دونه فى المرتبة . وبعض الحيوان موضع التقديس ، مثل الحية والتمساح والبومة .

وبخلاف الحال عند قبائل بورانا Borana يسود بين الجلا نظام الزواج بواحدة . وإذا مات الزوج صارت أرملته وأطفاله من نصيب أخيه . والنظام السائد « أبوى » وللوالد سلطة الحياة والموت على الأطفال وله أن يبيعهم رقيقا للغير . والوراثة للابن الأكبر أما المرأة فلا حق لها فى الميراث . ويعلق الجلا أهمية كبرى على العفة ويحتقرون المرأة التى تفقدها بل إن القانون يحرم زواج من فرطت فى عرضها .

وعرفت قبائل جلا نظاما يعرف باسم « جادا » gada ونحواه تقسيم القبيلة إلى مجموعات تبعاً للسن ، يبلغ عددها حوالى عشر . والمجموعات العليا من حيث السن تشمل الطبقة الحاكمة التى ورثت السلطان عن تقدمتها وهذا نظام ديمقراطى إذا قيس بالنظام الملكى الأتوقراطى والطبق عند الأمهريين . غير أن «الجادا» أخذ يتضاءل منذ خضوع الجلا للأخيرين وبسبب اعتناق الإسلام ولذلك لم يعد له وجود إلا فى مواضع متفرقة وصارت أهميته تاريخية أكثر من غيرها .

الجوراج Gurages

ويشتغل الجوراج بالرعى ويقيمون على مسافة مائة ميل جنوبى غرب أديس أبابا .

سيدامو :

وتقيم قبائل سيدامو فى الجنوب الغربى فى منطقة بحيرة مرجريتا ووادى نهر أومو وفروعه ، وبلادهم من أغنى أجزاء إتيوبيا ففيها مزارع واسعة للبن . وكانوا فى الأصل يشغلون مساحة أوسع بكثير ولكنهم أرغموا على التخلى عن معظمها بسبب الغزوات من جانب شعب جلا ونتيجة التوسع الحبشى فى الجنوب. ولقد ظلوا يحتفظون باستقلالهم حتى أواخر القرن التاسع عشر حين أخضعهم منليك الثانى لسلطان الحكومة المركزية . وبالرغم من وجود الوثنية فى صفوفهم إلا أن أغلبية القبائل اعتنقت الإسلام .

الرشايدة

ويسكنون الصحارى الشمالية الشرقية . وهم يشعرون بالعداء نحو الأغراب ومايزالون حتى اليوم على غير ولاء حقيق للحكومة المركزية .

الصوماليون

ويقطنون إقليم أوجادين ويقرب عـــددهم من نصف مليون نسمة ويدينون بالإسلام ، ويرنو هؤلاء ببصرهم إلى الانضمام إلى دولة الصومال الجديدة ولذلك فهم مصدر قلق لحكومة إتيوبيا .

وهكذا يتضح أن إتيوبيا بلد يضم مجموعة متنوعة شديدة التعقيد من عناصر جنسية تمثل صورة متباينة الألوان من الأجناس والقبائل والجماعات اللغوية ، ويحق عليها قول كونتي روسيني Conti Rossini فى كتابه « الحبشة » أنها « متحف شعوب » ، فلا الشعوب التى تأثرت بالثقافة السامية ولا الجماعات الكوشية يمكن اعتبارها خالصة أو نقية الدم من الوجهة العنصرية بأي حال من الأحوال . والحق أنها امتصت القدر الكبير من الدم الأجنبي من بعضها بعضاً من جهة ومن الجماعات شبه الزنجية من جهة أخرى ومن مصادر يصعب تعرفها من جهة ثالثة بحيث ليس لكلمة « الحبشى » سوى معنى قليل فى هذا الصدد(١) .

---

(١) Edward Ullendorff . The Ethiopians, p. 33

٢ — عدد السكان

لاتوجد تقديرات صحيحة يمكن الاعتماد عليها أو الثقة بها لمعرفة عدد السكان نظراً لعدم إجراء إحصاء شامل دقيق ، وهذا شيء ليس بالغريب إزاء كثرة الأجناس والقبائل وعزلتها وصعوبة المواصلات وسيادة الجهل وضعف الأجهزة الإدارية التى تستطيع القيام بهذه العملية . والأرقام متباينة إلى حد بعيد ، فقدر الإيطاليون العدد بستة ملايين موزعين كالآتى :

الأحباش (أمهرة)	٢ر١٠٠ر٠٠٠
جلا	٢ر٣٥٠ر٠٠٠
الزنوج	٨٥٠ر٠٠٠
الصوماليون	٤٥٠ر٠٠٠
سيدامو	٢٠٠ر٠٠٠
عفر (الدناقلة)	٤٠ر٠٠٠

وحسب «دليل إفريقية الشرقية» Guida dell' Africa Orientale العدد حوالى ٧ ½ مليون نسمة :

الأحباش الأصليون (بما فى ذلك الأجاو والبجة)	٢ر٤٠٠ر٠٠٠
جلا	٢ر٣٥٠ر٠٠٠
صوماليون	١ر٤٠٠ر٠٠٠

سيداما	٢٠٠ر٠٠٠
عفر ـ ساهو	١٥٠ر٠٠٠
زنوج	١ر٠٠٠ر٠٠
أسيويون وأوربيون (مقيمون بصفة دائمة)	١٠٠ر٠٠٠

وقدرتهم وزارة التجارة والصناعة الإتيوبية فى عام ١٩٤٩ بعشرة ملايين ، بينما فى عدد من كتاب «دليل إتيوبيا» وهو مصدر شبه رسمى أن العدد سنة ١٩٤٤ كان ١٦ر٨٥٠ر٠٠٠ نسمة :

مقاطعة أروسى	١ر٠٠٠ر٠٠٠
« بيجملر	١ر٨٠٠ر٠٠٠
« جيموـجوفا	٩٠٠ر٠٠٠
« جوجام	١ر٦٠٠ر٠٠٠
« هارارچى	١ر٦٠٠ر٠٠٠
« ايلوبابور	١ر٣٠٠ر٠٠٠
« كافا	١ر٢٠٠ر٠٠٠
« شوا	٢ر١٠٠ر٠٠٠
« سيدامو	١ر٢٥٠ر٠٠٠
« تيجراى	١ر٠٠٠ر٠٠٠
« وليجا	١ر٠٠٠ر٠٠٠
« وولو	١ر٠٠٠ر٠٠٠
« إريتريا	١ر٠٠٠ر٠٠٠

والتقدير الرسمى فى سنة ١٩٥٨ يجعل العدد يتراوح بين ١٨ ، ٢٠ مليونا (١)

(١) The Statesman's Year Book, 1960.

إلا أنه لما كانت المساحة الصالحة للزراعة والرعى حوالى ٤٠ ٪ من المساحة الكلية للبلاد فمن غير المحتمل أن يتجاوز العدد ١٢ — ١٣ مليونا ، إلا إذا كانت الكثافة السكانية بالمرتفعات أعلى منها فى إريتريا أو كينيا(١) .

٣ — اللغات(٢)

جاءت القبائل الوافدة من جنوبى غرب شبه الجزيرة العربية معها بلغة سامية سرعان ما تطورت إلى اللغة المعروفة باسم Geéz وهى الإتيوبية القديمة ، نتيجة تأثير الحاميين من جهة واتجاه أولئك المهاجرين إلى الاستقلال فى المناطق التى استقروا فيها من ناحية أخرى . وطبيعى أن عملية التطور هذه كانت بطيئة وتدريجية ولعلها بدأت فى القرن الأول الميلادى مع ظهور مملكة أكسوم كقوة سياسية غالبة . إلا أن الانحلال الذى أصاب المملكة سرعان ما أعقبه تدهور اللغة فلم تعد موضع الاستعمال من جانب الناس فى حياتهم اليومية ومعاملاتهم العادية وأصبحت لاتستخدم إلا فى الدراسات الأدبية والوثائق الرسمية والكنسية ، الأمر الذى يشبه المصير الذى آلت إليه اللاتينية فى أوربا حين دنت العصور الوسطى من نهايتها . ولا ريب أن الإبقاء عليها ولو فى ذلك النطاق المحدود يرجع الفضل فيه إلى الكنيسة ورجال الدين .

---

(١) **Ethiopia To - day, p 25**

(٢) راجع فى هذا الشأن الفصل السادس من كتاب إدورد ألندورف « الاتيوبيون » الذى سلفت الاشارة اليه [ص ١١٦ — ١٣٥] .

ومن الإتيوبية Ethiopic القديمة ظهرت اللغات الحديثة السائدة . فالأمهرية وكان يقال لها « لغة الملوك » أصبحت اللغة الرسمية فى العصور الحديثة ، وإن كانت مدى قرون طويلة لغة البلاط والأغلبية الكبرى من أهل الهضبة الوسطى . واليوم تنتشر لا فى موطنها الأصلى فحسب بل وفى معظم المنطقة الواقعة جنوبى تجراى إلى حافة الوادى الشق . ويرى البعض أن تعيين حكام الأقاليم من الناطقين بالأمهرية سوف يساعد على تعميمها فى البلاد . أما التجرينية Tigrinya فلغة مقاطعة تجراى Tigrai ويمكن اعتبارها الوريث المباشر للإتيوبية القديمة ، وهى موضع الاستعمال فى المنطقة التى اشتملت عليها المملكة الأكسومية ، كما يتحدث بها معظم السكان فى اريتريا . ولغة تجره تستعمل فى المنخفضات الشرقية من إريتريا وفى السهول الشمالية والغربية كما تتكلم بها قبائل بنى عامر وغيرها . والذين ينطقون بها هم المشتغلون بالرعى وكذلك القبائل الرحل فى ارتيريا وجميعهم تقريبا من المسلمين . إلا أنه يجب أن نذكر أن فى هذه اللغات الرئيسية الثلاث تتعدد اللهجات كما فى شوا وجوجام بالنسبة إلى الأمهرية .

ويقول إدورد ألندورف (مصدر سابق ص ٢٩) إنه يمكن تشبيه لغة «جيز» ومشتقاتها بما حدث فى حالة اللغة اللاتينية، فالأمهرية كالفرنسية فى قرابتها والتجرية كالأسبانية والتجرانية مثل الإيطالية .

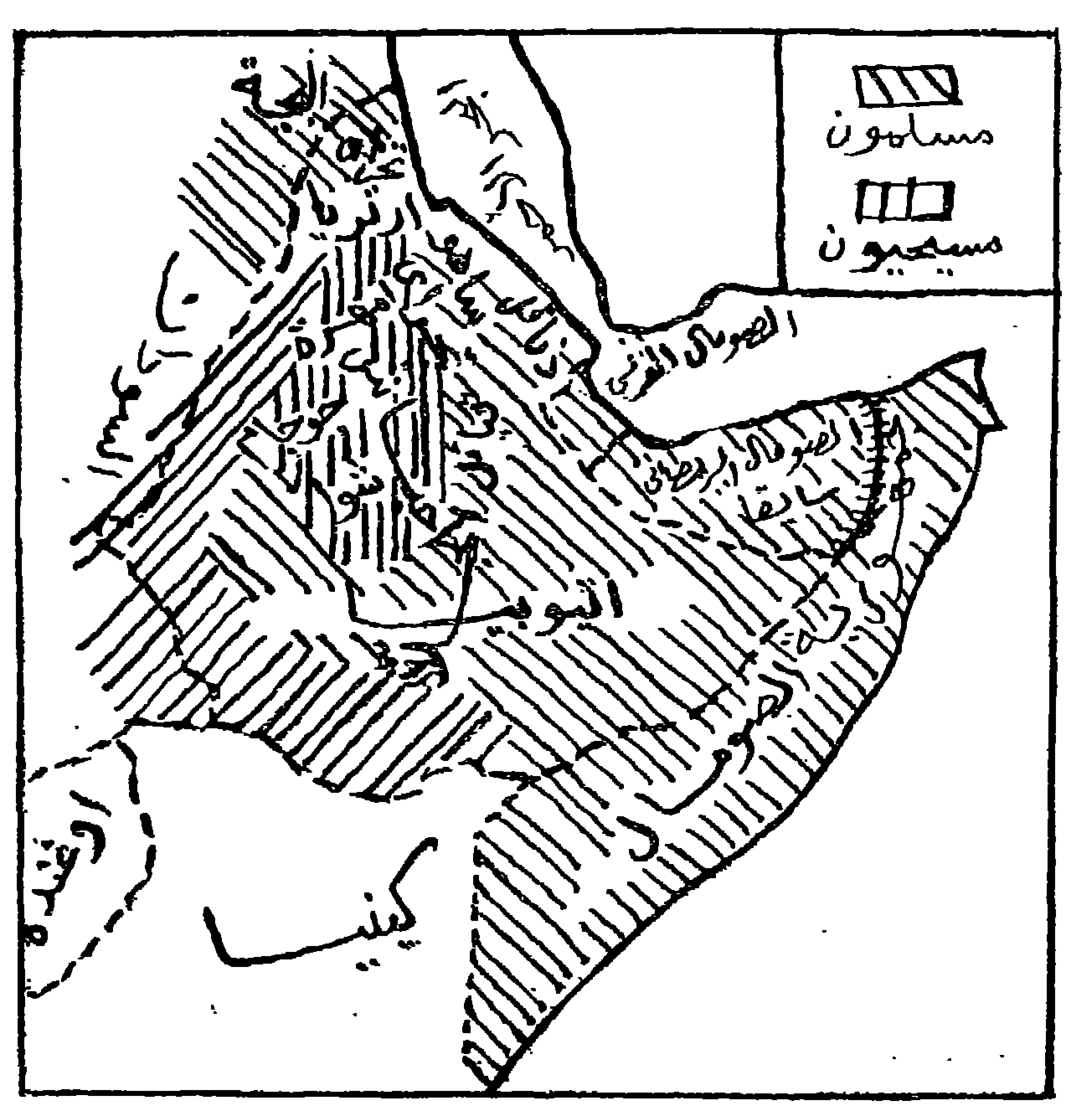
أما اللغة « الهرارية » فتسود فى مدينة هرر ،وتأثرت بالعربية وكانت تكتب أحيانا بحروف عربية . وتنتشر لغة « جوراج » فى منطقة تقع إلى الجنوب الغربى من أديس أبابا ، كما تتكلم لغة اسمها «جافات» قبائل فى إقليم النيل الأزرق من مقاطعة جوجام .

٤ ـــ الأديان فى اتيوبيا

المسيحية وقوة الكنيسة :

من الأخطاء الشائعة والتى تأثر بها الرأى العام الخارجى فى كثير من البلدان أن الأغلبية العظمى من أهل إتيوبيا من المسيحيين إذ الثابت من واقع الإحصائيات أنه بالرغم من أن المسيحية الدين الرسمى للبلاد فأتباعها أقلية لاتتجاوز ثلث السكان إلا بنسبة يسيرة ، وهم يغلبون على أقاليم تجره وبيجامدر Beegamder وجوجام Goggam وشوا Shoa فى الشمال أما مقاطعة Wollo فى الشمال الشرقى فنصف أهلها مسيحيون والنصف الآخر ممن يدينون بالإسلام. وكذلك اعتنقت المسيحية جماعات من شعب جلا نتيجة الغزوات والحملات الحربية التى كان يقوم بها الملوك الأحباش فى المناطق الجنوبية من الحبشة .

ومنذ أن تحولت الطبقة الحاكمة إلى المسيحية فى القرن الرابع الميلادى ظلت الكنيسة الحبشية مرتبطة بالكنيسة الأرثوذكسية فى مصر وخاضعة لها ، بل وكانت الأخيرة تعين رئيس الأساقفة فى الحبشة. غير أن العلاقة بين الاثنتين وبخاصة فى العقود الأخيرة أخذ يشوبها التوتر إذ راحت الأولى تطالب بالاستقلال الذاتى وهذا يعكس اشتداد النزعة القومية الحديثة وبصفة خاصة بعد انهيار السيطرة الإيطالية. والملاحظ من تاريخ نشأة الدول القومية فى أوربا أن نمو القومية كان يصحبه اتجاه قوى نحو استقلال الكنائس المحلية ، وكذلك تدل الرغبة الاستقلالية فى اتيوبيا



توزيع الأديان الرئيسية

الحديثة عن روح الكبرياء التى تعتبر أبرز صفات السكان . ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية عقد اتفاق Concordato فى عام ١٩٤٨ يستهدف أن يكون رئيس الأساقفة إتيوبياً وولى المنصب « أبونا » باسيليوس فى يناير من عام ١٩٥١ ؛ وأعقب ذلك اتفاق جديد فى عام ١٩٥٩ جعل للكنيسة الإتيوبية استقلالا ذاتيا واتخذ باسيليوس لقب بطريرك وأصبح يلى فى المنزلة بابا الكرازة المرقسية فى مصر .

وللدين تأثير عميق فى نفوس أقباط إتيوبيا ومن هنا تعد الكنيسة من القوى الكبيرة التى تلعب دوراً رئيسيا فى حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يجب أن تتسم سياسة الأباطرة حيالها بالحذر الشديد فلا يحاولون إثارتها أو الانتقاص من امتيازاتها أو التدخل فى شئونها حتى ولو كانوا يشعرون فى قرارة نفوسهم بحاجتها إلى الإصلاح والتجديد. ويقدر عدد رجال الدين بحوالى خمس مجموع الذكور البالغين بحيث يطلق على إتيوبيا بحق عبارة « بلد القساوسة » . وفضلا عن هذا فالكنيسة من كبار ملاك الأراضى وهذا شبيه بما كان عليه حال الكنيسة فى أوربا خلال العصور الوسطى وكان من أسباب الإنتقاض عليها وبصفة خاصة بعد ان اشتد ساعد الطبقة البورجوازية .

إلا أن النفوذ العظيم الذى نعمت به الكنيسة فى إتيوبيا بدأ يتعرض للتحدى لأكثر من سبب ومن ذلك :

أولا : الكثرة الهائلة فى عدد رجال الدين مما ليس له مثيل فى أى بلد آخر ومعنى هذا خلق طبقة كبيرة غير منتجة ، وإضعاف من قوة العمل

البشرى ، وتعطيل للإنتاج . وما من شك أن امتيازات رجال الدين الضخمة والإيرادات الكبيرة التى يحصلون إليها جعلت من هذه الناحية الروحية حرفة تجتذب الناس إلى صفوفها إذ يرون فيهامصدراً لكسب غير يسير.

ثانياً : إتخاذ الوظيفة الدينية وسيلة للكسب المادى ويتجلى ذلك فى عملية الاعتراف التى يؤمن بها ويمارسها الأقباط هناك حيث يفرض رجال الدين عليهم رسوما أو أتعابا باهظة .

ثالثاً : الجهل المخيم على الغالبيةالساحقة من القساوسة وهو جهل لايقتصر على العلوم العلمانية وإنما يمتد إلى أصول الديانة والفقه ومن هنا تنتشر الأساطير والخرافات والبدع التى لاتمت إلى المسيحية الحقة بصلة ؛ وهذه الظاهرة الأخيرة تفسر مايعيش فيهم معظم السكانمن جمود وتأخر .

رابعاً : الامتيازات الاقتصادية التى تتمتع بها الكنيسة وهى من كبار الإقطاعيين فى البلاد ، وحتى بعد الاصلاحات الحديثة التىأدخلت علىالنظام الضريبى (مما سنشير إليهفى فصل قادم) مازالت ممتلكات الكنيسة معفاة منالضريبة العادية على الأرض.

خامساً : تدخلالكنيسة فى الشئون السياسية ، فإليها يرجع أساسا النص فى الدستور الصادر عام ١٩٥٥ على أن لايتولى العرش إلا من كان مسيحياً على المذهب الأرثوذكسى ؛ ويبدو أثر قوتها حين وقفت فى وجه الإمبراطورليدجى ياسو إذأصدرتقراراًبحرمانه

وأحلت الأمراء والحكام من يمين الولاء له فخرجوا عليه واضطروه إلى الفرار، ولما تمرد الحرس الإمبراطوري فى ديسمبر ١٩٦٠ وزع البطريرك المنشورات بتأييد حكومة الإمبراطور.

وثمة مصلحة متبادلة بين الكنيسة والأباطرة لأنها تدعم النظرية القائلة بأنهم يحكمون وفقا لمبدأ التفويض الإلهى ، ولذا يرى الإتيوبيون الذين تأثروا بالفلسفة الديمقراطية والحرة أن الكنيسة من أقوى الدعائم التى يستند اليها نظام الحكم المطلق ومن أكبر العقبات فى طريق إقامة النظم الديمقراطية . وهم يعتقدون كذلك أن هذا يفسر سكوت الحكام على امتيازات الكنيسة المتنوعة . والحالة القائمة فى إتيوبيا تشبه إلى حد كبير ماكان سائدا فى فرنسا من وجود تحالف وثيق بين الملكية والكنيسة الكاثوليكية فهما من أكبر الإقطاعيين ولهما امتيازات هائلة ومن مصلحة الطرفين الإبقاء على النظام الموجود status quo.

سادساً : السيطرة على التعليم فعدد تلاميذ مدارس الكنيسة يكاد يعادل مثيله فى المدارس الحكومية ، والاتجاه الحديث فى العالم أن يكون التعليم (عدا المعاهد الدينية) من مسئوليات الدولة التى تضطلع بها بها حسب الأغراض التى تضعها نصب عينيها .

سابعاً : جمود الكنيسة ووقوفها فى وجه عملية التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى كإزالة الإقطاع وإقامة الديمقراطية والحد من امتيازات رجال الدين وتحقيق المساواة بين جماعات السكان بغض النظر عن معتقداتهم .

وأعظم السخط مصدره الشباب المثقف الذى أخذ بقسط من مظاهر الحضارة الحديثة ويرنو ببصره إلى مرحلة تطورية . ويتخذ السخط أحيانا صورة التظاهر بعدم الإيمان أو على الأقل عدم الاكتراث لا عن دراسة أو اعتقاد وإنما كمظهر لروح المعارضة للكنيسة وسلطانها . ويرى الشباب أن الحالة تقتضى تغييراً حاسماً أسوة بما حدث فى فرنسا إبان ثورتها التاريخية فى أواخر القرن الثامن عشر .

ولا مراء أن اقتباس الحضارة الحديثة والتوسع فى التعليم الحديث ، والأخذ بالأساليب الديموقراطية فى الحكم والإدارة ، وزوال النظام شبه الإقطاعى العتيق ، وإطراد الإتصال بالعالم الخارجى والتعرض لتأثيراته ، والسير قدما بعملية التنمية الاقتصادية ، وظهور طبقات جديدة قوية بورچوازية وعمالية - كل ذلك سوف يكون من العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى إبعاد الكنيسة عن مجال السياسة والحكم بحيث تقتصر وظيفتها أو رسالتها على الجانب الروحى من حياة أتباعها ؛ وإلى إرغامها على مسايرة التطور العام بتجديد أساليبها وإصلاح ذاتها .

المسلمون

انتشر الإسلام فى مناطق متعددة من البلاد بحكم القرب من البلدان الإسلامية الأخرى فى إفريقية ومن شبه الجزيرة العربية ، وعن طريق الحملات والغزوات مما سنفصله فى الفصل التالى ، ونتيجة العلاقات التجارية بين الحبشة والبلدان الإسلامية وفى هذا لعب التجار دور الدعاة

وبخاصة فى صفوف شعب جلا ، كما أمكن لهذا الدين أن يجتذب إلى حظيرته الجماعات التى كانت موضع الامتهان والاضطهاد من جانب الأمهريين. ويمثل المسلمون نسبة كبيرة من سكان الإمبراطورية الإتيوبية الحديثة فهم لايقلون عدداً عن المسيحيين ، بل إن الكثيرين من المراقبين الذين اتصلوا بهذه البلاد يميلون إلى اعتبار المسلمين أكثر عدداً من أية جماعة دينية أخرى . ويبدو أن الإحصائيات الرسمية فى هذه الناحية أقل دقة ربما بسبب اتجاهات المصادر التى تقدر عدد السكان ،وربما لأن الكثير من القبائل الرحل والمشتغلة بالرعى المتنقل وأغلبيتها الساحقة مسلمة يصعب الحصول عن أرقام دقيقة وافية عن أفرادها وعقائدهم الدينية .

وموقف الدولة من الدين ليس واحداً فى جميع البلدان . ففى فرنسا مثلا والكثرة الغالبة فيها من الكاثوليك ليس للدولة دين رسمى تأكيداً لمبدأ الفصل التام بين الدين والسياسة ، كما نلقى الظاهرة ذاتها فى البلدان التى تسودها الوثنية كاليابان أو حيث لايتمتع أتباع ديانة معينة بأغلبية كافية مثل نيجيريا . إلا أن المشاهد أن الدول التى يمثل هؤلاء الأغلبية الساحقة من السكان تتخذ الدولة عقيدتهم دينا رسميا لها . غير أن الأمر الذى نحب أن نلفت إليه النظر أنه حيث للدولة دينها الرسمى بنص الدستور أو القانون الأساسى فإن هذا لايترتب عليه تمييز فى الحقوق على أساس اختلاف العقائد فيما عدا بعض المناصب الرئيسية كرآسة الدولة أو الوزارة . ففى انجلترا يجب أن يكون الملك ورئيس الوزارة من أتباع الكنيسة الانجليكانية[1] ، وجرى العرف فى الولايات

---

(١) كان المستر دزرائيلى من أصل يهودى ولكنه تحول إلى المسيحية وبذلك صار فى وسعه فيما بعد أن يصبح رئيسا للوزراء فى بريطانيا .

المتحدة على أن يكون رئيس الجمهورية بروتستانتيا وإن اختار شعبها لهذا المنصب فى الانتخابات الأخيرة التى جرت عام ١٩٦٠ كاثوليكيا فى شخص المستر كنيدى ، إلاأن شاغل المنصب لا يمكن أن يكون غير مسيحى .

أما فى إتيوبيا فالحال يختلف . فالمسيحية دين الدولة الرسمى مع أن أتباعها أقلية بالنسبة إلى مجموع السكان ، وليس من أمل فى ظل الظروف الحالية أن يعتلى مسلم العرش ذلك أن المادة (١٢٦) من دستور عام ١٩٥٥ تنص على أن رئيس الدولة يجب أن يكون على مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الإتيوبية

« The Emperor shall Always profess The Ethiopian Orthodox Faith »

وأكثر من هذا فالمسلمون مبعدون إلى حد بعيد عن المناصب الرئيسية فى الدولة ، ونسبتهم فى الوظائف الحكومية ضئيلة بشكل يلفت النظر . ولقد سبق للإمبراطور چون الأول أن طبق على المسلمين نوعا من سياسة العزل apartheid وحرم عليهم تملك الأرض ، وهذا يفسر انصرافهم إلى التجارة والحرف بحيث تركزت فى أيديهم على مر الزمن .

إن الظاهرة التى نلقاها الآن فى إتيوبيا تفسر إلى حد كبير روح عدم الاستقرار فى المناطق التى يغلب عليها الإسلام مما يعتبر من العقبات القوية فى وجه الوحدة القومية ؛ ومن المؤكد أن جهود الحكومة المركزية فى ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض فى إطار من الولاء المشترك المنبعث من الشعور بالمساواة والمشاركة الفعلية يصعب أن تنال نجاحا حقيقيا دائما إلا إذا اعترف للمسلمين بالمركز الذى تؤهله لهم كثرتهم العددية ؛

وذلك بتطبيق مبادىء المساواة فى جميع الحقوق ؛ وأن تفسح أمامهم أبواب وظائف الدولة وأن يمثلوا بدرجة تتكافأ مع نسبتهم العددية فى الوزارة والهيئة التشريعية .

ومن الخطأ ؛ بل والخطر ؛ أن تستمر السياسة الحالية وبخاصة بعد نجاح الحركات القومية فى الشرق الأوسط وقيام دول إسلامية مستقلة على حدود إتيوبيا ذاتها ؛ ذلك أن الدول الإسلامية تمثل تأييدا أدبيا . وإذا وقع تغيير سياسى واجتماعى عام فلا يمكن أن نغفل من بواعثه الأمل الذى يساور المسلمين فى الحصول على المساواة أو على الأقل تحسين أحوالهم بصورة ملموسة إذا ماوقع مثل هذا التغيير الحاسم. إن الحرص على وحدة إتيوبيا وتقدمها يكمن وراء هذه الدعوات إلى إزالة أية فوارق أو امتيازات بين المواطنين قائمة بالفعل وإن لم يكن أغلبها كذلك من ناحية الدستور والقانون .

اليهودية والوثنية

وفى البلاد جماعة تعرف باسم « اليهود السود » ويطلق عليهم لفظ « فالاشا » Falashas المشتق من كلمة Falas ومعناها « الغريب » أو «الأجنبى» أو «المهاجر» . ويزعم هؤلاء أن ملكة سبأ وكانت من أميرات أكسوم إعتنقت اليهودية أثناء الزيارة التى قامت بها إلى «الملك النبى» سليمان فلما عادت إلى بلادها أدخلت هذه الديانة ؛ والتعليل من قبيل الأساطير

والمرجح أنه قامت علاقة قديمة لم يسجلها التاريخ بين اليهودية والحبشة. ولاحظ الكثيرون ممن اتصلوا بهم أن فى الطقوس الدينية التى يمارسها أولئك القوم عناصر وثنية متعددة .

ومازلنا نجد جماعات وثنية فى مقاطعة جامو جوفا (على حدود كينيا) وفى أجزاء من سيدامو وأروسى وفى مواضع متفرقة من البلاد ؛ وهى جماعات لها أهميتها النسبية ولكن الإسلام آخذ فى الانتشار بينها .

(٥) الإقطاع

ساد إتيوبيا نوع من الرق الإقطاعى serfdom يعرف باسم « جابار » gabar وصار يقصد به الفلاح الذى يستأجر أرضاً مقابل أداء مبالغ وخدمات معينة لحائزها أو مالكها . وتعتبر الأسرة المالكة والكنيسة من أكبر الملاك ، وإن كانت الأرض نظريا ملك الدولة . وفى صفوف أصحاب الأراضى الرؤوس والحكام ونفر من كبار الموظفين العسكريين الذين يعهد إليهم بأعباء مدنية . ودرج الأباطرة على منح مساحات واسعة إلى أتباعهم المخلصين جزاء على ولائهم أو خدماتهم ، وهؤلاء يقومون بجباية الضرائب وفق نظام الإلتزام farming دون أن تكون لهم ملكية الرقبة .

ونظام « الجابار » عقبة كبرى فى سبيل الإنتاج :

(١) بسبب انتفاء الحافز الشخصى لأن الأعباء الملقاة على عاتق الفلاحين تبتلع شطرا كبيرا من الدخل الذى يحصلون عليه فضلا عن الخدمات التى يؤدونها بغير مقابل .

(٢) وأصحاب الأراضى الكبار لا يقيمون فيها وإنما يفضلون المدن

الكبرى وبخاصة العاصمة حيث يكونون على مقربة من البلاط . وفى المدن ينفقون دخولهم الضخمة على حياتهم الخاصة .

(٣) وكذلك لا يوجهون هذه الدخول إلى تحسين الأرض وزيادة الإنتاج ورفاهية الفلاحين .

(٤) ونظام الالتزام فتح الباب واسعا أمام استغلال كل من الفلاحين والدولة .

ولقد بذلت محاولات فى السنوات التالية لعودة الحكم الوطنى من أجل تنظيم الأحوال السائدة . ففى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٢ صدر مرسوم يقضى بتقسيم البلاد إلى مقاطعات تنقسم بدورها إلى وحدات متدرجة فى الصغر ، وعلى رأس التقسيمات الإدارية موظفون تنقدهم الدولة مرتباتهم وعليهم جباية الضرائب المستحقة ، فكان الإجراء ضربة سددت إلى الإقطاع . وحدث إجراء آخر إذ وحدت الرسوم المتعددة فى ضريبة واحدة تؤدى نقداً ، وكان الهدف إزالة المساوىء التى صاحبت النظام .

إن المشكلة الكبرى التى تعترض تقدم إتيوبيا بقاء « الجابار » الذى لم يعد متفقا مع ظروف الحياة الحديثة . ولقد سبق للحكومة أن صرحت بعزمها على إلغائه ولكنها لم تتخذ حتى الآن التدابير التشريعية اللازمة . ولهذا يشعر المثقفون بصفة خاصة أن تغييرا على غرار الثورات الاجتماعية المعروفة ضرورة كى يعصف بالمخلفات التى مازالت تبقى البلاد فى حضارة العصور الوسطى .

الرق

حين انضمت إتيوبيا إلى عصبة الأمم فى عام ١٩٢٣ تعهدت بالعمل على إزالة الرق Slavery .وحين احتل الإيطاليون البلاد صرحوا بأنهم وجدوا حوالى ٤٢٠،٠٠٠ من العبيد ، ويبدو أن التقدير يتسم بالمبالغة المقصودة . وفى سنة ١٩٤٢ صدر قانون يخول للعبيد أن يهجروا سادتهم إذا رغبوا فى ذلك أو كانوا موضع المعاملة السيئة . ومع هذا لايمكن الادعاء بزوال تلك الوصمة نهائيا .

٦ — حالة التعليم

كان التعليم دائما فى يد الكنيسة إذ درج رجال الدين فى مختلف أنحاء البلاد على جمع الأطفال فى أماكن خاصة حيث يتعلمون مبادىء القراءة وبعد ذلك يأخذون فى قراءة المزامير والأناجيل المكتوبة باللغة الإتيوبية القديمة دون فهم محتوياتها ومعانيها وهو جهل شاركهم فيه المعلمون أنفسهم ، ومن هنا لم يكن الهدف من التعليم أن يكون وسيلة للارتقاء الثقافى أو أداة لتطوير الحياة من مختلف جوانبها . وفى بداية القرن الحالى قامت بعض الإرساليات الدينية الأجنبية بفتح عدد من المدارس الأولية ، ومن أهم تلك الهيئات البعثة السويدية التى تلقى فى مدارسها عدد من رجال إتيوبيا البارزين تعليمهم الأولى.

وفى عام ١٩٠٨ أنشأ الإمبراطور منليك الثانى ، كجزء من سياسته الإصلاحية ، مدرسة فى أديس أبابا وبذلك بدأت الدولة لأول مرة

توجه الاهتمام إلى هذه الناحية من حياة الجماعة بوصف ذلك فى مقدمة المسئوليات التى يجب أن تضطلع بها . وأثناء قيام الإمبراطور هيلاسلاسى بالوصاية على العرش أنشأ مدرسة أخرى ، فكان المعهدان نواة لنهضة تعليمية فيما بعد ، وهى نهضة سارت قدما بعد عودة الحكم الوطنى فى عام ١٩٤١ .

وتوجد فى البلاد حوالى ٦٠٠ مدرسة أولية التدريس فيها بالأمهرية خلال السنوات الأولى من المرحلة ثم بعد ذلك تستخدم اللغتان الأمهرية والإنجليزية ، ويتضمن البرنامج مبادىء الزراعة والحرف اليدوية . ويبلغ عدد تلاميذ المدارس الأميرية فى البلاد كلها ١٥٠٫٠٠٠ تلميذاً إلى جانب عدد يقرب من هذا فى مدارس الكنيسة . وقد فرضت ضريبة خاصة لنشر التعليم الأولى فى الأقاليم ، إلا أنه يؤخذ على هذه المدارس ضعف مستوى المعلمين والتدريس .

وهناك عدد من معاهد المعلمين ، والمدارس الثانوية (منها تسع فى أديس أبابا وحدها تضم ٢٠٠٠ تلميذ حسب أرقام سنة ١٩٥٨) والمدارس الصناعية والتجارية ، ومدارس متوسطة للزراعة .

وفى سنة ١٩٥٠ أنشئت فى أديس أبابا University College وتؤهل طلابها لاستكمال الدراسة العالية والجامعية وكان بها (١٩٥٨/٥٩) ٤٠ معلماً ، ٣٥٠ طالباً بصفة مستمرة إلى جانب ٨٥٠ طالباً منتسباً . والتعليم الثانوى والعالى تنفق عليه الحكومة المركزية .

وبالرغم من الجهود التى بذلت فى السنوات الأخيرة مازال التعليم على جانب كبير من التأخر بحيث يقدر أن عدد التلاميذ لا يتجاوز ٥ ٪ من مجموع الأطفال الذين يبلغون سن التعليم . وتبلغ مخصصات التعليم ١١ ٪ من الميزانية العادية وهى نسبة عالية بالقياس إلى النواحى الاقتصادية[١] ، ومع ذلك يمكن زيادة الإنفاق ليتسنى زيادة الالتحاق بالمدرسة للأطفال الذين يبلغون السن المقررة ، ولتحسين نوع التعليم لعدد أقل من الطلاب الذين يبشرون بمستقبل طيب ، وربما بإرسال عدد أكبر من الشباب ذوى المؤهلات إلى الخارج لفترة أطول [٢] ، ذلك أن البلاد لاتحتاج إلى رأس المال بقدر حاجتها إلى القيادة الواعية النشيطة التى تنظر إلى المستقبل وتعتمد على نفسها وتستطيع الاضطلاع بمسئوليات التطور .

---

(١) راجع ما كتبناه بصدد النظام المالى والضريبى .

(٢) Ethiopia To-day ,pp. 64-65

الفصل الثالث

التطور السياسى

أشرنا فى الفصل السابق إلى الجماعات التى توالت هجراتها من الجزء الجنوبى الغربى فى شبه الجزيرة العربية إلى المرتفعات الحبشية الشمالية حيث اتخذت منها مستقراً لها . وهناك طبقت الكثير من مظاهر الحياة التى درجت عليها فشيدت البيوت لسكناها ، وأنشأت الخزانات لحفظ مياه الأمطار ، ومارست الزراعة فى مزارع أقامتها على المنحدرات والسفوح الخصيبة . واستطاعت بحكم تفوقها الحضارى أن تفرض سلطانها وثقافتها على الحاميين وأن تمتزج بهم عن طريق التزاوج وبذلك نشأت سلالة جديدة ذات دم مختلط وهى التى أطلق عليها اسم «حبش». وبمرور الوقت ، وتحت تأثير الحاميين ، ضعفت الصلات بالوطن الأصلى ونمت نزعة استقلالية زادت قوة خلال القرنين السابقين على ميلاد المسيح ، وأخيراً تمكنت تلك السلالة من تكوين مملكة ترتكز على بلدة أكسوم Aksum الواقعة على مقربة من حدود إريتريا الحالية وذلك فى القرن الأول الميلادى على وجه التحقيق . ومالبثت الدولة الناشئة أن اتجهت إلى التوسع فى اتجاه الشمال الغربى كى تحاول سد الفراغ الذى نجم من انحلال مملكة مرو ووسعت تجارتها فى العاج والصمغ والتوابل . وفى الوقت نفسه حققت ثراء كبيراً عن طريق التجارة التى كان مركزها ميناء أدوليس

Adulis (أو زولا Zula الحالية قرب مصوع) مع مصر القديمة وبلاد حوض البحر المتوسط وإقليم الخليج الفارسى . ولم تقف الفائدة من الاتصال بمصر عند حد التجارة والكسب المادى ، بل إنه عن طريق أدوليس تأثر الأكسوميون بالحضارتين المصرية والإغريقية حتى أن ملوك أكسوم اتخذوا اللغة الإغريقية وخلفوا آثاراً تحمل كتابات بالإتيوبية والإغريقية . وفى ختام القرن الثالث تدخلت أكسوم بصورة مباشرة فى بلاد العرب واحتلت اليمن لفترة ، ثم غزت بعد ذلك مملكة مرو.

ولكن هذه الدولة بلغت ذروتها فى القرن الرابع وبخاصة فى عهد الملك إيزانا Ezana الذى قام بحروب ضد البجة Beja والقبائل المقيمة فى إقليم عطبرة حتى اقترب من مكان الالتقاء بين النيل الأزرق والنيل الأبيض . إلا أن أعظم الأعمال التى قام بها من وجهة نظر التاريخ الإتيوبى تحوله إلى المسيحية التى أصبحت الدين الرسمى لأكسوم وبدأت الجهود تبذل لتحويل السكان عن وثنيتهم وإن دامت العملية زمنا ، كما بقى الكثير من الطقوس الوثنية واقتبسها المسيحيون أنفسهم . ويرجع السر فى اعتناق إيزانا الوثنى للديانة المسيحية إلى اعتبارات سياسية قوية ذلك أنه أراد أن يتقرب إلى الدولة البيزنطية وينال تأييدها بسبب الخطر الفارسى الذى كان يهدد جنوب شبه الجزيرة العربية وقد ينتقل إلى إفريقية أو إلى أكسوم ذاتها بعبارة أدق. ورحب البيزنطيون بذلك حتى يضمنوا حليفاً يستطيع أن يحمى المسيحيين فى جنوب شبه الجزيرة العربية من اضطهاد اليهود لهم والذى اشتد فى عهد ذو نواس آخر الملوك الحميريين. ولهذا نجد الإمبراطور جستين الأول يكتب إلى النجاشى كالب Kaleb

أو Ella Asheba طالباً منه التقدم إلى مساعدة المسيحيين هناك فقام الأخير بحملة على ظفار سنة ٥٢٣ ولكن الملك ذو نواس استجمع قواه وانتهى الأمر إلى ما يعرف باسم « مذبحة المسيحيين» فى نجران سنة ٥٢٤. وهنا جدد النجاشى فى السنة التالية حملة كبيرة فمات الملك الحميرى وفقد الجنوب استقلاله . وحدث أن عين ملك أكسوم حاكما من قبله فى المستعمرة الجديدة ولكن ثارت الحامية واختارت بدلا منه أبرهة الذى نزع إلى الاستقلال وإن قبل أداء جزية . وقام أبرهة بحملة ضد مكة فهزم عند أسوارها وتحطم جيشه[١] ، وسرعان ما انتهى حكم أكسوم فى جنوب شبه الجزيرة العربية حين دخل الفرس فى نهاية القرن السادس .

أسطورة النسب الإمبراطورى

قلنا إن ملوك أكسوم ظلوا على وثنيتهم إلى أن اعتنق إيزانا المسيحية وهذا ينفى الأسطورة السائدة حتى اليوم والتى تزعم أن حكام إتيوبيا من نسل ابن سليمان وملكة سبأ . هذه الأسطورة كان لها تأثير واضح فى تاريخ الحبشة إذ ساعدت على توحيد البلاد ومقاومة الغزو الأجنبى وبخاصة من جانب غير المسيحيين والمحافظة على الديانة المسيحية وتحقيق التضامن الداخلى تأييداً للأسرة الحاكمة . واستغل الحكام الأسطورة لتأييد نظامهم المطلق على أساس أنهم يحكمون بإرادة الله أو بتفويض منه وهذا جوهر نظرية الحق المقدس divine right .ويبدو أن هذه الأسطورة ظهرت فى

---

(١) وفى هذا نزلت سورة الفيل الواردة فى القرآن.

القرن الثالث عشر بعد أن زال حكم أسرة زاجوى وعاد الفرع الحاكم السابق حتى تضفى عليه صفة الشرعية ولتحول فى المستقبل دون طموح المغتصبين من الأجناس الأخرى فى اعتلاء العرش . ومما يدل على الأهمية القصوى لهذه الأسطورة أن امتداد النسب إلى ابن سليمان وملكة سبأ نص عليه صراحة وبقوة فى دستور سنة ١٩٣١ كما تضمنته المادة (٢) من دستور عام ١٩٥٥ :

« The Imperial dignity shall remain perpetually attached to the line of Haile Sellassie I, descendant of King Sahle Sellassie, whose line descends without interruption from the dynasty of Menlik I, son of the Queen of Ethiopia, the Queen of Sheba, and King Solomon of Jerusalem. »

انحلال مملكة أكسوم

لم يكد يبدأ القرن السابع حتى دب الانحلال فى جسم المملكة الأكسومية لأسباب كثيرة منها :

أولا : انقطعت الهجرة من جنوبى شبه الجزيرة العربية بعد أن كانت دائما مورداً لقوة بشرية جديدة تزيد من دعم سلطان الأحباش .

ثانياً : الهزائم التى لحقت بها فى شبه الجزيرة وضياع مستعمرتها اليمنية.

ثالثاً : كان من أثر الزحف الفارسى ثم قيام الإسلام بعد ذلك أن أصبح المحيط الهندى ثم البحر الأحمر خطراً كبيراً على الملاحة والتجارة وتقطعت أسباب الاتصال التجارى والثقافى بالعالم الخارجى .

رابعاً : انتشر الإسلام فى شبه الجزيرة العربية وشمالى أفريقية واقترب من حدود أكسوم ذاتها حين احتل المسلمون جزر دهلك Dahlak. وفى القرن الثامن غزت البجة وادى بركة وسفوح هضبة إريتريا والسهول الساحلية ، ومن المؤكد أنهم استقروا فى مصوع سنة ٧٥٠ م . حيث عملوا على استغلال مناجم الذهب فى إريتريا .

بداية العزلة

وإذ فقدت الحبشة الثراء الذى كانت تجنيه من علاقاتها التجارية ، واقترب المسلمون من حدودها وأخذوا يهددون كيانها ووجودها ، وبعدت عن المؤثرات الحضارية الخارجية ـ لهذا كله دخلت فى « مرحلة العزلة » التى دامت قرابة ألف عام ولم يعد العالم يسمع عنها إلى حين وصول البرتغاليين فى القرن السادس عشر . ويعلق ألندورف على ذلك بقوله « أصبحت التجارة والفتوح من أحداث الماضى ، وإزاء التوسع الإسلامى الكبير لم يعد أمام الشعب إلا أن ينسحب إلى معاقله الجبلية المنيعة »[١]. ولعل خير وصف لما آل اليه الحال ماجاء على لسان المؤرخ الذائع الصيت جيبون إذ كتب يقول « وإذ اكتنفهم أعداء دينهم من جميع الجهات فإن الإتيوبيين راحوا فى سبات دام مايقرب من ألف عام نسوا خلالها العالم الذى نسيهم » .

ويبدو أنه خلال تلك الحقبة الزمنية الطويلة ، وإذ استحال التوسع

---

(١) مصدر سابق ، ص ٥٢ .

فى الغرب أو الشرق ، اتجه الأحباش إلى مدنفوذهم فى المرتفعات الوسطى والجنوبية أى فى داخلية البلاد التى تتكون منها إثيوبيا الحالية » .

عهد أسرة زاجوى Zagwe

فى ظل الضعف الذى طغى على البلاد والانحلال الذى سيطر على الملوك وثبت إلى الحكم أسرة زاجوى سنة ١١٣٧ التى زعمت أنها من نسل النبي موسى . ولما كانت حقيقتها أنهامن « الأجاو » Agau أى ليست من السلالة التى تكونت من الامتزاج بين الساميين والحاميين ، اعتبرها الأهلون مغتصبة للعرش بغير حق ، وهنا ظهرت إلى الوجود الأسطورة التى أشرنا إليها لإضعاف مركز الأسرة الحاكمة الجديدة .

وكأنما أراد الحكام الجدد أن يظهروا أنهم لايقلون غيرة عن أسلافهم على المسيحية جهدوا فى نشرها بين جماعات الأجاو ، إرضاء للمسيحيين الأحباش وكسبا لود الكنيسة . واهتم لاليبا بالالا وهو من أهم ملوك هذه الأسرة وولى العرش فى أواخر القرن الثانى عشر بإنشاء الكنائس الضخمة والأديرة . إلا أن خير ما يذكر به انه أنشأ علاقات مع مصر وبيت المقدس وبذلك فتح ثغرة فى ستار العزلة الكثيف وبدأ العصر الذى سوف ينتهى بالخروج منها . غير أن المملكة لم تتعد المقاطعات الوسطى وهى لاستا وتجراى وأجزاء من بيجمدر وأمهرة وشوا الشمالية وكان البجة لايزالون فى هضبة إريتريا وإن كانت قبائل بيلن Bilen قد بدأت زحفها صوب الشمال لزحزحتهم من مواقعهم .

عودة الأسرة القديمة

ولكن عهد زاجوى لم يدم طويلا إذ سقطت على يد أملك Yekuno Amlak سنة ١٢٧٠ وبذلك عاد الفرع السليمانى إلى الحكم من جديد. ورأى الملك الجديد أن من السياسة الحكيمة أن يدعم نفوذه فى الهضبة الوسطى قبل التفكير فى القيام بأية غزوات أو حروب ضد الأعداء الخارجيين، وأن يحاول حصر الخطر الإسلامى الذى هدد شوا وهى من المعاقل المسيحية الرئيسية. إلا أن عهده شهد الاندماج التام بين الدولة والكنيسة. كما تميز بنهضة أدبية فظهرت بتشجيع منه مؤلفات دينية وترجمت إلى اللغة المحلية مؤلفات عدة من اللغات الشرقية.

الصراع مع الاسلام

لم يقف الإسلام عند حد المناطق الساحلية التى انقطع الإتصال بينها وبين المملكة الحبشية وإنما انتشر بين الجماعات الرحل القاطنة بين الساحل والمنحدرات الشرقية وأخيرا عمد إلى غزو شوا الشرقية وسيدامو. ويمكن القول إنه خلال الفترة الممتدة بين القرنين العاشر والثانى عشر والتى مزقت خلالها الاضطرابات الداخلية الحبشة، أحرز الإسلام تقدما ظاهرا فى أرخبيل دهلاك وسواحل دنكاليا والصومال، وبين البجة فى الشمال وأهل سيدامو فى الجنوب، وفى سلطنة إيفات Ifat بشرقى شوا، وفى هرر بالشرق، وقرب بحيرة زواى فى الغرب. وأصبحت

سلطنة إيفات مركزا لنشره فى الحبشة ولمقاومة الزحف المسيحى ثم ضمت إليها سلطنة شواسنة ١٢٨٥ وبذلك أوشك صراع رهيب أن ينشب بشأن مصير الحبشة ذاتها ، وهو صراع استمر فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر دون أن يصل إلى نتيجة حاسمة إلى أن تولى العرش الإمبراطور ليبنا دنجل Lebna Dengel (١٥٠٨ — ١٥٤٠)(١) .

وأثارت أنباء الحروب بين الحبشة والإسلام الاهتمام فى أوربا . ولما بدأ البرتغاليون حركتهم الاستعمارية نحو الشرق أدركوا أن مما يعاونهم على إدراك غاياتهم التحالف مع هذه الدولة الإفريقية المسيحية وأرسلوا بعثة إلى أديس أبابا سنة ١٥٢٠ ، وبمجيئهم يمكن القول إن عزلة البلاد عن الحضارة والعالم الخارجى انتهت ، ومنذ ذلك الحين أخذ يفد عليها الكثير من الرواد والمؤرخين والمبشرين الكاثوليك فضلا عن العناصر الساعية وراء المغامرات والثراء . وغادرت البعثة البرتغالية البلاد عام ١٥٢٧ وسرعان ماجدد المسلمون هجماتهم ، ذلك أن الأتراك الذين بسطوا نفوذهم فى اليمن ومضيق باب المندب وشرقى إفريقية وأنشأوا

---

(١) قامت عدة سلطنات إسلامية وهى :

[ا] عدل على ساحل دنكاليا والصومال .

[ب] هرر

[ج] إيفات وتسيطر على الجزء الجنوبى الشرقى من هضبة شوا ومنحدرات إقليم أواش من الوادى الشق .

[د] داوارو (مكان أروسى الحالية) وتسيطر على مساحات واسعة من إتيوبيا الجنوبية .

[هـ] هدية Hadya بالغرب وتضم أراضى قبائل سيدامو وجوراج .

[و] شارخا Sharkha ، أرابابنى Arababni بين داوارو وهديه .

أسطولا فى البحر الأحمر يستند إلى قاعدة زيلع أدركوا الخطر الشديد الذى يمكن أن يتعرضوا له من جراء تحالف بين البرتغاليين والأحباش فعقدوا اتفاقا مع الأمير أحمد بن إبرهيم المعروف باسم أحمد جران (الأشول) صاحب سلطنة عدل الإسلامية القريبة من حدود الحبشة وزودوه بالمعدات الحربية ومنها الأسلحة النارية .

وكانت سلطنة عدل قد هاجمت الأحباش فى عهد دنجل بقيادة الأمير محفوظ حاكم زيلع ولكنه هزم وقتل سنة ١٥١٦ واجتاح دنجل السلطنة وخيل إليه أن الخطر قد زال . ولكن عدل سرعان ما استرجعت قوتها بفضل الأمير أحمد بن إبرهيم الذى ما كاد يطمئن على مركزه فيها حتى ضم الدناقلة والصوماليين فى قوة ضاربة كبيرة . وتمكن من أن ينزل بالإمبراطور هزيمة كبرى فى عام ١٥٢٩ . وبعد عامين شن هجومه الأعظم ففتح داوارو وشوا (١٥٣١) وأمهرة ولاستا (١٥٣٣) ، وفى الوقت نفسه سقطت فى يده بالى وهديه وأقاليم الجوراج وسيدامو . وفى سنة ١٥٣٤ وصلت جيوشه إلى تجراى ثم اجتاحت بيجمدر وجوجام . وإزاء الخطر الجسيم رأى الإمبراطور أن يستعين بأوربا أو بالبرتغاليين بعبارة أصح حتى قيل إنه عرض أن تكون الكنيسة الحبشية تابعة نوعا للكنيسة الكاثوليكية فى روما « مع الاحتفاظ بالمذهب الأرثوذكسى » . وأرسل فى عام ١٥٣٥ يطلب العون إلا أنه مات سنة ١٥٤٠ وخلفه أبنه كلوديوس وسرعان ما تغير الموقف فجأة إذ أنزل البرتغاليون قوة فى مصوع ١٥٤١ وبالرغم من الهزيمة الشديدة التى أصيبوا بها وكادت تقضى عليهم فإن الفلول التى تمكنت من النجاة انضمت إلى مثيلتها من جيش

الإمبراطور ودارت معركة رهيبة قرب بحيرة تانا انتصر فيها الأحباش وقتل جران نفسه . وأخذت هرر العبء على عاتقها وشنت هجوما فى سنة ١٥٥٩ مات فيه كلوديوس .

وبالرغم من الانتصارات فالنتيجة المؤكدة أن الحبشة المسيحية نجحت وزال الأمل فى قيام دولة إسلامية فى البلاد كلها . إلا أن الحبشة خرجت هى الأخرى من الحرب منهوكة القوى إلى حد بعيد وسرعان ما وقعت فريسة للهجوم الخارجى والاضطرابات الداخلية . وكذلك يجب ألا ننسى أن الغزوات والحملات التى أشرنا إليها كان لها أثرها فى نشر الدين الإسلامى فى صفوف كثير من القبائل الوثنية .

زحف شعب جلا

أحدث انسحاب المسلمين فراغا سارعت إلى ملئه موجات ضخمة من شعب جلا الذى استفاد بغير شك من الضعف الذى أصاب المسيحيين والمسلمين بعد صراعهم الطويل الأمد . واجتاح الغزاة معظم إقليم شوا ووصلوا إلى أمهرة وانتشروا حتى المناطق الجنوبية والشرقية من لاستا . لقد استقروا على طول الأطراف الخارجية للهضبة فى شبه دائرة ولكنهم لم يمسوا المرتفعات الشمالية موطن مملكة أكسوم القديمة . وفى الوقت نفسه لم تنج المقاطعات والمناطق الإسلامية منهم إذ غزوا هرر وأقاموا فى كل مكان عدا المدينة نفسها .

وكان للغزو آثار سيئة ذلك أن الغزاة دمروا الكثير دون أن تكون لديهم حضارة أكثر تطورا يقدمونها إلى البلاد ، أى أنهم كانوا عنصر هدم لا بناء . وأكثر من هذا فقد أبقوا على عوامل الضعف والانحلال

وهوت الحبشة من جديد إلى فترة طويلة من العزلة والاضطراب والفوضى السياسية .

وزاد من الاضطراب الخلاف العنيف الذى نشب بين الأحباش ورجال الإرساليات من الكاثوليك بسبب محاولة الأخيرين ، بطريقة تفتقر إلى الكياسة ، فرض مذهبهم الدينى الأمر الذى أثار الكنيسة الأرثوذكسية الحبشية وهددها بضياع سلطانها وامتيازاتها المتعددة فراحت تؤلب الحكام والشعب عليهم .

ونعتقد أن هناك سبباً آخر وإن طغى عليه وأخفاه المظهر الدينى للصراع ، ذلك أن الأحباش الذين لمسوا بصورة مادية تفوق البرتغاليين التكنولوجى وسمعوا عن أساطيلهم الضخمة وزحفهم صوب الشرق والانتصارات التى أحرزوها ، خشوا أن يلاقوا مصيرا مماثلا فتخضع بلادهم لاستعمار أوربى ولو كان مسيحيا وهى لم تنج من خطر الزحف الإسلامى إلا بمشقة كبيرة ومنذ فترة وجيزة . ومن المحقق أنه لو أطلق لرجال بعثات التبشير الأوربية العنان لأعقب ذلك النفوذ السياسى والاستغلال الاقتصادى وتهديد مناطق عدة من القارة الإفريقية ، أسوة بما حدث فى العالم الجديد على أيدى الأسبان والبرتغاليين فى ذلك العصر . وانتهى الخلاف المشار إليه بطرد المبشرين على يد الإمبراطور فاسيليداس Fasilidas الذى حكم من عام ١٦٣٢ إلى عام ١٦٦٧ [١] .

---

(١) إلا أن ذلك لم يحل دون وصول عدد من الأوربيين بين وقت وآخر فقد تمكن جيمس بروس فى رحلاته « ١٧٦٩ - ٨٠ » من كشف منابع النيل الأزرق . وفى سنة ١٨٠٥ جاءت بعثة بريطانيا برآسة الفيكونت فالنتينا وهنرى ولت لعقد تحالف مع الحبشة والحصول على ميناء على البحر الأحمر . وقامت جمعيات تبشيرية ببعض النشاط فيما بين عامى ١٨٣٠ ، ١٨٣٨ ولكن سرعان ما طردت من البلاد .

تيودور الثاني (١٨٥٥ — ١٨٦٨)

ظلت الفوضى سائدة فى البلاد وبالرغم من كونها متحدة اسميا إلا أنها فى الواقع كانت عبارة عن مجموعة من الأقاليم يقاتل بعضها بعضاً وأهمها تجرة وأمهره وجوچام وشوا ؛ وكان الحاكم الأقوى يفرض الجزية على الآخرين ويتخذ لنفسه لقب «نجاشى» (أى ملك) وكثيرا ما كان يتخذ اللقب أكثر من شخص واحد حتى إنه فى عام ١٨١٣ كان فى البلاد ستة ملوك حاكمين وملوك سابقين . إلا أن شوا وحدها شهدت نوعا من الازدهار النسبي فى أوائل القرن التاسع عشر حيث نادى سهلا سلاسى Sahle Selassie بنفسه ملكا على إيفات Ifat وشوا وجلا وظل يحكم من عام ١٨١٣ إلى عام ١٨٤٧ . وكان يرحب بالأجانب واستقبل بعثة بريطانية برئاسة الماچور و. كورنواليس هاريس Cornwallis Harris فى عام ١٨٤١ وأخرى فرنسية برئاسة روشيه ديريكور Rochet d' Hericourt سنة ١٨٤٧ وعن طريقهما عقد المعاهدات مع انجلترا وفرنسا .

إلا أن حالة الفوضى قدر لها أن تنتهى إذ ظهرت شخصية مغامرة على المسرح . لقد ولد ليج كاسا Lij Kassa فى كوارا Kwara سنة ١٨١٨[١] ولم يلبث أن أصبح من الأمراء المغامرين الذين يشتغلون بالنهب والسلب وقطع الطريق ، وفيما بين عامى ١٨٤١، ١٨٤٧، ولم يكن

(١) تقع غربى بحيرة تانا .

يتجاوز الثلاثين من العمر ، تمكن من إنزال الهزيمة بالحملات التى سيرها ضده سيد أمهرة وجوجام المعروف باسم راس عالى وتزوج من إبنته تاڤافتش Tavavich . وفى سنة ١٨٥٤ انتصر على قوات راس عالى وراس أوبى Ubie (سيد تجره) عند جورجوراعلى بحيرة تانا . وهكذا أصبح الرجل سيد الشمال وسرعان مانادى بنفسه إمبراطوراً باسم تيودور الثانى (١٨٥٥) . ونقل العاصمة من غندار إلى مجدالا واحتل شوا فى السنة الأخيرة ذاتها .

وبارتقائه العرش يمكن القول بأن تاريخ الحبشة المعاصر قد بدأ إذ راح يعمل على إدخال بعض الإصلاحات الإدارية والاجتماعية إدراكاً منه على مايبدو بأنها السبيل الصحيح لوقاية استقلال البلاد ، وكان فى هذا يستعين برجلين من الإنجليز وهما بل J.T. Bell وبلودن W.C. Plowden ولكنهما قتلا على أيدى القبائل التى أسخطها الاتجاه الإصلاحى . إلا أن تيودور كان يعانى من اضطراب عقلى ظل يزداد حدة بالتدريج كما جلب على نفسه السخط بسبب قسوته فى معاملة من يعتقد فى عدائهم أو عدم ولائهم له . وجاءت النهاية من ناحية أخرى إذ حدث أن زج بالقنصل البريطانى وبعض الإنجليز والأوربيين فى السجن فما كان من انجلترا إلا أن أرسلت حملة بقيادة سير روبرت نابير Robert Napier نزلت فى خليج آنسلى Annesley (على مقربة من زولا) فى ٧ يناير سنة ١٨٦٧ ثم زحفت صوب الداخل حيث أوقعت الهزيمة بجيوش الإمبراطور قرب مجدالا (١٠ أبريل ١٨٦٨) ، وخشى الرجل الوقوع فى الأسر فأطلق على نفسه النار ومات فى ١٣ أبريل سنة ١٨٦٨ ، ورجعت الحملة فى الشهر

التالى . وكان من أسباب سرعة انتصارها السخط العام على الإمبراطور ، إلى جانب المعاونة التى لقيتها من جانب Dejazmach Kssa أمير تجره .

وبالرغم من هزيمة تيودور فان من الصحيح القول إن اعتلاءه العرش يمثل نقطة الإبتداء فى تاريخ اتيوبيا الحديثة . وإذا كان الرجل وخلفاؤه تمكنوا من توحيد البلاد ودعم سلطان الحكومة المركزية فيجب ألا نغفل أثر التطورات الجديدة فى القرن التاسع عشر . فاستمرار الجلا فى التوغل جعلهم يفصلون تماما بين شوا وبقية المرتفعات الحبشية مما هدد البلاد بالانقسام ، كما أن الحملات التى قامت بها مصر أثارت مخاوف الأحباش من احتمال وقوع غزو إسلامى جديد . أضف إلى هذا أن الأوربيين بدأوا يظهرون فى الميدان الإفريقى المجاور وكان الأحباش يشكون فى نواياهم . كل هذا أبرز حقيقة واضحة ألا وهى ضرورة الوحدة الوطنية لمواجهة مختلف الاحتمالات ، وفى هذا لعبت الكنيسة دوراً له أهميته بعد أن حقق الأباطرة منذ يكونوأملك الاندماج بينها وبين الدولة ولعل الظروف التى أشرنا إليها تفسر النجاح الذى حققه الأباطرة منذ وصول تيودور الثانى إلى الحكم .

يوحنا الرابع (١٨٧٢ - ٨٩)

تلت الحادث فترة من الفوضى ولكنها لم تدم طويلا إذ تمكن كاسا من تثبيت مركزه فى إقليمه وهزم منافسيه فى أمهرة وجوجام ثم نادى بنفسه إمبراطورا فى عام ١٨٧٢ باسم « يوحنا الرابع ».وفى هذا الوقت كان قد تم افتتاح قناة السويس ووضحت الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر

كما أدركت الدول الأوربية ما يشتمل عليه الركن الشمالى الشرقى من القارة الإفريقية من إمكانيات للتجارة والثراء . ودخل المصريون الميدان فاستقروا على طول شواطىء البحر الأحمر والصومال محيطين بالحبشة من الشمال والشرق وتمت هذه العملية حوالى سنة ١٨٧٢ كما احتلوا إريتريا وزحفوا إلى داخل الحبشة سنة ١٨٧٥ ولكنهم هزموا فى العام التالى عند جورات وانسحبوا . وظلت إريتريا فى حوزتهم إلى أن اضطروا إلى الجلاء عنها حين نشبت ثورة المهدى فى السودان .

تدخل ايطاليا

وظهرت إيطاليا على المسرح بعد أن تمت وحدتها القومية وثبتت دعائم الرأسمالية فيها وراحت تسعى وراء الأسواق ومصادر المواد الأولية وأرادت أن تشترك فى عملية اقتسام القارة الإفريقية . فنى عام ١٨٦٩ اشترت شركة إيطالية ميناء عصب من أحد الحكام المحليين ثم تنازلت عنها إلى الحكومة الإيطالية سنة ١٨٨٢ . وفى سنة ١٨٨٥ إحتلت الأخيرة ميناء مصوع وشجعتها بريطانيا على التوغل فى الداخل كوسيلة لمقاومة أطماع فرنسا التى استقرت فى ميناء جيبوتى لتتخذ منه نقطة وثوب للتوسع ولكن الإيطاليين هزموا عند دوجالى Dogali (١٨٨٧) كما أخمدت ثورة قام بها أمير جوجام بتحريض منهم (١٨٨٨) . وأراد الإيطاليون الانتقام فعمدوا إلى التقرب من أحد الرؤوس المنافسين للإمبراطور والذى عظم نفوذه بسبب الفتوح التى قام بها فى الجنوب والغرب فى الوقت الذى كان فيه الإمبراطور مشغولا بحروبه فى الشرق . وفى مارس

١٨٨٩ انتصر الإمبراطور على أتباع المهدى ولكنه أصيب بجرح قاتل مات على أثره .

منليك الثانى (١٨٨٨ - ١٩١٣)

وخلفه على العرش منافسه باسم منليك الثانى وأسرعت إيطاليا إلى توقيع معاهدة أوشيالى Ucciali معه . واعتبرت إيطاليا أن المعاهدة تخولها الحماية على الحبشة استناداً إلى النص الإيطالى الذى يقول «إن منليك يقبل أن يستفيد من الحكومة الإيطالية بصدد أية مفاوضات يجريها مع دول أو حكومات أخرى» . وأنكر الإمبراطور ذلك التفسير لأن النص الأمهرى وهو الوحيد الذى وقعه الطرفان يقول إن للإمبراطور أن يستفيد من الايطاليين إذا رغب فى ذلك ، وهكذا بدأ الخلاف بين الطرفين . وفى الوقت نفسه دعمت إيطاليا مراكزها الساحليةوالداخلية فى الشمال وأطلقت على المنطقة إسم إريتريا مما أسخط الامبراطور وصار من الواضح ألا مفر من الصدام المسلح . واتجهت إيطاليا إلى تشجيع شخص آخر على المطالبة بالعرش وهو الرأس منجاشا Mengasha أمير تجرة ثم استغلت الفرصة فاجتاحت القسم الأكبر من الإقليم (١٨٩٤ - ١٨٩٥) فكان ذلك العدوان دليلا لايحتمل الشك على حقيقة نواياها الاستعمارية مما دفع منجاشا إلى التعاون مع الامبراطور ضد المستعمر الذى هزم عند أمبا أليجى Amba Alegi (ديسمبر ١٨٩٥) ثم أرغمت الحامية الايطالية فى ماكاللى Makalle على التسليم فى يناير سنة ١٨٩٦ ، وفى الشهر التالى جلا الغزاة عن الإقليم بأسره . وسعت

إيطاليا إلى الانتقام ولكنها أصيبت بهزيمة منكرة عند عدوه فى أول مارس ، وما زال الإتيوبيون حتى اليوم يحتفلون بذكرى ذلك النصر بوصفه من الأعياد القومية الكبرى ، وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ وقع الطرفان معاهدة أديس أبابا التى عطلت من الناحية العملية المعاهدة السابقة وإن تركت إقليم إريتريا فى أيدى الطليان .

وإذ تخلصت البلاد من الخطر الإيطالى اهتم الإمبراطور بدعم مركزه فقام بحملات حربية فى الجنوب الشرقى والجنوب الغربى وأضاف إلى مملكته آلافا من الأميال المربعة[1] . وعاون الإنجليز فيما بين عامى ١٨٩٩ ، ١٩٠٤ بإرسال أربع حملات ضد مولى الصومال . وشكلت لجنة مشتركة لتنظيم الحدود بين الحبشة وإفريقية الشرقية البريطانية وأوغنده ١٩٠١ ، كما عقدت معاهدة لتخطيط الحدود مع السودان ١٩٠٢ . وفى اتفاق آخر على جانب كبير من الأهمية تعهد منليك بعدم عرقلة انسياب مياه النيل الأزرق وبحيرة تانا وسوباط وذلك من أجل مصلحة الزراعة فى مصر والسودان .

اتفاق الدول الأوربية الثلاث

ونظرا لاعتلال صحة الإمبراطور وخشية انحلال المملكة فى حالة وفاته

---

(١) احتل أراضى جلا وأخضع هرر ١٨٨٧ ، Wollamo فى الجنوب الغربى (١٨٩٣) . وفيما بين عامى ١٨٩٧ ، ١٨٩٩ أخضع بنى شنجوى وكافا Kaffa وجما Jimma وأوجادين وقبائل البورانا .

واحتمال وقوع تنافس دولى رأت انجلترا وفرنسا وايطاليا التفاهم فيما بينها فوقعت فى عام ١٩٠٦ اتفاقا أكدت فيه رغبتها فى المحافظة على استقلال الحبشة على أن يعترف كل طرف بمنطقة النفوذ الخاصة بالشركاء فى حالة انهيار هـذا البلد وتفكك أوصاله . وكانت مناطق النفوذ كالآتى :

(ا) المنطقة البريطانية وتشمل إقليم تانا وحوض النيل الأزرق .

(ب) المنطقة الفرنسية وتشمل الخط الحديدى الممتد من أديس أبابا إلى جيبوتى .

(حـ) المنطقة الإيطالية وهى عبارة عن شقة من الأرض تربط صومالها بارتيريا .

أعرب الإمبراطور عن شكره للدول لاتفاقها على المحافظة على استقلال بلاده ولكنه اعترض على الاتفاق قائلا إنه لايقيد بأى حال من الأحوال سيادته أو سلطته .

الاتجاه نحو الإصلاح

وكان منليك الثانى يؤمن بضرورة تطوير البلاد لأن تخلفها يجعلها فريسة سهلة للأطماع الأجنبية ، وكان عدوان الدول وبخاصة إيطاليا دافعا له على العمل من أجل الإصلاح . فتفاوض مع الفرنسيين بقصد مدخط حديدى من العاصمة إلى ميناء جيبوتى لتيسير الاتصال بالعالم الخارجى ولإيجاد منفذ على البحر لتجارة الحبشة الخارجية . ويبلغ طول الخط

٥٠٠ ميل وبدأ العمل فيه سنة ١٨٩٤ ولكنه سار ببطء ولذلك لم يتم الإنشاء إلا عام ١٩١٨ حين وصل إلى أديس أبابا . ولأول مرة فى تاريخ الحبشة أنشأ الإمبراطور الطرق وأدخل التليفون والبرق وفتح أول مدرسة حكومية . وكان أول من أدخل فكرة إقامة مجلس استشارى وتعيين وزراء لمعاونته فى إدارة شئون البلاد إلا أن هذين النظامين ظلا عرضة للتقلبات ولم يتخذا صورة دائمة إلا فى عهد هيلاسلاسى .

هيلاسلاسى الأول (١٩٣٠-)

كان للجهود المضنية التى بذلها منليك الثانى أثر واضح على صحته فانتابه المرض وظل قعيد الشلل سنوات إلى أن مات سنة ١٩١٣ ، فخلفه حفيده ليدچى ياسو Lidji-Yasu فى سن السابعة عشرة من العمر ، ولكن سرعان ما ثار عليه الأمراء وبخاصة تفرشوا . ويفسرون الثورة بأنها راجعة إلى ما أظهره من الاستبداد والانحلال الخلقى وميله إلى الإسلام حتى قيل إنه أراد إقامة حلف من الدول الإسلامية ذى اتجاهات معادية للحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى فإذا صح الأمر الأخير فقد لعب هؤلاء دوراً فى التحريض عليه . وقامت الكنيسة بدور آخر فأصدرت قراراً بحرمانه وبذلك أصبح الأمراء فى حل من يمين الولاء له . وهرب الإمبراطور إلى دنكاليا ولكن قبض عليه فى سنة ١٩٢١ وتولت العرش الإمبراطورة زاوديتا Zaudita إبنة منليك وعين رأس تفارى وصيا على العرش ووريثا له . وكان هناك صراع طويل بينهما اشترك فيه فيتورارى هابت چورچيوس Fiturari Habte Giorgius وزير الحربية . فلما

مات الأخير سنة ١٩٢٦ انحصر النزاع بين الإمبراطورة والوصى الذى أجبرها على منحه لقب « نجاشى » سنة ١٩٢٨ ولما ماتت بعد ذلك بعامين اعتــــلى العرش باسم هيلاسلاسى الأول فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ .

ولقد أبدى ذلك الحاكم نشاطاً كبيرا فى السنوات التى سبقت اعتلاءه العرش وبخاصة فى ميدان السياسة الخارجية مما أكسبه خبرة كبيرة ودراية واسعة بها . فإليه يرجع الفضل فى انضمام الحبشة إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٣ ، كما عقد معاهدة صداقة لمدة عشرين عاما مع إيطاليا سنة ١٩٢٨ ليأمن عداءها . وفى سنة ١٩٢٩ استخدم بعثة عسكرية بلجيكية لتدريب الحرس الإمبراطورى وكذلك عهد إلى أحد البيوت الهندسية الأمريكية بعمل مساحة لبحيرة تانا . وعقد اتفاقات مع انجلترا وفرنسا وإيطاليا لتزويده بالأسلحة . واهتم بتطوير النظم الداخلية وكان فى مقدمة أعماله أن أصدر لأول مرة فى تاريخ البلاد دستوراً عام ١٩٣١ . ويعرف الدستور سلطات الإمبراطور واختصاصاته وينص على وراثة العرش ويعترف بحقوق المواطنين وواجباتهم ، وكذلك نص على تشكيل هيئة تشريعية ووضع ميزانية . وبالرغم من هذا لم يزد البرلمان عن كونه حلية للزينة ومظهراً يراد منه أن يؤثر فى الأجانب وأن يقنعهم أن إتيوبيا خرجت من عزلتها وتخلفها وبدأت فى اقتباس النظم الديمقراطية الحديثة . فالواقع أن التشريعات لم يكن مصدرها الهيئة النيابية وإنما كان يقترحها ويعدها الوزراء بمعاونة مستشاريهم من الأجانب . ولم يكن الشعب ليدرى شيئاً عن تلك الهيئة التى يفترض فيها أنها وليدة إرادته والمعبرة عن أهدافه

ومصالحه ، فالجلسات سرية والمناقشات لا تنشر والصحف لا تشير إلى البرلمان إلا لمناسبة خطاب العرش الذى يلقيه الإمبراطور .

الغزو الإيطالى (١٩٣٥)

ولكن إيطاليا لم تنس هزيمتها فى « عدوه » ولم تنبذ أطماعها التوسعية وعمدت مرة أخرى إلى تحقيقها مستغلة الظروف السياسية السائدة فى أوربا . ولقد كتب الكثيرون يعللون الغزو الإيطالى للحبشة فعزوه إلى ازدياد السكان فى إيطاليا مما خلق الحاجة إلى بلاد تستوعب الفائض من السكان . وهذه حجة غير قوية فإن عدد المهاجرين إلى المستعمرات الإيطالية السابقة وإلى الحبشة بعد ضمها لم يكن كبيرا ، بل واستخدمت وسائل كثيرة من إغراء وضغط حتى يرحل أكبر عدد من الأسرات الإيطالية . أما السبب الحقيقى فنلمسه فى الأزمة التى تعرضت لها المصالح المالية والصناعية فى إيطاليا .

« فمنذ نشوب الثورة الفاشية ونجاحها بذلت جهود كبيرة لتغليب تلك المصالح ، وحاولت الحكومة التغلب على البطالة عن طريق القيام بأعمال داخلية بعضها غير إنتاجى ، وعن طريق التوسع فى التسليح بكافة عناصره ولكن المهم أن المقدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من الشعب لم تزد زيادة ملحوظة وأصبحت لا تستطيع استيعاب الإنتاج الصناعى . ولم يكن فى وسع المصالح المالية والصناعية أن تجد مجالا مجزيا فى البلاد الأخرى وبخاصة خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ، وبسبب السياسة الجمركية التى اتبعتها معظم البلدان ، ونتيجة للمنافسة من قبل المصالح المماثلة

فى البلاد الصناعية الكبرى . وهنا أصبحت وسيلة الإنقاذ البحث عن أراض متأخرة يمكن استغلال رؤوس الأموال فيها بحيث تعود على أربابها بعائد كبير ، والحصول على المواد والمنتجات الأولية بسعر منخفض . . . وفضلا عن هذا فإن استمرار سوء الحال فى إيطاليا كفيل أن يكون له رد فعل خطير ضد النظام الفاشى والمصالح التى تسيطر عليه وتؤيده ، ولهذا تعين توجيه أنظار الشعب صوب مغامرة استعمارية تصرفه عن التفكير فى مصيره . وكذلك فإن هذا التسلح الكبير المطرد عبء كبير على الشعب ولا يمكن استمراره ، وإذن فلا بد من عمل عسكرى يبرر ذلك المجهود وتلك النفقات الباهظة »[1] .

وقبل أن يبدأ الاحتكاك المسلح إتبع موسولينى أساليب التسرب وإثارة القلاقل الداخلية . وأول ما عمله أن أخذ يبعث بقناصل إلى أجزاء مختلفة من البلاد الحبشية ومعهم قوات حرس مسلح بحجة حمايتهم ضد أى اعتداء يتعرضون له فى تلك المناطق النائية. ولجأ إلى وسيلة أخرى وهى تحريض بعض رؤساء القبائل على الحكومة المركزية فيختل الأمن ويتخذ من ذلك ذريعة للتدخل لحماية المصالح الإيطالية . وقد أمكن اجتذاب بعض الزعماء مثل الرأس جوكسا ممن حنقوا على الإمبراطور سياسته الرامية إلى تقوية سلطان الحكومة المركزية ، ولكن الإمبراطور استطاع الضرب على أيدى أولئك الخارجين على النظام .

وأخيرا أصبح الإجراء العسكرى المباشر الحل الوحيد . ففى

---

(١) دكتور راشد البراوى: الطريق إلى السلام، ص١٩٧ — ١٩٨ .

٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ حدث اشتباك بين القوات الحبشية وجماعات من الفرق الوطنية الإيطالية أسفر عن إصابة الأخيرين بخسائر بلغت ثلاثين من القتلى وحوالى مائة من الجرحى ، كما زادت خسائر الأحباش كثيرا عن هذا القدر . والثابت أن بئر ولوال Walwal الذى وقع عنده الحادث يقع إلى مسافة خمسين ميلا داخل الحدود الحبشية . وطلبت الحبشة التحكيم فأبت إيطاليا[1] .

وأخيرا قدمت الدولة الأولى فى ٣ يناير سنة ١٩٣٥ طلباً رسمياً إلى عصبة الأمم بالتدخل وتنفيذ ما نصت عليه المادة (١١) من « العهد » Covenant . وقبلت إيطاليا التحكيم بناء على وساطة المسيو لافال وبذلك سحب الطلب من جدول أعمال العصبة ، ولكن التحكيم أخفق فطلبت الحكومة الحبشية رسمياً فى ١٧ مارس تطبيق المادة (١٥) ، ولكن تأجل النظر فى الالتماس بناء على اقتراح الحكومتين الفرنسية والبريطانية وعادت الحبشة فقدمت التماسا ثالثاً . وفى ٤ سبتمبر بدأ مجلس العصبة يعالج المسألة وهنا وقف المندوب الإيطالى يعترض على نظر الموضوع بحجة أن الحبشة غير خليقة أن تكون من أعضاء العصبة وليست لها حقوق الأمم المتمدينة وواجباتها .

وقرر المجلس تأليف لجنة من خمسة أعضاء للقيام بمحاولة أخيرة للتوفيق بين الطرفين المتنازعين ، فوضعت مشروعا يقوم على الأسس الآتية :

---

(١) فى سنة ١٩٢٨ عقدت إيطاليا والحبشة معاهدة صداقة وحسن جوار واتفقنا على الالتجاء إلى التحكيم فى حالة نشوب أى خلاف بينهما

(١) ترضية إيطاليا بإجراء تعديل إقليمى ومنحها قدراً من الرقابة السياسية .

(٢) تقديم المساعدة إلى الحبشة عن طريق العصبة على أن يكون معظم الخبراء الذين تعينهم العصبة من الطليان .

(٣) إعادة النظر فى مناطق نفوذ الدول الثلاث بما فيه صالح إيطاليا .

تم استعداد إيطاليا وبدأت العمليات الحربية فى ٢ أكتوبر وبذلك أحرجت العصبة فأسرع المجلس بتأليف لجنة أعدت تقريراً وافق عليه وأهم ما فيه الخاتمة التى تقول « انتهت أبحاث اللجنة إلى اعتبار إيطاليا معتدية » ، ومعنى هذا تطبيق المادة (١٦) والجزاءات التى تنص عليها . وبالرغم من هذا كله سارت إيطاليا قدما فى عدوانها وتمكن المارشال بادوليو من دخول أديس أبابا فى ٥ مايو سنة ١٩٣٦ [١] بفضل التفوق العسكرى والتكنولوجى إذ استخدمت الفاشية فى حملتها ٢٠٠٫٠٠٠ جندى ، ٤٠٠٠ طائرة ، ومقادير هائلة من الغازات السامة . وعلى أثر إتمام الغزو أعلن موسولينى

---

(١) فى ١٨ يونيو صرح المستر إيدن أن العقوبات (الإقتصادية) أخفقت بعد نجاح الحملة الإيطالية وأنه لم يعد أمام الدول إلا الالتجاء إلى الحرب وهو ما لم يفكر فيه أحد . وفى اليوم الأول من شهر يوليو أعلن أيدن نفسه للعصبة أن الحكومة البريطانية ترى فى الاستمرار فى فرض الجزاءات عملا عديم الجدوى ، وقررت العصبة إهمالها فى الرابع من الشهر نفسه .

قيام « إفريقية الشرقية الإيطالية » من الحبشة وإرتيريا والصومال الإيطالى[٢] .

ولكن الغزو لم يحل مشكلات الرأسمالية الإيطالية ولم تجنح الحبشة إلى الرضوخ والاستكانة وفى هذا كتبت صحيفة التيمس البريطانية بعددها الصادر فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ تقول إن حروب العصابات ما زالت دائرة ونفوذ إيطاليا لا يتعدى العاصمة والمدن الرئيسية. كذلك تدهورت الأحوال الإقتصادية فبعد أن كانت الحبشة تصدر مقادير كبيرة من القمح صارت تستورده ، كما قل إنتاج البن .

وكان للغزو الإيطالى آثاره بالنسبة إلى المستقبل إذ فتح أبواب البلاد بصورة مباشرة وأكثر وضوحا من ذى قبل أمام المؤثرات الخارجية أى أنه كان عاملا قويا ـ بالرغم مما صحبه من الظلم والاستغلال ـ فى إرغام أهلها على محاولة الخروج من دائرة العزلة التقليدية التى ضيقت من آفاقهم . والهزيمة التى لحقت بهم ساعدت على فتح أعينهم فأدركوا مبلغ التخلف الذى سيطر على بلادهم خلال القرون الطويلة وفداحة الثمن الذى اضطروا إلى أدائه ، ورأوا كيف تغير العالم الخارجى وكيف أن الدولة التى أوقفوا أطماعها التوسعية فى أواخر القرن التاسع عشر عادت بعد نصف قرن فاجتاحت أراضيهم . لقد أيقظ الغزو الإثيوبيين من سباتهم العميق تماما كما فعلت الحملة الفرنسية على مصر فى أواخر القرن الثامن عشر . ولهذا

---

(١) فى أول يونيو سنة ١٩٣٦ .

عظم الشعور بعد انهيار السيطرة الإيطالية بضرورة الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة إذا أرادت البلاد مسايرة ركب التطور الإنسانى وتجنب الوقوع مرة أخرى بين براثن الدول الطامعة .

ووضعت إيطاليا نظاما إداريا جديدا لإمبراطوريتها فى إفريقية الشرقية فقسمتها إلى ستة أقاليم على رأس كل منها حاكم مسئول أمام نائب الملك فى أديس أبابا . وخلال فترة الاحتلال وضع الأساس فى مجال التنمية الاقتصادية وأعمال المنافع العامة . فوضعت مشروعات لاستيطان المستعمرين الإيطاليين الذين زاد عددهم زيادة ملحوظة خلال تلك السنوات القلائل ، وأنشئت طائفة من المشروعات الصناعية ، ورسمت خطة شاملة لزراعة القطن مما سنشير إليه فى فصل تال ، وأجريت البحوث من أجل الكشف عن الثروة المعدنية فى مختلف أنحاء البلاد تمهيدا لاستغلالها . ولم يكن فى البلاد من قبل إلا النذر اليسير من طرق المواصلات الحديثة ومحطات القوة الكهربائية ، ويقدرون أن إيطاليا استثمرت فى إنشاء الطرق لأغراض إستراتيجية واقتصادية ما بين ثمانين مليونا ومائة مليون من الجنيهات وأنها أنفقت مثل ذلك المبلغ وربما أكثر منه فى تحسين وتنمية شبكة المواصلات التليفونية والبرقية وتوفير القوة الكهربائية .

وفضلا عن هذا كانت سياسة المحتلين عاملا غير مباشر فى زعزعة أركان النظام الإقطاعى وتمهيد الأرض التى يقوم عليها صرح حكومة مركزية قومية . فقد أنتزع الطليان الكثير من الأراضى من أيدى الكنيسة وبذلك عملوا على تقويض أساس قوتها وسلطانها ، كما صادروا أملاك كبار الرؤوس والحكام ممن كان لهم دورهم فى مقاومة الغزو . وأكثر من

هذا حطموا نفوذ الكثيرين من كبار الرؤوس وحكام المقاطعات ممن كانوا شبه مستقلين فى مناطقهم .

وهذه الظروف جميعاً استفاد منها الإمبراطور هيلاسلاسى بعدعودته من منفاه فى عام ١٩٤١ .

عودة الحكم الوطنى

لما انحازت إيطاليا رسمياً إلى جانب ألمانيا فى عام ١٩٤٠ ضد الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية تجددت الثورات فى إتيوبيا واتسع نطاقها ولما زحفت القوات البريطانية ومعها قوات من دول الكومنولث والسودان (١٩٤٠ — ١٩٤١) تعاون معها الثوار ، ولم تمض ستة أشهر حتى انتزعت البلاد من أيدى الطليان ، ففى أبريل سنة ١٩٤١ سقطت أديس أبابا وفى الخامس من مايو عاد الإمبراطور إلى عاصمته بعد غياب دام خمس سنوات كاملة . وفى ٢٠ مايو سلم القائد العام الإيطالى مع القوات التى تحت إمرته ، وفى يناير من عام ١٩٤٢ استسلمت آخر الحاميات الإيطالية فى غندار وتحررت إتيوبيا نهائيا وما لبثت أن أعلنت الحرب إلى جانب الحلفاء على إيطاليا وألمانيا .

وفى نهاية يناير المشار إليه وقع إتفاق بين المملكة المتحدة وإتيوبيا وبمقتضاه صارت لممثل بريطانيا الدبلوماسى الأسبقية على غيره من ممثلى الدول الأخرى ، وتعهدت بريطانيا بتقديم رعاياها كمستشارين وقضاة وضباط شرطة يعملون فى خدمة الإمبراطور ، وأن تقدم كذلك مبلغا لا يقل عن ٢,٥ مليون جنيه ولا يزيد على ٧,٥ مليون جنيه لتمكين الإمبراطور من إعادة تنظيم الحكومة . ووافق الإمبراطور على أن

تشرف بريطانيا على أسرى الحرب وعلى السماح بمرور الطائرات المدنية البريطانية عبر بلاده ، وألا يمنح مثل هذا الإمتياز إلى الطائرات الأجنبية إلا بموافقة بريطانيا. وطبقاً للإتفاق العسكرى الذى وقعه الطرفان فى الوقت نفسه تبقى فى البلاد بعثة عسكرية بريطانية طالما هناك قوات بريطانية وهذه الأخيرة تظل إلى حين التصرف فى أسرى الحرب الإيطاليين على أن تحدد لإقامتها جهات معينة ولا يكون لها فيها سوى إشراف مؤقت . وقد حلت محل الإتفاقية سالفة الذكر إتفاقات أخرى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

العلاقات مع الصومال

ومن المشكلات التى تواجه إتيوبيا أن الحدود بينها وبين الصومال (الإيطالى سابقا) لم تتم تسويتها على النحو الذى يرضى الطرفين بالرغم من التوصيات المتكررة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومنطقة الهود Haud مرعى تقليدى لحوالى ٢٠٠,٠٠٠ من البدو الصوماليين ، وفى عام ١٨٩٧ تنازلت عنها انجلترا إلى الحبشة بدون موافقة أهل الصومال ولم يتم النقل إلا عام ١٩٥٤ وتعهدت إتيوبيا بتوفير الضمانات للقوم وإن كانت الحكومة الإتيوبية مسئولة كلية عن الأمن والنظام فى المنطقة . ولا شك أن الحقوق الممنوحة بصدد الرعى تتوقف اليوم على حسن نية هذه الدولة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فدولة الصومال الجديدة ليست إلا خطوة أولى نحو تحقيق فكرة « الصومال الكبير » ومعنى هذا أن ينضم

إليها حوالى نصف مليون صومالى يقطنون منطقة أوجادين بإتيوبيا حتى سفوح الهضبة الوسطى الرئيسية أى ما يقرب من ثلث البلاد ، وهذا أمر ليس من السهل أن تسلم به الدولة الأخيرة خاصة وهى تتوجس خيفة من جارتها الناشئة المسلمة . والمعروف أن الإمبراطور احتج حين علم باعتزام بريطانيا منح الصومال الخاضع لها استقلاله وبأنها لا تعارض فى اتحاده مع الصومال الإيطالى بعد استقلاله .

هذه الخلافات والشكوك يمكن أن تستغلها الدسائس الخارجية لتسميم العلاقات بين الجارتين وبالفعل وقعت مصادمات على الحدود فى أوائل يناير سنة ١٩٦١ سقط فيها عدد من الضحايا من الجانبين .



المناطق والحدود المتنازع عليها
بين إثيوبيا والجمهورية الصومالية

الفصل الرابع

الاتحاد الفيدرالى مع إرتريا

نصت معاهدة الصلح مع إيطاليا على أنه إذا عجزت الدول الأربع الكبرى وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا عن الوصول إلى حل بشأن مصير المستعمرات الإيطالية يحال الموضوع إلى « الأمم المتحدة » التى خولت سلطة إصدار القرارات الملزمة لجميع الأطراف . ويعنينا هنا ما يتعلق بارتريا .

وتتكون قلب إرتريا من هضبة تمثل الطرف الشمالى الأقصى من المرتفعات الإثيوبية ويتراوح ارتفاعها بين ٦٠٠٠و٨٠٠٠ قدم فوق سطح البحر . وأكبر المجارى المائية الفصلية مأرب (ويعرف فى المنخفضات باسم جاش) وبركة وأنسيبا وتصب جميعا فى السودان . أما أنهار كوميل Komaile وهداس Hoddas وأليجادى Aligade وهى أعظم الأنهار التى تتجه إلى البحر الأحمر فصغيرة نسبيا . ومن الهضبة تتجه المرتفعات الإريترية الشمالية وهى سلسلة جبلية ضيقة ، شمالا عبر حدود السودان ، والنبات قليل فى الأودية الجبلية . وفى الغرب تهبط الهضبة والمرتفعات الشمالية فجأة حوالى ٥٠٠٠ قدم إلى صحراء تمتد إلى السودان الشمالى . وإلى الجنوب الشرقى من منخفضات بركة تتحول المنطقة فجأة

وبصورة تدعو إلى الدهشة من صحراء إلى ما يصح مجازا إطلاق كلمة غابة عليه . وهنا نلتقى بين نهرى جاش وستيت أرضا خصبة ذات تربة سوداء ونباتها غزير . وفى الشرق تهبط الهضبة والمرتفعات الشمالية بشدة إلى سهل ساحلى يحف بالبحر الأحمر ، وهو رملى ضيق فى الشمال ومتسع فى الجنوب .

وبالبلاد فصلان مطيران أحدهما يمتد من يونيو إلى سبتمبر حيث تسقط الأمطار الصيفية فى كل أرجاء البلاد باستثناء السهل الساحلى ، والآخر من نوفمبر إلى يناير وفيه تسقط الأمطار الشتوية على السهل الساحلى وإن ندرت فى الطرف الجنوبى الأقصى . والمتوسط السنوى للأمطار حوالى ٢٠ - ٢٥ بوصة فى الهضبة ومنخفضات «جاش - ستيت» بينما يتراوح بين ٧ و ١٠ بوصات فى المرتفعات الشمالية ومنخفضات بركة ، ولا يتجاوز ٤ بوصات فى الطرف الشمالى من السهل الساحلى . أما منطقة بحرى Bahri فبسبب موقعها على الجانب الشرقى من الهضبة فإنها تستفيد من أمطار الصيف والشتاء ومتوسط المطر ٤٠ بوصة فأكثر .

ويتكون الشعب الإريترى من جماعات متباينة أكبرها وأهمها شأنا تقيم فى الهضبة وهى فرع من الأحباش المقيمين فى إقليم تجره . ويقدر عدد شعب تجره بمليون ونصف منهم ٥٢٤٫٠٠٠ فى إريتريا أغلبيتهم من الأقباط بينما يحرم المسلمون من أية حقوق فى الأرض ويعتبرون من المنبوذين ويعيشون على الاتجار ومزاولة الحرف (١) .

---

(١) G. K. N. Trevaskis : Eritrea, A Colony in Transition: 1941- 52, p. 13.

وإلى الشمال والغرب منهم على طول السهل الساحلى وحول المرتفعات الشمالية ومنخفضات بركة توجد قبائل عدتها ٠٠٠ ر٣٢٩ وتتكلم لهجة تجره ، ودينها الإسلام ، وتماثل البجة فى السودان من الناحية الثقافية ومعظم هذه القبائل يشتغل بالرعى . وفى الجزء الجنوبى من السهل الساحلى وكذلك الصحراء الواسعة حوله فى إتيوبيا والصومال الفرنسى نجد الدناقلة وهم شعب مسلم يتكلم لغة حامية تعرف باسم عفر Afar . وبين الدناقلة والتجرانيين جماعة ساهو Saho المسلمة . ويعيش شعب بيلان Belain فى إقليم بوجس Bogus الذى مركزه بلدة كيرين ، وأغلبية أفراده من المسلمين . وأخيرا فى المنخفضات البعيدة انهرى جاش وستيت تعيش جماعات باريا Baria وكوناما Kunama وأغلبية السكان مسلمون .

والبيان التالى يوضح عدد سكان إريتريا فى عام ١٩٥٢ طبقا لتقديرات الإدارة البريطانية(١) :

	مسيحيون	مسلمون	وثنيون	الجملة
Tigrinyans	٠٠٠ر٤٨٧	٠٠٠ر٣٧	—	٥٢٤٠٠٠
Tigray	٠٠٠ر٧	٠٠٠ر٣٢٢	—	٠٠٠ر٣٢٩
Baria&Kunama	٠٠٠ر٣	٠٠٠ر٣١	٠٠٠ر٧	٠٠٠ر٤١
Danakil	—	٠٠٠ر٣٣	—	٠٠٠ر٣٣
Saho	٠٠٠ر٢	٠٠٠ر٦٤	—	٠٠٠ر٦٦
Belain	٠٠٠ر١١	٠٠٠ر٢٧	—	٠٠٠ر٣٨
الجملة	٠٠٠ر٥١٠	٠٠٠ر٥١٤	٧٠٠٠	٠٠٠ر٠٣١ر١

(١) المصدر السابق ص ١٣٢ — ١٣٣ .

تعدد المقترحات لحل المشكلة

كان مصير إريتريا بين تيارات عدة محلية وإقليمية ودولية ، وتعددت المقترحات بهذا الصدد ، ففي إريتريا طالبت العصبة الإسلامية والحزب التقدمى الحر بالاستقلال وإن لم يمانعا فى وصاية لمدة معينة .

وكانت هناك اعتراضات على الاستقلال منها موقف إتيوبيا وأقباط إرتريا فلو استقل الاقليم ففى وسع جارته القوية إثارة القلاقل بالاعتماد على المسيحيين هناك . وهذا فضلا عن الادعاء بفقر البلاد الاقتصادى وما يترتب على الاستقلال من تدهور . أما فيما يتعلق بالوصاية فكانت موضع اهتمام إيطاليا ، ولكن حلا من هذا القبيل لا ترضاه إتيوبيا ونسبة ضخمة من سكان إرتريا ذاتها .

والاقتراح الآخر يرى ضم إرتريا إلى إتيوبيا ويستند فى تأييده إلى حاجة الأخيرة إلى موانى إرتريا وتقدمها الصناعى ، كما أن لديها الموارد اللازمة لتمويل عملية الانماء الاقتصادى فى الاقليم فضلا عن الأراضى الواسعة لامتصاص أهله . وهذا الاتجاه كانت تؤيده إتيوبيا والجماعة المسيحية الارترية.

وقامت مطالبة إتيوبيا بانضمام الاقليم إليها على حجج ليس من العسير تفنيدها ومن ذلك الصلات الجنسية فقبائل باريا وكوناما فرع من الشعب النيلوتى فى إتيوبيا الغربية ، وسكان الهضبة ذوو قرابة بالأحباش الآخرين فى إتيوبيا ويتكلمون لغة مشابهة وديانتهم المسيحية . وادعت إتيوبيا أن لها حقوقا تاريخية فكانت لها السيادة الفعلية فى الهضبة قبل الطليان ، فضلا

عن أنها سبق أن غزت إقليم الدناقل خلال القرن التاسع عشر الأمر الذى يستتبع أن يتحد معهم إخوانهم المقيمون فى إرتريا .

ومن الناحية الاقتصادية قالت إثيوبيا إن البلدين يعتمد كل منهما على الآخر فخلال عهد الاستعمار الايطالى اعتمدت على ميناء مصوع كما كانت أسمرة تهيء التسهيلات الخاصة بالنقل والتخزين .وعلاوة على هذا كانت تزود إرتريا بالحبوب الغذائية والمواد الأولية للمنشآت الصناعية القائمة بها .إلا أن الحجة الإثيوبية كانت فى الواقع تضع الاعتبارات الاستراتيجية فى المقام الأول من الأهمية إذ أوضحت الأحداث السابقة أن الغزاة اتخذوا دائماً من إرتريا نقطة الزحف والهجوم كما فعل الانجليز بقيادة نابيير « ١٨٦٨ » والمصريون « ١٨٧٥ » والايطاليون فى كل من عامى ١٨٩٦، ١٩٣٦ .وعلى ذلك فوجود حكومة أو إدارة فى إرتريا معادية للإثيوبيين تنطوى على خطر يهدد استقلالهم .

وكان فى إرتريا إتجاه نحو الإتحاد مع إثيوبيا يمثله المسيحيون وذلك بحكم الصلات الدينية. وكانت الكنيسة فى إرتريا تؤيد الاتحاد بشدة بدافع من المصلحة الذاتية ذلك أن الإيطاليين سبق أن انتزعوا منها أملاكها الواسعة التى كانت مصدر ثراء وقوة لها ، ولهذا رأت فى الانضمام إلى إثيوبيا فرصة لاسترداد تلك الممتلكات .

وثمة اقتراح آخر يقوم على مبدأ التقسيم بحيث تدمج الهضبة فى إثيوبيا وفى هذا إرضاء لمطالب المسيحيين ولكن يؤخذ على ذلك أن المواصلات البرية والحديدية مركزة على أسمرة ، والواقع أن إرتريا

الشرقية أصبحت من الوجهة الإقتصادية إقليما ملحقاً أو تابعاً للهضبة . وهناك كذلك روابط إقتصادية بين إرتريا الغربية والهضبة وفصمها ينطوى على مشقة لكلتيهما . ومحاولة خلق وحدة مستقلة فى إرتريا الغربية لاجدوى منها إذ يصبح الكيان ضعيفاً إقتصاديا وتحت رحمة الجيران الأقوى عدداً وإمكانيات ، ولهذا قيل إن الحل السليم يتمثل فى انضمام هذا القسم إلى السودان وهو ما كانت تسعى إليه الإدارة البريطانية .

وأخيراً ـ وهذا ماتقرر فى نهاية الأمر ـ رؤى إقامة إتحاد فيدرالى يمنح إرتريا المزايا الإقتصادية والمالية الناجمة من الإتحاد الكامل مع إتيوبيا وفى الوقت نفسه يجنبها التدخل الاتيوبى فى شئونها الداخلية . وهـــذا الاقتراح شأن مثيله الخاص بالاندماج فى إتيوبيا كان موضع الاعتراض الشديد من المسلمين الاريتريين وهم قوة لها شأنها وأهميتها .

أمام مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع

وراحت الدول الأربع تبحث مستقبل المستعمرات الايطالية وهنا تباينت وجهات النظر بسبب اختلاف المصالح من جهة ونتيجة بدء تدهور العلاقات بين المعسكرين الغربى والاشتراكى من جهة أخرى .

فانجلترا حبذت نوعا من التقسيم بصدد إرتريا واقترحت أن تدرس الدول الأربع أو مجلس الوصاية الدولية موضوع منح جزء منها إلى إتيوبيا . ورأت فرنسا فرض وصاية دولية على أن تعطى إتيوبيا ممرا عن طريق عصب . وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة الوصاية الجماعية وفتمنح السلطة التنفيذية إلى محايد يتولى الادارة ويكون

مسئولا أمام مجلس الوصاية ، على أن تعاونه لجنة إستشارية تضم ممثلين للدول الأربع وإيطاليا واثنين من المقيمين فى الاقليم » . وكذلك رأت إعطاء منفذ إلى البحر عن طريق عصب لاتيوبيا ، وبعد عشر سنوات يحصل الاقليم على الاستقلال . ولكن الولايات المتحدة عادت فحبذت فكرة الوصاية العادية لفترة محدودة. أما الروس فوافقوا على المقترحات الفرنسية والأمريكية .

وإزاء التضارب قررت الدول الأربع إرسال لجنة إلى المستعمرات الايطالية للبحث والاستقصاء ، وأقامت اللجنة الخاصة باريتريا فى البلاد من ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٣ يناير ١٩٤٨ ·

ودلت الأبحاث التى قامت بها على أنه باستثناء العصبة الاسلامية والاتحاديين لم يكن لأى تنظيم سياسى سند كاف ، وأن الشعب كان تأييده من الفريقين منبعثاً من الاعتبارات الجغرافية والدينية .

وقالت اللجنة إنه طبقا لدعاوى الأحزاب المختلفة كان ٤٤٫٨ ٪ من السكان يؤيدون الحزب الاتحادى مقابل ٤٠٫٥ ٪ للعصبة الإسلامية ، ٤٫٤ ٪ للتقدميين الأحرار، ٩٫٢ ٪ للحزب الموالى لإيطاليا، ١٫١ ٪ للحزب الوطنى الذى يؤيد قيام إدارة بريطانية. أما من ناحية المناطق فكان ٧١٫١ ٪ فى الهضبة « بما فيه منطقة قبائل ساهو » يرحبون بالاتحاد مع إتيوبيا ، ١٤٫٩ ٪ يعارضونه ، بينما فى غيرها كان ٧١٫٦ ٪ من الأهلين ضد الاتحاد مقابل ١٢٫٩ ٪ يمثلون مؤيديه » .

وعرض تقرير اللجنة على مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع فى سبتمبر ١٩٤٨ وتجدد التباين فى الآراء :

١ — فاقترح الإنجليز وضع إرتريا تحت الادارة الاتيوبية لمدة عشر سنوات على أن يشكل مجلس استشارى يضم ممثلين لايطاليا وإحدى الدول الاسلامية ودولا أخرى غير استعمارية « وذلك بقصد بث الطمأنينة فى نفوس المسلمين والطليان المقيمين هناك » .

واقترحت الولايات المتحدة التنازل فوراً عن إقليم الدناقلة ومنطقتى سيراى Serai وأكيللى Akelli فى الهضبة إلى إتيوبيا ، على أن يبت فى مصير بقية المستعمرة بعد إثنى عشر شهرا .

٣ — وحبذت فرنسا فرض وصاية دولية على أن تتولى الادارة إيطاليا ، وفى الوقت نفسه تمنح إتيوبيا منفذاً إلى البحر الأحمر عن طريق عصب .

٤ — وعاد الاتحاد السوفيتى فأيد فكرة الوصاية الدولية الجماعية .

ولذلك قرر المؤتمر ، فى ١٥ سبتمبر ، إحالة الموضوع إلى الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة

وهنا تم مايعرف باسم اتفاق بيفن ـ سفورزا وينص فيما يختص بإرتريا على انضمامها فيما عدا المقاطعة الغربية إلى إتيوبيا على أن توضع

الضمانات بشأن الأقليات . أما المقاطعة الغربية فتضم إلى السودان . ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاقتراح الخاص بإرتريا بأغلبية ٣٧ صوتا ضد ١١ وامتناع عشرة أصوات عن الاقتراع ، ولكن المقترحات كلها التي تضمنها الاتفاق رفضت بأغلبية ٣٧ ضد ١٤ وامتناع ٧ عن التصويت. وهنا غيرت إيطاليا موقفها وصارت تطالب باستقلال ارتريا التام إذ رأت في ذلك الحل الوحيد الذي يمكن أن ينال التأييد الدولي . وهذا الرأي تقدمت به « الرابطة الايطالية الارترية » المكونة من المستوطنين الايطاليين والمولدين ، والتي سيطرت على الحزب الموالي لايطاليا بعد رحيل لجنة الدول الأربع ، وكانت فكرتها أنه في حالة الاستقلال تستطيع إيطاليا أن تأخذ إرتريا تحت كنفها من باب الاعتراف بالجميل من جهة وبفضل ماتقدمه إلى الأخيرة من معونات مالية وفنية من جهة أخرى .

وبعد هزيمة اتفاق بيفن — سفورزا في الجمعية العامة اجتمعت في نيويورك وفود العصبة الاسلامية والرابطة الايطالية الارترية والحزب الموالي لايطاليا وطالبت بالاستقلال فوراً . وبعد عودتها إلى بلادها عملت على التقرب من الحزب التقدمي الحر ولم يمض قليل حتى اتفقت الأحزاب المعارضة للوحدة مع إيطاليا وكونت « كتلة الاستقلال ».

وفي سبتمبر من عام ١٩٤٩ بدأت الدورة الرابعة للجمعية العامة ، وفي ٢١ نوفمبر قررت تأليف لجنة « للتحقق بصورة أكمل من الرغبات وأفضل الوسائل لتنمية رفاهية سكان إرتريا ، ولفحص موضوع التصرف

فى إرتريا ، وإعداد تقرير للجمعية العامة مع أى اقتراح أو اقتراحات لحل مشكلة إرتريا. وتكونت اللجنة من ممثلين لدول النرويج وجواتيمالا واتحاد جنوب إفريقية وباكستان وبورما . إلا أن دعاة الاتحاد مع إتيوبيا عمدوا إلى العنف والإرهاب والتخويف فكان ذلك ضربة موجهة إلى أنصار الاستقلال . ولم تمض أيام قلائل على وصول اللجنة حتى حدث انشقاق فى صفوف العصبة الإسلامية والحزب التقدمى بسبب الخلافات الشخصية من ناحية كما كان المتطرفون ساخطين على صلات الكتلة الاستقلالية بإيطاليا . وفى إحداث الشقاق لعبت الإدارة البريطانية والأموال الإتيوبية دوراً له أهميته .

واختلف أعضاء اللجنة الدولية . فقال ممثلو النرويج واتحاد جنوب إفريقية وبورما إن قلة من السكان تطلب الاستقلال ، وإن قيام دولة مستقلة ليس مما تحمد عليه . أما مندوبا باكستان وجواتيمالا فقالا إن الإرهاب وسوء استخدام الكنيسة القبطية لسلطانها مما حال دون التعبير الحر عن الرأى ، وفى رأيهما أن الأغلبية تريد الاستقلال .

وحدث الخلاف كذلك بشأن المقترحات . فرأى العضو النرويجى فى الإتحاد مع إتيوبيا الحل العملى على أن يظل القسم الغربى تحت الإدارة البريطانية فترة محدودة يتررر بعدها الاتحاد مع إتيوبيا أو السودان . واقترح ممثلا إتحاد جنوب إفريقية وبورما أن تصبح إرتريا وحدة ذات إستقلال ذاتى فى نطاق اتحاد فيدرالى مع إتيوبيا تحت سيادة التاج الاتيوبى. وأعلن العضوان الباكستانى والجواتيمالى أن المسلمين والمستوطنين الطليان

لن يرضوا بذلك الاقتراح ، كما رفضا فكرة التقسيم لأن الشعب الاريترى يعارضه فضلا عن أضراره الاقتصادية . وبالرغم من أن الاقتراح الخاص بإقامة إتحاد فيدرالى جديد بالنظر إلا أنهما لايجدان سبباً يدعوهما إلى تأييده ، وفضلا منح إرتريا الاستقلال أولا ولها بعد ذلك أن تظل كذلك أو تتحد مع إتيوبيا أو تنضم معها فى اتحاد فيدرالى . إلا أنهما مع ذلك على استعداد للموافقة على منح الاستقلال بعد عشر سنوات من الوصاية الدولية يتولى الادارة خلالها مجلس يضم ممثلين للولايات المتحدة وإتيوبيا وإيطاليا وإحدى الدول الاسلامية وإحدى دول أمريكا اللاتينية .

وفى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة على أن تكون إرتريا « وحدة ذات إستقلال ذاتى فى اتحاد فيدرالى مع اتيوبيا تحت التاج الاتيوبى » ، وأن يكون لحكومة ارتريا « سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية فى ميدان الشئون الداخلية » ، وأن يمتد اختصاص الحكومة الفيدرالية الى «الدفاع والشئون الخارجية والعملة والمالية والتجارة الخارجية والتجارة بين الاقليمين والمواصلات الخارجية والمواصلات بين الاقليمين بما فى ذلك الموانى » . أما اختصاص حكومة ارتريا «فيمتد الى جميع المسائل غير الداخلة فى اختصاص الحكومة الاتحادية بما فى ذلك سلطة الاحتفاظ ببوليس محلى وجمع الضرائب لمواجهة نفقات الوظائف والخدمات المحلية واتخاذ ميزانية خاصة بها » . ويقام « مجلس اتحادى امبراطورى من عدد متساو من الأعضاء عن كل من اتيوبيا واريتريا » . وتكون هناك جنسية واحدة فى الاتحاد كله .

وخلال فترة انتقالية لاتتجاوز ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يتم تنظيم حكومة اريتريا واعداد دستور لها وتنفيذه ، ويقوم مندوب عن الأمم

المتحدة بإعداد الدستور . وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عين السنيور ادواردو آنزى ماتينزو (Senor Eduardo Anze Matienzo) من بوليفيا لهذا الغرض.

وفى ١٠ يوليو من عام ١٩٥٢ وافقت الجمعية على الدستور الاريترى وفيما يلى أهم ما اشتمل عليه [١] :

١ — حدد الدستور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لحكومة اريتريا بأنها المسائل التى ليست من اختصاص الحكومة الفيدرالية، ومن هذه السلطات الاحتفاظ بقوات الأمن الداخلى وجباية الضرائب لسد النفقات المحلية وأن تكون للإقليم ميزانيته الخاصة به .

٢ — يتكون المجلس الفيدرالى من عدد متساو من الاتيوبيين والاريتريين ، والأخيرون يعينهم رئيس السلطة التنفيذية .

٣ — وللإمبراطور ممثل فى ارتريا يحاط علما بانتخاب رئيس السلطة التنفيذية والأخير مسئول أمام البرلمان الأريترى . واختار الامبراطور للمنصب الأول زوج ابنته ماشاى .

٤ — عندما يصدر المجلس قانونا يقدم الى ممثل الامبراطور الذى له أن يطلب خلال عشرين يوما اعادة النظر فيه اذا تعدى الاختصاصات الفيدرالية .

---

(١) دكتور عبد الملك عودة: السياسة والحكم فى أفريقيا، ص ٤٣٠ : ٤٣٢ .

٥ — يتكون البرلمان من عدد لا يقل عن ٥٠ عضوا ولا يتجاوز ٧٠ عضوا . ويختص بالاقتراع على القوانين والميزانية وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية ويشرف على أعمال الأخيرة .

٦ — السلطة التنفيذية تتكون من رئيس يعاونه وزراء مسئولون أمامه وله حق إقالتهم .

٧ — تتولى السلطة القضائية محكمة عليا وعدد من المحاكم الأخرى . والقضاء مستقل ، وتختص المحكمة العليا بالنظر فى طلبات النقض والاستئناف والمنازعات بشأن دستورية أعمال الحكومة والقضايا المرفوعة ضدها أو ضد الهيئات العامة .

الموقف بعد الاتحاد

لم ترحب إتيوبيا بفكرة الإتحاد الفيدرالى بين البلدين لأنها دولة تتركز السلطة كلها فيها فى يد رئيسها والفيدرالية خطر إذ قد تدفع أقاليم أخرى فى إتيوبيا نفسها إلى المطالبة بتطبيق هـــذا النظام وهو احتمال لا يصح استبعاده أو التقليل من خطورته إذا أخذنا فى الإعتبار الإختلافات الجنسية والدينية وقوة القبلية وروح الانفصالية مما سبق أن تحدثنا عنه فى غير هذا المكان .

ويبدو أن إتيوبيا تهدف — إذا ما واتتها الظروف — إلى إدماج الإقليمين فى وحدة إدارية واحدة . ولعل المادة الأولى من الدستور الإتيوبى الصادر عام ١٩٥٥ تلقى ضوءاً على هذا الإتجاه إذ تنص على أن

الإمبراطورية تشمل جميع الأراضى والجزر والمياه الإقليمية التى تحت حكم التاج الإتيوبى ، وأن جميع الرعايا الإتيوبيين يكونون الشعب الاتيوبى .

« The Empire of Ethiopia comprises all the territories, including the islands and the territorial waters, under the sovereignty of the Ethiopian Crown. Its sovereignty and territory are indivisble. Its territories and the sovereign rights therein are inalienable.

All Ethiopian subjects, whether living within or without the Empire, constitute the Ethiopian people ».

ويلاحظ على النص أنه يتحدث عن « الإمبراطورية الاتيوبية » دون الاشارة إلى « الاتحاد الفيدرالى » الذى يمثل الوضع القانونى الصحيح ، كما يشير إلى « الإقليم » الذى لايقبل التجزئة ، وهذا النص أكثر انطباقا على « الدولة الموحدة » منه على الدولة التعاهدية والتى تقوم بناء على إرادة الشعب فى الأجزاء أو الأقاليم التى تتكون منها .

وفضلا عن ذلك فإن الدستور الأريترى الذى أعده خبير الأمم المتحدة يقوم على أساس المبادىء الديموقراطية ولذلك لم يلق الترحيب من جانب الحكومة الاتيوبية ذلك أن الدستور الاتيوبى مزيج من تقاليد الحكم الملكى المطلق وبعض النظريات البرلمانية الغربية .

ولعل من النواحى التى توضح الخلاف بين روح كل من الوثيقتين أن رئيس الهيئة التنفيذية فى إريتريا مسئول أمام برلمانها الذى يختاره .

أما فى الدستور الإتيوبى فرئيس الدولة بالوراثة (م ٢) وشخصه مقدس (٤) وله السلطة العليا على جميع شئون الامبراطورية (م ٢٦) والوزراء بصفتهم الفردية ومجلس الوزراء مسئولون أمام الامبراطور لا البرلمان (م ٦٨و٦٩) .

وتخشى السلطات الإتيوبية أن يصبح الطابع الديموقراطى للدستور الاريترى دافعاً للإتيوبيين على المطالبة بمثله وأن يكون نقطة يلتقى عندها المطالبون بالإصلاح السياسى وإقامة النظم الديموقراطية السياسية .

ويأخذ الإريتريون وأغلبيتهم من المسلمين أن الامبراطورعين زوج ابنته ممثلا له الأمر الذى يحمل معنى السيطرة وأن إريتريا ليست على قدم المساواة التامة مع الاقليم الآخر فى الاتحاد ، وهم يرون أن هذا المنصب يجب أن يشغله أحـــد مواطنيهم مما يساعد على دعم الثقة بين الجانبين .

والمعروف أن مسلمى إريتريا لم يكونوا من المرحبين بالرابطة مع إتيوبيا ويستشعرون الخوف منها ، ويبدو أن تصرفات السلطات الاتيوبية وبخاصة من حيث المركز غير المتكافىء الذى يشغله المسلمون فى إتيوبيا قمينة أن تزيد من حدة ذلك الشعور .

وكانت حجة أنصار الاتحاد الفيدرالى بالقياس إلى الاندماج الكامل أنه يجنب إريتريا التدخل من جانب إتيوبيا فى شئونها الداخلية . إلا أن إتحاداً — مهما كانت الوثائق والنصوص والتعهدات — بين طرفين

غير متكافئين من حيث عدد السكان والموارد والقوة الاقتصادية لابد وأن يستغله الطرف الأقوى لتحقيق مصالحه وتغليبها .

وكانت بعض الأعمال التى أقدمت عليها الحكومة الإمبراطورية بعد قيام الاتحاد مؤيدة لأمثال هذه المخاوف ، فاتخذت الإجراءات الشديدة ضد الأحزاب الاريترية وهذا منطق من وجهة النظر الإتيوبية إذا عرفنا أن التنظيمات الحزبية لاوجود لها فى إتيوبيا ، وقررت تطبيق قوانين الانتخاب الاتيوبية ، وحاربت النقابات العمالية ونشاطها ، وضيقت على الصحافة وقيدت الكثير من الحريات التى كفلها الدستور .

ولما ارتفعت بعض الأصوات منددة بهذا التدخل تحدث ممثل الامبراطور (١٩٥٥) فقال « ليست هناك مسائل داخلية أو خارجية فيما يتعلق بمنصب ممثل صاحب الجلالة الامبراطورية ، ولن تكن هناك مثل هذه المسائل فى المستقبل . إن شئون إريتريا تعنى إتيوبيا بصورتها الكلية والامبراطور » .

وتحاول السلطات الاتيوبية نفى وجود أى تذمر فى إريتريا وتعلن أن ليس ثمة دليل عليه ، ولكن الواقع أن عدم وجود الدليل مرده إلى تحريم الأحزاب (عدا الحزب الاتحادى) ومقاومة تكوين الجمعيات والمنظمات السياسية والعمالية والتضييق على الصحافة وحرية النشر والتعبير عن الرأى .

وترتب على الاتحاد بين البلدين قدر من الضيق الاقتصادى ، فخروج

الأوروبيين من إريتريا ترتب عليه تغيير فى نوع السلع والمواد المستوردة كما استولت الحكومة الاتحادية على الكثير من المنشآت والممتلكات الايطالية .

وعلاوة على ذلك فالرسوم الجمركية الاتيوبية على الواردات أعلى من المعدلات التى كانت سائدة فى إريترياقبل الاتحاد ، الأمر الذى أدى الى ازدياد تكاليف العمل وارتفاع نفقات المعيشة وبخاصة فى المدن .

وبالرغم من أن القانون الاتحادى ينص على أن « الرسوم الجمركية على البضائع الداخلة الى الاتحاد أو الخارجة منه والتى غايتها النهائية أو مصدرها إريتريا سوف تخصص لإريتريا » ، فقد كان من العسير تحديد هذه النسبة نظراً لعدم وجود حواجز جمركية بين الإقليمين .

ونتيجة لهذا عقد اتفاق مؤقت يقضى بدفع مبلغ ثابت قدره ١٫١٥٦٫٨٩٠ ريال إتيوبى الى إريتريا كل ثلاثة أشهر ، كنصيبها من حصيلة الرسوم الجمركية .

إن التنظيم الذى قررته الأمم المتحدة يفتقر إلى بعض عناصر الاستقرار والثبات وبخاصة بسبب سياسة إتيوبيا ومدى فهمها لمعنى الاتحاد الفيدرالى . هذه السياسة قد تؤدى الى تفكك التنظيم وهذا خطر جدير بالتنبيه اليه ومحاولة اتقائه بالعمل على إزالة أسبابه .

الفصل الخامس

نظام الحكم

أسبغت التقاليد السائدة منذ قيام مملكة أكسوم فى مستهل العصر الميلادى على الامبراطور حقه فى ممارسة السلطة المطلقة على البلاد ومن عليها ولم يكن فى وسع أية قوة ـ على الأقل من الناحية النظرية ـ المعارضة فى هذه السلطة أو المطالبة بالحد منها . وحتى خلال الفترات التى أصيبت فيها الملكية بالضعف والانحلال كان أمراء الأقاليم يعترفون بألسنتهم وإن لم يكن بفعالهم بالولاء للسيد الأعلى . هذا وإن عبارة « الدولة أنا » l'état c'est moi المنسوبة إلى ملك فرنسا لويس الرابع عشر لتصدق تماما على رئيس الدولة الإثيوبية حتى فى الوقت الحاضر .

وإذا كان منليك الثانى قد فكر فى الأخذ بنظام الوزراء ، وإذا كان الإمبراطور هيلاسلاسى أصدر دستورا فى عام ١٩٣١ وأعقبه بثان أوسع نطاقا وأكثر تحررا فى عام ١٩٥٥ وتنازل عن بعض من سلطاته وأقام عدداً من أجهزة الحكم ، فإن ذلك كله وليد إتساع رقعة المملكة ، وازدياد الأعباء فى المجالات المختلفة ، وتحت ضغط التطورات العالمية من أجل تطبيق الديمقراطية . لقد كانت هناك استحالة مادية فى أن يباشر الإمبراطور بنفسه أمور الدولة كافة فإثيوبيا الحديثة غير الحبشة

القديمة الصغيرة . ومع هذا فبالرغم من السلطات التى جرى التنازل عنها ، والحقوق التى اعترف الدستور بها للمواطنين ، والأجهزة التشريعية والتنفيذية التى أنشئت ، والقوانين الحديثة التى أصدرت فإن « أهم حقيقة يجب أن نتذكرها بصدد حكومة إتيوبيا أنها ملكية مطلقة وليست ديمقراطية بأى معنى . فالإمبراطور هو السلطة العليا بالرغم من وجود دستور مكتوب »[١] إلا أن « أهم حقيقة » هذه يجب ألا تحملنا على التقليل من الأهمية الحالية والمستقبلة للدستور بوصفه نقطة ابتداء فى مرحلة تطورية إرتقائية أو للاتجاه الاصلاحى الذى سار فيه الإمبراطور الحالى سواء عند اعتلائه العرش أول مرة فى عام ١٩٣٠ أو بعد عودته إلى وطنه فى عام ١٩٤١ إثر انهيار الحكم الإيطالى .

والعناصر الرئيسية لنظام الحكم القائم اليوم مستمدة من دستور عام ١٩٥٥ . ولعل الظاهرة البارزة التى تلفت النظر فى هذه الوثيقة تأكيد نظرية الحق المقدس فى الحكم . فالدستور ليس حقا من حقوق الشعب بالمعنى الذى عبر به هارولد لاسكى إذ يقول « إنها تلك الأحوال من الحياة الإجتماعية التى بدونها لا يستطيع الإنسان أن يحقق ذاته فى أفضل صورها[٢] » ولكنه منحة من الحاكم الذى تحدث فى الديباجة فقال « ونظراً لرغبتنا فى دعم التقدم الذى تحقق ، ووضع أساس متين تقوم عليه سعادة الأجيال الحالية والمستقبلة من شعبنا ورخائها ، أعددنا دستورا تمت مراجعته

---

(١) Ethiopia To-day. p. 39

(٢) Harold J. Laski : A Grammar of Politics, p. 91.

لإمبراطوريتنا وبعد سنوات من الدرس الفاحص والتفكير » . وتزداد الظاهرة المشار إليها وضوحا حين نجد الدستور يضفى صفة القداسة على رئيس الدولة إذ « بحكم الدم الإمبراطورى الذى يجرى فى عروقه فشخص الإمبراطور مقدس ، ومنزلته السامية لا يجوز انتهاكها وسلطاته لاتقبل الجدل » الأمر الذى يستتبع أن يكون له « الحق فى جميع عناصر التشريف الواجبة له وفقا للعرف والدستور الحالى . وأى شخص تبلغ به الجرأة حد الإساءة إلى الإمبراطور سوف يلقى العقاب » (المادة الرابعة) . وحتى الكنيسة على سلطانها ونفوذها على الأهلين ليست سلطة مستقلة ذلك أن تنصيب رئيس الأساقفة يجب أن يوافق عليه الإمبراطور الذى له الحق كذلك فى إصدار القرارات والمنشورات والتنظيمات العامة للكنيسة عدا مايتعلق منها بالحياة الكنسية وغيرها من الأعمال الروحية ، كما يجب أن يذكر اسمه فى جميع المراسم الدينية (مادة ١٢٦) . والسبب فيما تقدم جميعه أن الإمبراطور (أى الحاكم الشرعى) من سلالة الزواج الذى تم بين إبن سليمان ملك بيت المقدس وملكة سبأ أى إتيوبيا ، فهو إذن من نسل الأنبياء (المادة ٢) .

سلطات الإمبراطور

وإذ ننتقل إلى التطبيق العملى لهذه الفلسفة نجد أن الدستور يضفى على رئيس الدولة الإتيوبية حقوقا وسلطات واسعة يمكن إجمالها فيما يأتى :

١ — يملك الإمبراطور سيادة الإمبراطورية ويمارس السلطة العليا على جميع شئون الإمبراطورية بوصفه رئيس الدولة . وهو الذى يعين تنظيم جميع الوزارات والمصالح التنفيذية وإدارة الحكومة وسلطاتها وواجباتها « م ٢٦ » وفى يده تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم ووقفهم وفصلهم « م ٢٧ » ، وتعيين العمدة من بين ثلاثة أشخاص يقترحهم المجلس البلدى « م ٢٨ » .

٢ — ويحتفظ الإمبراطور ، بناء على مشورة البرلمان وموافقته ، بالحق فى إعلان الحرب ، وتقدير عدد قوات الدفاع فى وقت السلم والحرب وتنظيمها وتولى قيادتها ، ومنح الرتب العسكرية ، وترقية الضباط وفصلهم ، وإعلان حالة الطوارىء واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أى تهديد للدفاع عن الإمبراطورية وسلامتها « م ٢٩ » .

٣ — وله التوجيه الأعلى للعلاقات الخارجية . وله وحده حق فض المنازعات مع الدول الأجنبية وإقرار تدابير التعاون معها لتحقيق غايات الأمن والدفاع المشترك ، وله وحده كذلك حق التصديق على المعاهدات والإتفاقات الدولية وتقرير ما يقبل منها التصديق قبل أن تصبح ملزمة للإمبراطورية « م ٣٠ »[١] .

---

(١) إلا أن المعاهدات والاتفاقات الدولية التى تنطوى على تعديـــل فى أراضى الإمبراطورية أو السيادة أو الاختصاص فى أى جزء منها ، أو التى تلقى أعباء على الرعايا الإتيوبيين شخصيا ، أو تتطلب إنفاق الأموال العامة ، أو تشتمل على قروض أو منح احتكارات فيجب عرضها على البرلمان (المادة ٣٠) .

٤ — ويقدم المنح من الأملاك المهجورة أو المصادرة بقصد مكافأة المخلصين للتاج (م ٣١ ف د) .

٥ — وهو يقترح التشريع على البرلمان وفقا للنصوص والأوضاع الواردة فى المواد ٨٦ر٨٨ر٩١ر٩٢ (م ٣٤) .

٦ — ومن حقه اختيار رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وتعيينهم وإقالتهم (م ٦٦) .

٧ — والوزراء مسئولون أمامه بصفتهم الشخصية (م ٦٨) والجماعية (م ٦٩) .

الهيئة التشريعية

اختصاصاتها وتكوينها :

تنص المادة « ٧٦ » على تكوين برلمان من مجلس نواب ومجلس شيوخ ولا يجوز لأى منهما فى اليوم الأول من دور الإنعقاد أن يبدأ المداولات إلا إذا كان الحاضرون يمثلون ثلثى الأعضاء ، وفى الجلسات التالية يشترط لصحة المداولات والتصويت توافر أغلبية الأعضاء «م ٧٩» . ويمكن أن يقترح القوانين على أى من مجلسى البرلمان أو كليهما الإمبراطور أو عشرة أو أكثر من أعضاء أى منهما ، وذلك فيما عدا الاقتراح الخاص بزيادة مصروفات الحكومة أو فرض ضريبة جديدة أو رفع ضريبة قائمة إذ يجب تقديمه إلى مجلس النواب .

وإذا وافق أحد المجلسين على اقتراح بتشريع فيجب رفعه فورا إلى المجلس الآخر فإن أقره الأخير بدون إدخال أية تعديلات عليه خلال شهرين أرسل إلى الإمبراطور الذى إما أن يصدره كقانون أو يعيده إلى المجلسين مشفوعا بملاحظاته أو مرفقا باقتراح جديد وفقا لنص المادة « ٩١ » . وإذا لم يوافق أحد المجلسين على أى اقتراح بتشريع وافق عليه المجلس الآخر يعقد المجلسان جلسة مشتركة لنظره وفى حالة موافقتهما عليه فى هذه الجلسة المشتركة بتعديلات أو بدونها خلال ٣٠ يوما يرسل إلى الامبراطور للتصرف وفقاً لنص المادة ٨٨ .

وإذا أدخل أحد المجلسين تعديلات على مشروع القانون الذى وافق عليه المجلس الآخر فإنه يعاد إلى الأول لاعادة النظر فيه فإذا ما أقره مع التعديلات خلال ٣٠ يوما أرسل إلى الإمبراطور ، أما إذا لم يقبل التعديلات فتعقد جلسة مشتركة لمناقشته . فإذا تمت الموافقة فى الجلسة المشتركة سواء بالتعديلات المشار إليها أو بدونها خلال ثلاثين يوما يرسل إلى الامبراطور (م ٨٨ — ٩٠) .

وإذا رفض أحد المجلسين إقتراحا سبق أن وافق عليه المجلس الآخر أو لم تتم الموافقة عليه بتعديلات أو بدونها فى جلسة مشتركة ترفع تقارير كاملة إلى الامبراطور الذى يبعث بملاحظاته عن التقارير والاقتراح أو يبعث إلى المجلسين باقتراح من عنده بشأن الموضوع ذاته « م ٩١ » .

أما عن سلطات البرلمان بصدد المسائل المالية فيجب عرض الميزانية عليه ، ويقوم كل من المجلسين بفحصها بالتفصيل ثم يصدق عليها بنداً

بنداً ، ولكن ليس للبرلمان أن يزيد المبلغ الكلى الوارد فى الميزانية بخصوص المصروفات « م ١١٥ — ١١٦ » .

وإذا مست الحاجة خلال السنة المالية إلى إعتمادات إضافية فلمجلس الوزراء — بموافقة الامبراطور كما فى حالة الميزانية العادية — أن يقدم مشروع قانون لهذا الغرض الى مجلس النواب « م ١١٨ » .

وفيما يتعلق بتشكيل مجلس النواب تقسم بلاد الإمبراطورية كلها كما حددت فى المادة الأولى من الدستور « أى إتيوبيا وإرتيريا » إلى مناطق انتخابية تضم كل منها مائتى ألف نسمة تقريباً « م ٩٣ » . وكل منطقة يمثلها نائبان « م ٩٤ » والاقتراع مكفول لجميع الرعايا ممن بلغوا سن الحادية والعشرين ، وهو سرى ومباشر « م ٩٥ » . أما المرشح فيجب ألا تقل سنه عن ٢٥ سنة « م ٩٦ » . ومدة العضوية أربع سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو « م ٩٧ » .

ويعين الإمبراطور أعضاء مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات « م ١٠١ » بشرط ألا يتجاوز عددهم نصف أعضاء مجلس النواب « م ١٠٢ »[1]. ويعين الإمبراطور فى كل عام رئيس المجلس ونائبيه . ويشترط فيمن يقع عليه الإختيار لعضوية مجلس الشيوخ :

(ا) ألا تقل سنه عن الخامسة والثلاثين .

---

(١) أعضاء مجلس النواب حاليا ٢١٠ عضوا .

(ب) أن يكون من أمراء البيت المالك أو الأعيان أو كبار موظفى الحكومة السابقين أو الأشخاص الذين هم موضع تقدير الإمبراطور بسبب حسن أخلاقهم أو سلامة تفكيرهم أو ما أدوه من خدمات عامة للدولة .

(ح) ألا يكون محروما من هذا الحق وفقا لقانون الانتخاب .

وبمراجعة النصوص التى سبق إيرادها تبدو لنا محدودية السلطات التى كفلها الدستور للبرلمان . فليس للقسم الخاص باختصاصاته أية إشارة إلى إشرافه على السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الأجنبية لأن هذه مسائل يمارسها الإمبراطور بنفسه مع استثناء الحالات القلائل التى وردت فى الفقرة الأخيرة من المادة الثلاثين. وللإمبراطور حق حل البرلمان «م ٣٣» وبدون إبداء الأسباب . وطبقا للمادة الثامنة والثمانين لا يصبح التشريع المقترح قانونا إلا إذا أقره الإمبراطور فإذا لم يفعل فلا سبيل إلى إصداره وبهذا صار للإمبراطور حق « الفيتو » veto إزاء السلطة التشريعية فى البلاد . وكذلك ليس الوزراء أو مجلس الوزراء مسئولين أمام البرلمان .

الوزراء

إن اختيار الوزراء ونوابهم وتعيينهم وإقالتهم من حق الإمبراطور وحده « م ٩٦ » ، ولا يجوز أن يعين وزيرا الأمير المرشح لتولى العرش أو الشخص الذى لم يكن أبواه من الرعايا الإتيوبيين عند مولده «م ٦٧» .

والوزير مسئول أمام الامبراطور وليس أمام رئيس الوزراء ، كما أنه لو أصبح غير موضع الثقة من جانب البرلمان لايستقيل مادام حائزا لرضاء الإمبراطور وثقته ، وكذلك يكون الوزراء مجلسا مسئولا أمام الإمبراطور « م ٦٩ ، ٧٠ » . وتتحدث المادة ٧٥ عن محاكمة الوزراء أمام المحكمة العليا الامبراطورية إذا ارتكبوا جرائم تتصل بوظائفهم الرسمية طبقاً لما يقرره القانون ، ويوجه الاتهام إليهم إما بأمر من الامبراطور أو بقرار تتخذه أغلبية مجلسى البرلمان .

وهناك وزارات للزراعة ، والتجارة والصناعة ، والتعليم ، والمالية والشئون الخارجية ، والداخلية ، والعدل ، والمواصلات ، والصحة ، والأعمال العامة ، والحرب . أما وزارة القلم فمن اختصاصاتها الاحتفاظ بالخاتم الكبير والأرشيف والاحصائيات الهامة الخاصة بالأسرة المالكة ، وإصدار الجريدة الرسمية ، وهى همزة الوصل بالبرلمان . وتنقسم كل وزارة إلى مصالح وإدارات أصغر وكلها مسئولة أمام الوزير أو نائبه . إلا أن الأمر الذى يلفت النظر وما يزال من مصادر الشكوى إنعدام التنسيق بين الوزارات المختلفة بل إن بينها الكثير من التنافس ، وهذه الظاهرة يترتب عليها البطء فى تنفيذ المشروعات والتضارب بينها وكل هذا يؤدى إلى نفقات لامبرر لها . ولا شك أن وضع نظام لتنسيق العمل بين الوزارات المختلفة ضرورى جدا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبدونه لايمكن نجاح نظام التخطيط وهـذا يفسر عدم نجاح مشروع السنوات الخمس بالدرجة المطلوبة .

وللإمبراطور فى الظروف التى يراها واجبة أن يجمع « مجلس التاج

Crown Council الذى يتكون من رئيس الأساقفة ومن يرى الامبراطور اختيارهم من الأمراء والوزراء والأعيان ، ورئيس مجلس الشيوخ .

ويتولى رآسة هذا المجلس الامبراطور أو من يختاره لهذا الغرض « المادة ٧٠ » .

ونظم المرسوم الصادر فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٢ الإدارة الإقليمية فقسمت البلاد إلى مقاطعات إثنى عشر[1] على رأس كل منها حاكم عام . وقسمت المقاطعة الواحدة إلى حوالى ست مديريات برأس كل منها حاكم ، وتنقسم المديرية إلى مراكز ونواح . وحكام المقاطعات وكذلك معظم الموظفين الإقليميين يعينهم الإمبراطور .

والأولون مسئولون أمام الوزارات المختصة حسب نواحى النشاط المختلفة . ولكن سلطاتهم محدودة فعليهم الإشراف على تنفيذ التعليمات التى يتلقونها من وزارة الداخلية وجباية الضرائب المقررة قانونا .

ويحرم القانون عليهم تقبل « الهدايا » والتى كان من عادة الفلاحين تقديمها إلى كبار الموظفين .

---

(١) فيما عدا إريتريا : والمقاطعات هى :

أروسى	Arussi	كافا	Kaffa
بيجمدر	Begemder	شوا	Shoa
جامو-جوفا	Gamu-Gofa	سيدامو	Sidamo
جوجام	Gojjam	تجراى	Tigrai
هارارجه	Hararge	وليجا	Wollega
إيلوبابور	Ilubabor	ولو	Wollo

والقانون المشار إليه خطوة كبيرة الأهمية فى دعم المركزية وربط أجزاء البلاد إذا ماتذكرنا ما كانت عليه البلاد من الإنقسام بسبب ما كانت تتمتع به الأقاليم من استقلال داخلى واسع نسبيا ، فضلا عن اختلاف الأجناس والأديان وقوة النزعات القبلية والمحلية .

إلا أن التنظيم الذى قرره المرسوم لم ترد به إشارة إلى الحكم المحلى، فلم يتحدث عن علاقة رئيس القرية chica chum بالحكومة أو عن نظام «جادا» gada الذى ما زلنا نجد بقاياه لدى بعض قبائل وجماعات شعب «جلا» .

إلا الواقع أن الحكام لا يستطيعون ممارسة سلطتهم بصورة عملية إلا عن طريق الزعماء القبليين ، ونجاح التنظيم الإدارى بالمقاطعات والمديريات يتوقف إلى حد كبير على موقف الأخيرين واستعدادهم للتعاون .

وتنص المادة ١٢٩ من الدستور على إنشاء مجالس بلدية فى المدن الرئيسية ، ويعين الإمبراطور العمدة من بين ثلاثة أشخاص يرشحهم المجلس البلدى (م ٢٨) .

والعمد مسئولون أمام حكام المقاطعات التى تقع مدنها فى نطاقها ، أما عمدة أديس أبابا فمسئول أمام وزير الداخلية نفسه .

ويتكون المجلس البلدى من موظفين يمثلون الوزارات المختلفة ومن عدد من أصحاب الأملاك ينتخبهم زملاءهم وإن كانت عملية الانتخاب من الوجهة العملية صورية تماما .

والمجلس يمثل السلطة التشريعية فى المدينـــة بينما يمثل العمدة السلطة التنفيذية .

إلا أنه يجب أن يلاحظ أن القرارات التى يتخذها المجلس البلدى لايمكن أن تدخل فى مرحلة التنفيذ إلا إذا اعتمدها وزير الداخلية .
وبذلك تصبح حكومة البلديات تحت سلطة الحكومة المركزية .

النظام القضائى

ويتضمن الفصل السادس من الدستور المواد الخاصة بالسلطة القضائية ، وأهم ماتنص عليه إنشاء محكمة عليا « إمبراطورية » إلى جانب المحاكم الأخرى متعددة الدرجات التى يرخص بها أو ينشئها القانون ، واستقلال القضاة فى إجراء المحاكمات وإصدار الأحكام وفقا للقانون .

ويعين الامبراطور القضاة على أن يصدر قانون خاص ينظم تعيينهم وترقيتهم وعزلهم ونقلهم وإحالتهم الى المعاش .

والجلسات علنية إلا فى الحالات التى تعرض الأمن العام للخطر أو تؤثر فى الأخلاق العامة .

والى جانب المحكمة العليا « الامبراطورية » Supreme Court أنشئت محكمة عليا High Court ومحاكم فى المقاطعات والمديريات والمراكز وحددت وظائفها بمقتضى المرسوم الصادر عام ١٩٤٢ .

وثمة محاكم خاصة للنظر فى مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين طبقا

لأحكام الشريعة الإسلامية . وكان الأجانب فيما مضى يتمتعون بمعاملة قضائية خاصة ولكن امتيازاتهم ألغيت وأصبحوا خاضعين للقوانين السارية فى الإمبراطورية الإتيوبية .

وفيما عدا الإمبراطور الذى لايجوز لأى شخص مقاضاته طبقا للعرف ونصوص المادة الرابعة من الدستور (م ٦٢ فقرة ا) فإن لكل فرد يقيم فى الإمبراطورية الحق فى رفع القضايا أمام المحاكم الإتيوبية ضد الحكومة أو أية وزارة أو مصلحة أو وكالة حكومية بسبب أعمال غير قانونية يترتب عليها وقوع خسارة مادية (م ٦٢ فقرة ب) .

ويكفل الدستور عددا من الحقوق والضمانات للمواطنين أهمها :

١ — عدم جواز القبض على أى شخص بدون أمر صادر من محكمة إلا فى حالة خرق القانون بصورة ظاهرة وتنطوى على الخطر . وكل من يقبض عليه يجب أن يقدم إلى السلطة القضائية فى ظرف ثمانية وأربعين ساعة (م ٥١) . وفى جميع المحاكمات الجنائية فإن للمتهم الحق فى أن يحاكم على وجه السرعة وأن يستعين بمحام للدفاع عنه (م٥٢) .

٢ — لايعد المتهم أو المقبوض عليه مذنباً إلا إذا ثبت ذلك (م٥٣) .

٣ — تحريم المعاملة القاسية وغير الإنسانية (م ٥٧) .

٤ — لاينفذ الحكم الصادر بالإعدام إلا إذا صدق عليه الإمبراطور (م٥٩) .

٥ — لاتفرض عقوبة مصادرة الممتلكات إلا فى حالات الخيانة ضد الامبراطور أو الامبراطورية (م ٦٠) .

إلا أنه تؤخذ على القضاء فى إتيوبيا أمور عدة منها :

أولا : عدم وجود محكمة خاصة للفصل فى دستورية القوانين تكون بمثابة الحكم المحايد بين الشعب من جهة والسلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى .

ثانياً : أن معظم القوانين الحالية أو كلها تقريبا صدرت فى الفترة التالية لعودة الحكم الوطنى إلى البلاد . وبالرغم من ذلك مايزال القانون الإتيوبى مستمدا إلى حد كبير من العرف والتقاليد ويعتمد عليها . وكذلك فكثير من القوانين ينقصها الشمول والتنظيم أسوة بما نلقاه فى البلاد التى قطعت شوطا طيبا فى التطور العام ومن ذلك قانون الشركات مثلا .

ثالثاً : عدد كبير من الذين يتولون وظيفة القضاء تنقصهم الثقافة القانونية الصحيحة . ومما يجعل المهمة صعبة أن بعض المراسيم التى لها قوة القانون لم تنشر فى الجريدة الرسمية كما أن عددا من القوانين الصادرة لا تنشر فى هذه الجريدة إلا بعد وقت طويل من إصدارها .

رابعاً : أن عدم دقة الصياغة يفتح الكثير من الثغرات فى النصوص مما لا يكفل تماما الحكم المحايد النزيه . ومما يثير النقد الشديد انتشار الرشوة الأمر الذى يميل بكفة الأحكام فى كثير من الحالات لغير صالح

المتقاضين الضعفاء من الناحية المادية . وأكثر من ذلك فى القضايا التى تكون فيها الحكومة أو كبار الموظفين طرفا يصعب أن ينال الطرف الآخر حقه بالدرجة الواجبة .

خامساً : عدم الاهتمام بالسوابق ولذلك كثيرا ما تختلف الأحكام الصادرة فى القضايا المتماثلة تبعاً لاختلاف القضاة وتفسيرهم للنصوص القانونية .

سادساً : بطء الإجراءات التى تتصف بها المحاكمات ، فبعض القضايا وبخاصة ما يتصل منها بالمنازعات حول الأرض تستغرق زمنا طويلا مما يؤدى فى كثير من الحالات إلى طمس الحقائق فضلا عما يترتب على ذلك من زيادة الأعباء المالية التى يتحملها المتقاضون وبخاصة الفقراء منهم . وهذا البطء مصدر الشكوى الكبيرة من جانب الذين يشتغلون بالتجارة والصناعة لأنه ينطوى على تحمل خسائر فادحة ، ولعل هذه الظاهرة من العوامل التى تحد من النشاط الاقتصادى الحديث .

حقوق المواطنين وواجباتهم

ويتضمن الدستور حقوق المواطنين وضماناتهم وواجباتهم (الفصل الثالث : المواد ٣٧ — ٦٥) . فللرعايا الإتيوبيين حق التملك والتصرف فى الممتلكات ، وعقد الاجتماعات فى سلام وغير حاملين سلاحا ، وممارسة أية حرفة والانضمام إلى الجمعيات المهنية ، والمحاكمة السريعة فى حالة القبض

عليهم وتوجيه الاتهام إليهم ، ورفع الالتماسات إلى الإمبراطور ، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون . ويعترف الدستور بحريات القول والصحافة ، والتنقل داخل الإمبراطورية ، وتغيير مقر الإقامة الرسمى ، على الوجه المبين فى القانون . ويكفل للمواطنين المساواة أمام القانون ، والتمتع بجميع الحقوق المدنية بغير تمييز ، وممارسة الشعائر الدينية وفقا للقانون بشرط ألا تستغل لأغراض سياسية وألا تسىء إلى الأمن العام أو الأخلاق العامة ، وعدم الرقابة على المراسلات إلا فى حالات الطوارىء القومية ، وعدم النفى من البلاد ، كما يكفل حرمة البيوت والأشخاص ويمنع التفتيش غير القانونى .

وعلى كل فرد فى الإمبراطورية واجب احترام وإطاعة الدستور والقوانين والمراسيم والأوامر والتنظيمات التى تصدر فى الإمبراطورية . ويدين الرعايا الإتيوبيون بالاخلاص للإمبراطور والإمبراطورية . وعليهم واجب الدفاع عن الإمبراطور والإمبراطورية ضد جميع الأعداء الخارجيين والداخليين ، وأداء الخدمات العامة بما فى ذلك الخدمة العسكرية حين يدعون إليها ، وممارسة حق الاقتراع الممنوح له طبقاً للدستور (م ٦٤) .

هذه الحقوق التى اعترف بها الدستور يمكن تقييدها والحد منها لاعتبارات تنبعث من احترام حقوق الغير وحرياتهم وما يقتضيه الأمن العام والرفاهية العامة ، ولا ريب أن هذا النص الأخير الذى أوردته

المادة الخامسة والستون مرن للغاية ويمكن الاستناد إليه فى إصدار القوانين واتخاذ التدابير التى تجعل حقوق المواطنين وحرياتهم غير ذات موضوع وعديمة الأثر من الناحية العملية .

والواقع العملى أنه بالرغم من نصوص الفصل الثالث من الدستور عن الحريات والحقوق والضمانات فإن تطبيقها لايدعو إلى الرضاء من جانب الإتيوبيين المتشبعين بالأفكار الحرة والديمقراطية . فالسلطات تحد من تكوين الجمعيات والمنظمات العمالية إن لم تمنعها بالفعل . وليس فى البلاد أية تنظيمات سياسية . والصحافةضعيفة ولا تلعب دوراً رئيسياً فى حياة البلاد السياسيةوالاجتماعية . ويستشعر الناس الخوف من توجيه النقد حتى إلى كبار الموظفين العموميين .

وإذا كان الدستور الإتيوبى يفتقر إلى الروح الديمقراطية الصحيحة وإذا كانت نصوصه ليست موضع التطبيق الدقيق وإذا كان الإمبراطور مايزال صاحب الكلمة العليا والسلطة الفعلية إلا أن هذا كله يجب ألا يقلل من المغزى الكبير الذى ينطوى عليه إصدار مثل هذه الوثيقة فى بلد لم يعرف الدستور بالمعنى الحديث قبل عام ١٩٣١ . ومهما يكن من أمر فالعبرة ليست بالنصوص وحدها بل لابد من توافر المقومات اللازمة لنجاح الديمقراطية . وفى هذا المعنى تحدث الإمبراطور أمام البرلمان فى الرابع من نوفمبر عام ١٩٥٥ فقال :

« إن أية وثيقة واحدة مهما كانت عميقة وشاملة لانستطيع فى حد ذاتها أن تحدث تقدما دستوريا بعيد المدى وأساسياً . ولا يمكن أن

يتحقق تقدم دستورى إلا إذا كانت جذوره ممتدة فى التقاليد الأساسية للمجتمع الذى يقوم عليه هذا التقدم وعاداته وميوله فضلا عن العادات القانونية » .

إن تنمية الديمقراطية تتطلب إحداث تغييرات جذرية فى حياة الشعب الإتيوبى . فلا بد من القضاء على النظام الإقطاعى الذى ما يزال قائماً فى البلاد ، وتعميم التعليم بكافة مراحلة ورفع مستواه لأن الفهم وارتقاء الوعى من الأسس التى يقوم عليها نجاح النظم الديمقراطية والسير قدماً بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تتوافر العناصر التى تستطيع فهم هذه النظم والمحافظة عليها .

الفصل السادس

الأحوال الاقتصادية

أهم معالم الاقتصاد الإثيوبي

يعتمد الاقتصاد الإثيوبي على الزراعة التي تكون ٨٠٪ من الدخل القومي ، أما الصناعة فنصيبها ضئيل إلى حد بعيد، ولم تأخذ البلاد بالكثير من أسباب الحياة المدنية ، وهذا يفسر قلة سكان المدن فلا يزيد عدد سكان المدن الخمس الرئيسية وهي أديس أبابا ، وأسمرا ، وهرر ، ودسية ، ودير داوة على ٤ر٢٪ من السكان .

وقد كان يمكن أن يؤدي تعدد الأقاليم المناخية في البلاد إلى وجود الكثير من المحاصيل الزراعية ، غير أن الزراعة مازالت متأخرة تفتقر إلى الأساليب الحديثة في الاستغلال والتنظيم . وليس في البلاد وسائل للري بالرغم من الأنهار والأخوار التي تمر بها ، بل إن الأرض نفسها تتعرض للتفتت إما نتيجة لإزالة الغابات أو لتدفق الأمطار بشدة عند منحدرات الجبال ، أو لجفاف الأرض بعد موسم الأمطار ؛ كما يرجع تخلف الزراعة كذلك إلى الأوضاع الاجتماعية السائدة في البلاد ، فالجزء الأكبر من الأرض الزراعية في أيدي حكام إقطاعيين

أو الـكنيسة ، وكلاهما يعتمد على استغلال الفلاحين وهم أدوات الإنتاج الطيعة ذات التـكاليف المنخفضة .

وأهم المحاصيل الغذائية التى تنتجها البلاد التف وهو يشبه الشعير ، والشعير والقمح والذرة ، ويقدر إنتاج المحاصيل الثلاثة الأخيرة عام ١٩٥٨ بحوالى ٥١٠ ألف طن و ١٥٤ ألف طنا و١٤٨ ألف طنا على التوالى . ويستخدم الشعير لـكثرته غذاء الماشية ، وتزرع الخضر والبقول والفاكهة على نطاق واسع ويصدر جانب طيب منها إلى الخارج ؛ كما تنتج البلاد مقادير وافرة من الحبوب الزيتية للاستهلاك المحلى والتصدير . ولعل أهم محصول نقدى للبلاد هو البن ؛ وبالرغم من جودته فسعره فى العالم منخفض لعدم تجانسه ، والإهمال فى جمعه وتعبئته ، ويقدر ماتصدره البلاد من البن فى السنوات الأخيرة بحوالى ٤٥ ألف طنا تبلغ قيمتها حوالى ١١٠ مليون ريال إتيوبى (حوالى ١٥ مليون جنيه) ؛ وتقدر نسبة صادرات البن إلى الصادرات الـكلية فى الفترة من ٥١/١٩٥٧ بين ٥٢٪ و ٦٨٪ .

وبالرغم من صلاحية البلاد لزراعة القطن ومعرفتها إياه منذ زمن طويل إلا أنها لا تزرعه بدرجة كافية .

ولا تمثل الصناعة إلا قدراً ضئيلا من الاقتصاد القومى الإتيوبى كما ذكرنا . ولا يزيد رأس المـال المستثمر فى مختلف الصنـاعات على مايتراوح بين ٧٥ . ١٠٠ مليون ريال إتيوبى (١٠٫٥ — ١٤ مليون جنيه مصرى) .

ولعل قلة عدد العمال المشتغلين بالصناعة فى البلاد يكشف عن صغر حجم المشروعات إذ قدر عدد المنشئات الصناعية فى عام ١٩٥٦ بـ ١٧٢ يعمل بها حوالى ١٢٫٠٠٠[1] عامل بمتوسط ٧٠ عاملا للمنشأة الواحدة، هذا وتقدر قيمة المبيعات الفعلية للمنتجات الصناعية بحوالى ٤٥ مليون ريال إتيوبى تبلغ نسبة الصناعات الغذائية منه بأكثر من الثلث وتمثل صناعة النسج الثلث الثانى.

وليس فى البلاد صناعة بالمعنى المعروف إذا استثنينا بعض صناعات غزل ونسج القطن والأسمنت والسكر، واستخراج الملح، وموادالبناء والكبريت والصابون إلى غير ذلك من الصناعات التى تعتمد على المواد الأولية المحلية ولا تحتاج إلى رأس مال ضخم. ومع ذلك فإن أغلب الصناعات فى يد الأقليات الأجنبية ، أما الأحباش فيمارسون الحرف اليدوية، ويرجع البعض سبب تخلف أهل البلاد فى هذا المجال إلى عوامل اجتماعية وهى عزوف الأغنياء عن مزاولة الصناعة. وندرة المدخرات فى الطبقات الدنيا ، ومازالت الدولة قاصرة عن أن تلعب دورا له أثره لترقية مستواها، وحتى الأجانب الذين يقبلون على الصناعة يشكون من جو الشك المحيط بهم ، وعدم تشجيع الحكومة لهم ، بالرغم من إصدارها القوانين التى تبدو فى ظاهرها مشجعة لرأس المال الأجنبى واستثماره فى البلاد.

---

(١) يشغل الأجانب وعددهم ٥٠٠ المراكز الرئيسية ، ويقدر متوسط أجر العامل بـ ٦٠ — ٨٠ دولارا أمريكى (بين ٢١ ، ٢٨ جنيه مصرى فى العام) ويرتفع أجر العامل الأجنبى إلى ١٠ ، ١٥ مرة أجر العامل الوطنى.

أما عن الثروة المعدنية فيبدو أن البلاد غنية بها وإن كان الكشف عنها مازال متأخرا ، فتستخرج مقادير محدودة من الذهب ، كما توجد الميكا والرخام والملح الصخرى والجرافيت ورواسب من النحاس والزنك ، ولم يثبت التنقيب عن البترول وجوده حتى الآن بكميات تجارية ...

وتؤدى صعوبة المواصلات ، وقلة رأس المال فى البلاد ، وعدم استغلال مساقط المياه إلى التأخر ليس فى استغلال إمكانيات البلاد فقط ، بل يؤدى أيضا إلى الحد من نمو التجارة ورفع مستوى معيشة البلاد بشكل عام . وإذا كان نصيب الفرد فى القوة المحركة يمكن أن يكون مؤشرا للتقدم المادى لبلد ما فإننا نلاحظ أن نصيب الفرد من الكهرباء فى السنة فى إثيوبيا يبلغ حوالى ٤ كيلوات ساعة أى ربع ماهو عليه فى تنجانيقا وسبعه فى أوغندا .

وبالرغم من شك الوطنيين فى الأجانب ومعاملتهم بحذر كنتيجة للتاريخ الطويل من الاحتكاك بهم ، إلا أننا مع ذلك نجد أن هناك قدراً لابأس به من رأس المال الأجنبي المستثمر . ويرجع الجزء الأكبر منه إلى عهد الحكم الفاشستى . فحوالى ٩٠٪ من رأس المال الأجنبى فى إريتريا إيطالى ، ومعظمه فى أديس أبابا يونانى وأرمنى ، وهناك بعض الاستثمارات الأجنبية التى جاءت نتيجة تشجيع الحكومة لها أو نتيجة لفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي . فهناك شركة «بس الفرنسية» وتعتبر أكبر منشأة لمعالجة البن للتصدير . وهناك شركة سويسرية إسرائيلية لأعمال حفظ اللحوم وتعبئة الخضر والتبريد . وتكاد لا تمضى سنة منذ

الحكم الوطني سنة ١٩٤١ إلا ونجد اتيوبيا قد عقدت قرضا أو حصلت على معونة أجنبية . فقدمت بريطانيا ٣½ مليون جنيه لموازنة الميزانية بين عامى ١٩٤٢، ١٩٤٥ ؛ وقدمت الولايات المتحدة ٥ مليون دولار فى شكل معدات، وفى سنة ١٩٤٦ قدمت اعتمادا بنصف مليون دولار لتمكين البلاد من شراء مهمات حربية ؛ وقدم بنك التصدير والاستيراد وهو أحد البنوك الأمريكية الكبرى أكثر من قرض لشراء منتجات أمريكية أو للقيام ببعض المشروعات ، كما قدم البنك الدولى للإنشاء والتعمير وكذلك السويد قروضا مختلفة .

وتعكس الميزانية العامة للدولة مدى توازن القوى الداخلية ، فلا تزيد إيرادات الدولة على ٢٠٠ مليون ريال أو أقل من ١٢ ٪ من الدخل القومى ، ويأتى الجزء الأكبر من إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية ومن احتكار الدخان . أما الضرائب المباشرة فقليلة وتتلخص فى ضريبة الأرض ، وضريبة الدخل والأعمال ، ولا تدفع الكنيسة الضريبة الأولى ، ويعفى الدخل الناجم من الزراعة أو الحرف اليدوية من الضريبة الثانية . وما زالت البلاد تحتفظ بسمات الضرائب البدائية كعوائد الدخولية والضريبة على رؤوس الماشية . أما المصروفات فتكاد تمتصها بنود المخصصات الإمبراطورية والجيش .

والمشاكل الأساسية التى تواجه البلاد هى تخلفها وتحفظها أو تحفظ القائمين بالأمر فيها فى الأخذ بوسائل التحضير . غير أن الاحتلال الأجنبى والثورة الاستقلالية فى إفريقية والضعف السياسى الخارجى جعل البلاد فى حالة حساسة ، بعيدة عن الاستقرار الحقيقى .

(١) الزراعة

يقوم الاقتصاد الإتيوبى بصفة أساسية على الزراعة ، فهى الحرفة التى تمارسها الأغلبية الساحقة من السكان ، والمصدر الأساسى للثروة القومية ، وتمثل منتجات المحاصيل النقدية نسبة عالية من صادرات البلاد .

وتبدو أهمية هذا القطاع من البيان التالى الذى يوضح أن نصيب الزراعة والغابات ومصائد الأسماك يقرب من أربعة أخماس المنتج القومى :

المنتج القومى

(بملايين الريالات الإتيوبية)

السنة	المجموع الكلى	الزراعة والغابات ومصائد الأسماك	الصناعة	الانشاء	النقل والتجارة	الإدارة العامة والدفاع	خدمات أخرى
١٩٥٧	١٥٠١	١١٤٦	١٤٥	٢٥	٧٧	٧٥	٣٣
١٩٥٨	١٦٨٦	١٣١٩	١٥٧	٢٦	٧٠	٨٠	٣٤

الإمكانيات الكامنة

وتملك إتيوبيا من المزايا الطبيعية مايؤهلها إذا ماأخذت بالأساليب الحديثة فى الاستغلال والتنظيم أن تصبح من المراكز الرئيسية لتموين عدد من البلدان القريبة والمجاورة وبخاصة فى الشرق الأوسط بالحبوب الغذائية، كما يتيح التوسع فى زراعة المحاصيل النقدية الحالية كالبن بل والقطن أيضاً

على نطاق واسع . فالمناخ فى جملته مناسب لمختلف المحاصيل إلى حد بعيد كما أن تعدد الأقاليم المناخية بسبب تباين الإرتفاع يجعل فى الإمكان وضع سياسة سليمة لتنويع الإنتاج . وكمية الأمطار التى تسقط فى البلاد يترتب عليها إمكانية ممارسة الزراعة على مدار السنة إذا مانفذت سلسلة من مشروعات تخزين المياه سيما والتربة جيدة وعلى درجة عالية من الخصوبة.

وبالرغم من تركز الزراعة فى المرتفعات الشمالية إلا أن هناك مساحات شاسعة تصلح للاستغلال الزراعى الواسع النطاق كالمنحدرات الجنوبية والجنوبية الشرقية من الوادى الشق على طول نهر أواش .

أسباب تخلف الزراعة

وبالرغم من وفرة المزايا الطبيعية وإمكانيات الإنتاج تعتبر الزراعة الإثيوبية على ضوء المعايير الحديثة فى الاستغلال على درجة كبيرة من التخلف وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها :

(أولا) تتعرض التربة لفعل التآكل والتفتت erosion مما يضعفها ويقلل من إنتاجيتها . ولم تتخذ الحكومة حتى الآن التدابير اللازمة للتغلب على هذا الخطر بالرغم مما أشار به الخبراء من رجال هيئة الغذاء والزراعة والتوصيات التى تقدموا بها فى هذا المجال .

(ثانياً) يتركز المطر إلى حد كبير فى شهور قليلة من السنة، الأمر الذى ينجم عنه جفاف الكثير من الأنهار خلال الشطر الأكبر من العام فلا يستطاع الاستفادة منها لأغراض الرى . ونظراً لافتقار

البلاد إلى تسهيلات الرى تنساب المياه من الأرض وتتركها تجف بعد ذلك .

(ثالثاً) صعوبة المواصلات وتأخرها بسبب طبيعة البلاد الجبلية مما يعرقل نقل المنتجات الزراعية من مواطنها ، ويحول دون اتجاه الفلاحين إلى التوسع فى زراعة المحاصيل النقدية سواء للإستهلاك المحلى المباشر أو التصنيع أو التصدير ، كما أن قلة النقد السائل يجعل من العسير استغلال المساحات الشاسعة المتناثرة فى مختلف أرجاء البلاد فى الإنتاج الزراعى .

(رابعاً) استمرار نظام الإقطاع الذى يضعف حوافز الفلاحين على العمل والإنتاج ، كما أن الاقطاعيين يعيشون فى العادة بعيداً عن الأرض فلا يولونها العناية الواجبة وينفقون فائض الانتاج الزراعى على مطالبهم الخاصة بدلا من تخصيص الشطر الأكبر منها لأعمال الإصلاح والتحسين بما يؤدى إلى رفع مستوى الانتاج .

(خامساً) غلبة الاقتصاد القائم على مجرد سد الاحتياجات المحدودة للفلاحين.

وهذا النظام يعتمد على الأساليب البدائية التقليدية كما أنه لايساعد على إنتاج المحاصيل اللازمة للتبادل الداخلى والخارجى على نطاق كبير .

وهذا يفسر إلى حد بعيد ، إلى جانب عوامل أخرى ، جمود القطاع الريفى وعزلته وانحطاط مستوى معيشة أهله .

(سادساً) ومن العوامل الرئيسية فى تخلف الزراعة وترتد إلى الجهل والعزلة التى رانت على البلاد قرونا طويلة ، بدائية الأساليب والآلات التى تستخدم فى أداء مختلف العمليات الزراعية .

فالمحراث الذى يستعمله الفلاحون لايقلب التربة تماما كما ينبغى وإنما يقتصر على كسر القشرة السطحية ، الأمر الذى يجعل من الضرورى تكرار عملية الحرث وفى هـــذا تبديد للجهد ومضيعة للوقت .

وهذا المحراث ذو السلاح الضعيف لايصلح إلا فى التربة الرطبة أما الأرض الصلبة فإنها تقاومه بشدة ولا تستجيب له مما يحول دون الاستفادة من مناطق كبيرة بالرغم من ارتفاع مستوى صلاحيتها للزراعة .

وعملية التذرية تقوم بها الثيران التى تدوسها بأرجلها . وبعد ذلك يستخدم الجاروف والشوكة الخشبية فى فصل التبن عن الحب ، ويعقب ذلك استعمال الغرابيل للتنقية النهائية . إلا أن هذه الطريقة يترتب عليها أن تخرج الحبوب ممزوجة بالتبن والتراب ، وتقدر نسبة المواد الغريبة فى الحبوب الممزوجة بما يعادل ١٥٪ من كميتها ، ويبدو الأثر الخطير بصفة خاصة فى حالة المحاصيل المعدة للتصدير .

أضف إلى هذا كله سوء أماكن التخزين فلا تعدو أن تكون أجرانا من الطين والقش فلا تستطيع وقاية المخزون من

المؤثرات الجوية ، فضلا عن أن الحشرات والطيور تتسبب فى فقد نسبة كبيرة من المحصول .

ومن عوامل ضعف الإنتاجية عدم الاهتمام بانتقاء البذور مما يؤدى إلى تدهور فى غلة الفدان أو الوحـــدة الزراعية يقدر بحوالى الخمس .

والنقل بالعربات والعجلات لايكاد يعرف فى الريف الإثيوبى حيث يستخدم الفلاحون بدلا من ذلك الخيل والبغال والحمير والإبل .

(سابعاً) عدم ميل الأمهريين إلى العمل اليدوى إذ يعتبرونه محطا للقدر والكرامة ؛ بل إن الفئة منهم التى حصلت على تدريب علمى فى الشئون الزراعية تنفر من الاشتغال بالزراعة أو حتى الإشراف عليها وتفضل على ذلك الوظائف الحكومية مهما انخفض الدخل الناجم منها .

هذه الظاهرة الإجتماعية القائمة على احتقار العمل الإنتاجى مازالت سائدة فى صفوف الطبقات الحاكمة ، ومن هنا نفسر عدم اهتمام الأخـــيرة بالأراضى التى فى حيازتها وتحسين أساليب زراعتها واستغلالها .

المحاصيل الغذائية

وأهم المحاصيل الغذائية نبات يشبه الشعير يعرف باسم « تف »

teff (eragrostis abyssinica) ويعتبر الغذاء الرئيسى للسكان فى أقاليم المرتفعات ، ومعظم الانتاج للإستهلاك المحلى إذ لاتصدر منه سوى مقادير صغيرة نظراً لعدم وجود طلب عليه فى الخارج .

ويليه من حيث الأهمية الشعير والقمح وأنواع متعددة من الذرة والسرغون .

وتعتبر إتيوبيا أهم البلدان الإفريقية الواقعة جنوبى الصحراء من حيث إنتاج الشعير الذى يبلغ ٦٠٠٫٠٠٠ طن فى السنة ، ويستخدم غذاء للماشية .

وتزرع الخضر والبقول والفاكهة على نطاق واسع ويعد جانب منها للإصدار ، وكذلك تنتج البلاد مقادير وافرة من الحبوب الزيتية للإستهلاك المحلى والتصدير .

المحاصيل النقدية

وفى مقدمة المحاصيل النقدية التى تنتجها إتيوبيا البن ، ومن الصعب الوصول إلى رقم صحيح يمثل حقيقة الانتاج وإن كان فى الوسع أن نحكم على أهميته من البيانات التالية عن الصادرات منه فى السنوات الأخيرة (١٩٥٥ / ٥٦—١٩٥٧ /٥٨)

السنة	المقدار بالطن	القيمة (بملايين الريالات الاتيوبية)
٥٥ — ١٩٥٦	٤٢٫٠٠٠	٩٠٫٢
٥٦ — ١٩٥٧	٤٤٫٢٢٠	١٠٨٫٢
٥٧ — ١٩٥٨	٤٤٫١٢٣	١٠٨٫٨

وتمثل قيمة الصادر من البن حوالى ٥٥ ٪ من قيمة الصادرات الكلية للبلاد . ويلاحظ انتظام الزيادة فى إنتاجه فى السنوات الأخيرة فالانتاج عام ١٩٥٨ يزيد عنه عام ١٩٥٠ بنسبة ٤٠ ٪ .

وينمو البن بريا فى الغابات ، كما يزرعه الفلاحون فى المساحات الصغيرة التى يستغلونها ، إلى جانب بعض المحاصيل الأخرى . وتوجد مزارع كبيرة وحديثة للبن يملكها بعض الأوربيين والحكومة ، إلا أن إنتاجها مازال ضئيلا . والبن الحبشى من نوع جديد ويمكن أن يلعب دوراً أكبر فى الاقتصاد الإتيوبى لو حظى بالعناية الواجبة فى زراعته وجمعه وتعبئته . فى معظم الجهات يقوم الفلاحون مرة فى السنة بجمع الحبوب من الأشجار سواء أكانت ناضجة تماما أم لم تنضج بعد . وبعد ذلك تسقط الحبوب التى يتم نضجها وتظل ملقاة على الأرض فترة طويلة عرضة للطيور والحشرات كما يفسد منها قدر غير قليل بسبب الرطوبة قبل أن يقوم الفلاحون بجمعها . والأساليب المتبعة فى التنظيف والتعبئة رديئة للغاية ولذلك تعم الشكوى من مرارة طعم البن الحبشى وامتزاجه بالتراب وميله إلى التخمر ، كما أن عدم تصنيف البن المصدر طبقاً لمواصفات دقيقة يؤدى إلى انخفاض سعره فى العالم كما أنه لا يلقى الإقبال الذى يتفق مع جودته ويتعرض للمنافسة الشديدة من جانب البلدان الأخرى المنتجة له مثل البرازيل .

ولمعالجة حال الزراعة بشكل عام تقدمت هيئة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٥ بطائفة من التوصيات إلى الحكومة الإتيوبية نجملها فيما يلى :

١ — إنشاء هيئة حكومية (على غرار المتبع فى البرازيل وتنجانيقا بالنسبة إلى البن وكذلك فى غانة بالنسبة إلى الكاكاو) للإشراف على تنسيق عمليات الإنتاج والإعداد والتعبئة والتسويق .

٢ — إنشاء عدد من المزارع النموذجية الحكومية حيث يتلقى الفلاحون عن طريقها التدريب الصحيح .

٣ — إقامة مراكز للأبحاث الفنية لدراسة التربة وطرق الزراعة وزيادة الغلة ولاختيار أنواع البذور وما إلى ذلك .

٤ — وضع مواصفات عالية ودقيقة للبن الحبشى والإشراف على تنفيذها وذلك بقصد المحافظة على سمعته ومستواه فى الأسواق الخارجية .

٥ — العمل على تحويل الغابات البرية الحالية إلى مزارع من الطراز الحديث ذات كفاية إنتاجية عالية .

٦ — تحسين المواصلات إلى مناطق البن وهى حالياً منعزلة ومتباعدة ويصعب الوصول إليها .

وإذا استثنينا ماتعمله الحكومة الإتيوبية من أجل إنشاء الطرق الحديثة فإنها لم تتخذ إجراءات فعالة لإخراج معظم التوصيات سالفة الذكر إلى حيز التنفيذ ، الأمر الذى يزيد متاعب البلاد الاقتصادية سيما والبن كما ذكرنا يعتبر من أعمدة الثروة القومية ومن المصادر الأساسية لحصول البلاد على حاجتها من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعرفت الحبشة القطن من زمن بعيد ولكنه لم يلق العناية الواجبة كما حدث فى السودان المجاور مثلا. ولقد جرت أول محاولة على نطاق واسع لزراعة هذا النبات خلال الفترة التى خضعت فيها البلاد للحكم الإيطالى. حيث خصصت لهذا الغرض خمسة أقاليم فى كل منها مركز للحلج والتعبئة ولكن هذه المحاولات زالت تماما بعد انتهاء السيطرة الإيطالية ، وكان المنتظر أن تبقى عليها الإدارة الوطنية وتعمل على الاستفادة منها . والواقع أن للقطن مستقبلاً باهراً بسبب صلاحية المناخ وجودة التربة وكفاية الموارد المائية ، ويقدر أن فى البلاد مساحات تتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين فدان يمكن زراعة القطن فيها لإنتاج حوالى ٤٠٠,٠٠٠ بالة فى السنة . وللقطن كالبن أهمية حيوية لرفع مستوى المعيشة فى إتيوبيا ، فإلى جانب كونه من المحاصيل النقدية التى تسهم إلى جانب البن فى دعم الاقتصاد القومى ، فإنه الأساس الذى يمكن أن تقوم عليه صناعة غزل ونسج كبيرة لسد حاجات السكان من الكساء . وتبدو أهمية الناحية الأخيرة إذا ذكرنا أن إتيوبيا تشترى من الخارج من المنتجات القطنية مايعادل ثلث قيمة واردات البلاد الكلية ، وهذا بالرغم من انخفاض معدل الاستهلاك . وكذلك يلاحظ أن مصانع النسيج فى أسمره ودير داوه وأديس أبابا تقوم على استيراد حاجاتها من القطن الخام والغزل .

إن العقبات القائمة فى وجه زراعة القطن حتى الآن تتمثل فى :

١ — قلة رؤوس الأموال فى أيدى الفلاحين .

٢ — إهتمام كبار أصحاب الأرض بانفاق مايحصلون عليه من دخل فى أمور غير منتجة .

٣ ـــ حاجة زراعة القطن إلى مستوى فنى يفوق المستوى السائد فى الزراعة الإتيوبية بشكل عام .

وهذه العقبات تجعل من المحتوم أن توجه الدولة اهتماما إلى إنشاء المزارع الحديثة للقطن وتزويدها بالبذور الصالحة وتسهيلات الرى والآلات الحديثة ، أسوة بما هو متبع فى الخارج ، ولعلها تستطيع الاستفادة فى هذا الصدد من تجارب السودان المجاور بمشروع كالذى نفذ فى إقليم الجزيرة .

والجدول التالى يوضح حالة الإنتاج الزراعى خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) :

الإنتاج من الغلات الرئيسية
(بآلاف الأطنان)

المحصول	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
	(السنوات)							
الشعير	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٥١٠
الذرة	١٣٨	١٥٧	١٦٠	١٧٠	١٦٠	١٦٢	١٥٨	١٤٨
الدخن والسرغون	١٤٦٣	١٦٩١	١٦٧٣	١٨٣٢	١٩٢٤	١٨٧٢	١٨٨٢	١٧٣٩
القمح	٩٥	١٩٤	٦	١٨٨	١٧٥	١٨٤	١٨١	١٥٤
مواد غذائية أخرى	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
البطاطا واليام(١)	٢٥	٢٧	—	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	—
السمسم	٢٧	٣٥	٣٦	٧٩	٣٨	٣٨	٣٥	٣٤
البن	٣١	٣٥	٤٢	٤٠	٤٦	٥٤	٥٢	٤٨

(١) اليام yams درنات تؤكل كالبطاطس.

وسائل الاصلاح

ولا ريب أن فى مقدمة المهام التى يتعين الاضطلاع بها العمل على رفع مستوى الزراعة الأمر الذى يمكن أن يتحقق بوسائل عدة منها :

(أولا) وضع سياسة واضحة محدودة الاهداف بقصد التغلب على الآثار السيئة الناجمة من عملية تآكل التربة ، وتوفير تسهيلات الرى حتى يتسنى استغلال مساحات واسعة تفتقر إلى المياه معظم السنة بالرغم مما تتميز به من جودة التربة .

(ثانياً) تحسين الأساليب الفنية ومن ذلك :

(ا) الاهتمام بانتقاء أفضل أنواع التقاوى من الانواع المحلية أو باستيراد أوفرها غلة من الخارج .

(ب) العمل على نشر الآلات الزراعية غير المعقدة والتى يستطيع الفلاح الإتيوبى استخدامها ولكنها تمتاز من ناحية الكفاية عن الادوات المستعملة حالياً ، وفى هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجارب التى طبقتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية . أما فى المناطق الكبيرة التى يراد استغلالها ولا تتوافر فيها الأيدى العاملة المدربة فيجب الاعتماد على الآلات الميكانيكية الحديثة .

(ج) توجيه العناية إلى رفع المستوى التعليمى للفلاحين فالأمية والجهل من أكبر عوامل تخلف الزراعة .

(د) الإكثار من مراكز التدريب ومعاهد الأبحاث والمزارع النموذجية .

(هـ) توفير العدد الكافى من ذوى الخبرة فى الشئون الزراعية المختلفة بالتوسع فى إنشاء المعاهد والكليات الزراعية المتوسطة وإيفاد البعوث واستقدام الخبراء . وهنا ننبه إلى أن العبرة ليست بالخبراء فحسب وإنما بتنفيذ التوصيات التى يتقدمون بها ، وهو مالاحظناه بشأن المقترحات التى تقدم بها خبراء هيئة الغذاء والزراعة والتى لم تبذل السلطات جهدا حقيقيا من أجل العمل بها .

(و) إعداد برنامج على نطاق قومى لإنشاء الصوامع والمخازن الحديثة .

(ثالثا) ولعل فى مقدمة طرق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى إلغاء النظام الإقطاعى الذى يعتبر عقبة كبيرة فى سبيل تنمية الإنتاج من جهة ، وإقامة الديمقراطية من جهة أخرى ، وإخراج جماهير الفلاحين وهم الغالبية الساحقة من السكان من مرحلة العبودية والخنوع إلى الشعور بالكرامة واحترام الذات واحتمال المسئوليات . ولاريب أن إزالة الإقطاع تثير مسائل على جانب كبير من الأهمية تتصل بالوضع الذى يعقبه أو يحل محله . وقد يبدو من النظرة الأولى أنه يمكن أن تمنح الأرض للفلاحين أنفسهم وفق نظام الملكية الفردية الخاصة ، غير أن ذلك قد ينطوى على أضرار يحسن أن تكون موضع الدرس والبحث ،

ذلك أن القطع الصغيرة التى سوف تؤول إلى الفلاحين ، بالإضافة إلى فقرهم وجهلهم ، لن يترتب عليها تحسين ملموس وإنما ستظل تتبع الأساليب البدائية التى أشرنا إليها عند الحديث عن أسباب التخلف الزراعى ، وعلاوة على ذلك فإن الفقر سوف يدفع بالكثيرين من صغار الملاك الجدد إلى بيع أراضيهم فى فترات الأزمات ، أو الغرق فى الربا(١) وتكون النتيجة أن تظهر على المسرح طبقة جديدة من كبار الملاك سواء من أعيان الريف أو من الذين يحصلون على ثروتهم من طريق الربا أو التجارة أو الصناعة ، وهى طبقة تحل محل الإقطاعيين الحاليين، وإذا بالهوة الحالية بين قمة الهرم الاجتماعى وقاعدته فى القطاع الريفى تزداد اتساعا أو على الأقل تبقى على ما كانت عليه منذ القدم .

وتلافيا للأخطار التى تنجم من تطبيق نظام الملكية الفردية الخاصة يقترح البعض الأخذ بأسلوب الزراعة التعاونية فى الإنتاج والتسويق . إلا أنه ينبغى أن نلاحظ أمراً له أهميته ذلك أن النظام التعاونى كى يؤدى ثماره على النحو السليم يتطلب مستوى عاليا من التعليم بل والحضارة وهذه جميعا من العناصر التى يفتقر إليها المجتمع الاثيوبى وبخاصة فى الريف . أضف إلى

---

(١) ظهرت فى مصر مثل هذه الآثار فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

هذا أن بعض من تناولوا هذا الموضوع بالبحث يذكرون أن حكومة إتيوبيا لاتنظر بعين الرضاء إلى مثل هذا العمل التعاونى خشية أن ارتباط الفلاحين قد تترتب عليه نتائج سياسية بالغة الخطورة تتصل بتطبيق الأساليب الديموقراطية فى الإدارة والحكم .

ويعتقد البعض أن الحل السليم فى ظروف التخلف الاجتماعى فى إتيوبيا الأخذ بنظام المزارع الجماعية collectivi-sation ، فتتكون مزارع أو وحدات كبيرة تتفق مع الاعتبارات الاقتصادية وتستخدم فيها أحدث الأساليب والأدوات ، وتقام بها المراكز النموذجية ومراكز التدريب ، والمخازن الحديثة ، وتنشأ الصناعات الصغيرة التى توفر بعض العمل والحاجيات المحلية إلى جانب استغلال الفائض من بعض الإنتاج الزراعى ، وتوفر الخدمات الصحية والثقافية اللازمة من مدارس ومستشفيات وأندية ، كما تخصص المساحات الكافية لتربية الحيوان حينما تكون الأحوال الطبيعية ملائمة . ومن الخطأ الظن بأن الاقتراح المشار إليه منبعث من أيديولوجية معينة بل الواقع أنه منبثق من الأحوال السائدة ومن الدافع على تطوير الاقتصاد الزراعى بخطى سريعة ومنتظمة . وكذلك فإنه يجعل فى الإمكان وضع سياسة مرسومة للتنمية الزراعية تراعى فيها ظروف المناخ والتربة والمواصلات بالنسبة إلى المحصولات المختلفة . وكذلك فالنظام المقترح لايتعارض مع

الأوضاع السائدة فى البلاد بأى حال من الأحوال لأن الأرض فى الوقت الحاضر ملك للدولة أو الأسرة المالكة والكنيسة وقلة من الأعيان تستغلها لمصلحتها الذاتية وإن كانت نظريا ملك الدولة[١] . أما الفلاحون أنفسهم أى أولئك الذين يقومون بعملية استغلال الأرض فلا يزيدون عن كونهم عبيداً لهم فليس لهم من حق سوى الزراعة مقابل الأعباء الثقيلة المفروضة عليهم والتى لاتترك لهم غير الكفاف . وتطبيق نظام المزارع الجماعية لن يترتب عليه أى تأثير سيء بالنسبة إلى هذه الفئة ووضعها الاجتماعى وإنما سوف يؤدى إلى اشتراك أفرادها فى العملية الزراعية التى يدركون أن ثمارها سوف تعود عليهم من حيث رفع مستواهم المادى والاجتماعى وتخليصهم من منزلة الاستعباد التى يعيشون فيها .

(رابعا) نزع أملاك الكنيسة التى تمثل نسبة كبيرة من الأرض فى البلاد ، وهذا الأمر نتيجة منطقية لإلغاء الإقطاع . إن للكنيسة وظيفة ذات طابع خاص تتعلق بحياة الناس الروحية وعلى الدولة بمواردها العامة أن تمكنها من القيام بواجبها الدينى . ومادامت الدولة تتولى الإنفاق على الكنيسة فليس للأخيرة

---

(١) هذه نفس الفلسفة التى تحكم الملكية فى كثير من البلدان القديمة ، وبلاد الشرق الأوسط بصفة خاصة .

الحق فى تملك هذه المساحات الشاسعة[١] . وقد يعترض البعض على هذا الرأى بقولهم إن الكنيسة تضطلع بواجبات أخرى غير الناحية الدينية البحتة ، مثل إنشاء المدارس وتقديم المعونة للفقراء والمحتاجين . وهذا صحيح إلى حد ما ولكن الملاحظ أن التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى من وظائف الدولة ذاتها والتى تعتمد على الأموال التى يؤديها دافعو الضرائب ، وهذا ماتسير عليه البلدان التى خرجت من دائرة التخلف . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فباستثناء المدارس الدينية البحتة فالتعليم العام بشتى مراحله يجب أن تتولاه الدولة طبقا للأهداف التى تضعها نصب أعينها وتعمل على تحقيقها لخير المجتمع ، ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى انحطاط مستوى المدارس التى تديرها الكنيسة الإتيوبية .

ولقد سبق لنا القول إن الكنيسة قوة سياسية كبيرة فى البلاد وتمثل روح الجمود والمحافظة على القديم غير المتطور والمعارضة فى عمليات الإصلاح والتجديد وإقامة أى شكل من أشكال الديموقراطية . وكذلك قلنا إن عدد رجال الدين فى إتيوبيا كبير إلى حد لامثيل له فى أى بلد آخر فى العالم الحديث ، الأمر الذى معناه أن نسبة كبيرة من القوة

---

(١) الفكرة من تملك الكنيسة للاقطاعات هى عدم وضوح دور الدولة إزاء الأفراد وقيام الكنيسة بالخدمات الاجتماعية والدينية وغيرها وكلها مهام تتولاها الدولة فى المجتمع الحديث .

البشرية معطلة عن المشاركة فى الإنتاج القومى. هاتان الظاهرتان موضع النقد الشديد والشكوى المريرة من جانب الطبقة المتعلمة فى إتيوبيا ، ولا مراء فى أن تغيير الأوضاع لخير المجتمع الإتيوبى سوف يتحقق بنزع ملكية المساحات الشاسعة من الأرض التى فى حوزة الكنيسة الإتيوبية .

(خامسا) مواصلة سياسة التوسع فى إنشاء شبكة الطرق الحديثة مما يؤدى إلى ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض ورفع الكفاية الإنتاجية وإمكان تصريف المنتجات ، فضلا عما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من استغلال مساحات واسعة مازالت مهملة لصعوبة الوصول إليها بسبب طبيعة البلاد الجبلية .

٣ — الصناعة

لا تمثل الصناعة سوى جزءا صغيراً للغاية فى الاقتصاد القومى الإتيوبى الأمر الذى يدل عليه أن نصيبها من المنتج القومى البالغ ١٦٨٦ مليونا من الريالات الإتيوبية [١] عام ١٩٥٨ لم يتجاوز ١٥٧ مليونا أى مايعادل ٩,٤٪ ، ويبدو أن الرقم الخاص بها يشتمل على الحرف اليدوية كما أنه يتسم بقدر من المغالاة نظرا لعدم دقة الإحصائيات التى تنشرها المصادر الرسمية أو شبه الرسمية .

---

(١) الدولار الإتيوبى = ٤٠ سنت (الولايات المتحدة الأمريكية) .
٧ دولار إتيوبى = جنيه استرلينى .

ويرجع تأخر الصناعة إلى أسباب واعتبارات منبعثة من ظروف البلاد الطبيعية والسياسية والاجتماعية ، ونذكر منها :

(أولا) صعوبة المواصلات الداخلية بسبب طبيعة البلاد الجبلية وعدم صلاحية الأنهار للملاحة . وتبدو أهمية هذا العامل بصورة أشد وضوحا فى حالة الثروة المعدنية إذ تصبح عملية التنقيب كثيرة الكلفة مما يقلل — إلى جانب اعتبارات أخرى — من إمكانيات استغلالها على نحو اقتصادى سليم .

(ثانياً) عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنشاء الصناعى بسبب عدم إقبال أهل البلاد على هذا القطاع من الاقتصاد القومى نتيجة شكهم فيه ، وضآلة المدخرات نظراً للفقر الذى يسود الأغلبية الساحقة من السكان . هذا فضلا عن أن أصحاب الدخول الكبيرة من الإقطاعيين يبددونها فى نواح غير إنتاجية على ماسبق لنا الحديث عنه . ولم يستطع رأس المال الأجنبى أن يلعب دوراً بارزاً وبخاصة فى مجالات الاستغلال المعدنى والمرافق العامة نتيجة الارتياب الشديد الذى يساور النفوس من ناحية الأجانب وأطماعهم الاستعمارية . وهذا الارتياب الذى ما زال على قوته وحدته تفسره العزلة الطويلة التى عاشت فيها البلاد فضلا عن المحاولات التى بذلت لاستعمار البلاد وبخاصة من ناحية إيطاليا والتى بلغت ذروتها حين احتلتها فى عهد النظام الفاشى الذى أقامه موسولينى .

(ثالثاً) نقص الخبرة الفنية نظرا إلى قصور التعليم بشكل واضح . ولم يبدأ استخدام الخبراء الأجانب على نطاق واسع نوعا إلا فى السنوات الأخيرة .

(رابعاً) عدم توافر الوقود . فإنتاج الكهرباء لم يتجاوز ٧٢٫٥٦ مليون كيلوات ساعة فى عام ١٩٥٧ . كما أن الأبحاث التى تجرى منذ سنوات لم تسفر بعد عن كشف مـــوارد بترولية كافية صالحة للاستغلال التجارى . وتستورد البلاد من الخارج حاجتها من الفحم والبترول ومشتقاته .

خواص الصناعة فى اثيوبيا

ويلاحظ على الصناعة فى إتيوبيا وإريتريا ، كما هو الشأن فى البلدان المتخلفة بوجه عام ، الأمور التالية :

١ — صغر حجم الغالبية الساحقة من المشروعات الصناعية. والواقع أن عبارة «المنشئات الصناعية industrial establishments » الواردة فى الإحصائيات التى تذيعها المصادر الرسمية لاتعدو أن تكون حرفا يدوية تجرى ممارستها فى ورش أدخلت عليها بعض المعدات والأساليب الحديثة .

٢ — البساطة النسبية التى تتصف بها العمليات والأساليب المستخدمة فى الصناعة .

٣ — تركز الجانب الأكبر من المصانع والمنشئات الصناعية فى العاصمة وعدد قليل من المدن الرئيسية أو فى الجهات المحيطة بها والمجاورة لها . وهذه ظاهرة طبيعية حيث يعظم الطلب فى أمثال هذه المناطق على منتجات الصناعة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة نسبياً فيها ، ووجود طبقة بورچوازية من موظفى الحكومة والشركات والمشتغلين بالتجارة والنقل ، هذا فضلا عن كثرة الأجانب بالمدن ، وإقامة الأعيان من الإقطاعيين وأمثالهم وبخاصة فى العاصمة حيث مستوى الحضارة أعلى منه فى الريف .

٤ — ويلاحظ أنه نظرا لعزوف أهل البلاد عن ميدان الصناعة الذى يتطلب كفاءة فنية وروحا عالية من الإقدام والمخاطرة ، ونظرا لعدم توافر المدخرات الساعية وراء الاستثمار والفائضة عن حاجة الزراعة مثلا ، قام معظم المشروعات الصناعية على أيدى الأجانب المقيمين فى البلاد وبفضل رأس المال الأجنبى (مما سنعرض له فيما بعد) .

٥ — إشتراك الحكومة على نحو مباشر فى عملية الإنشاء الصناعى محاولة منها لسد الفراغ الناجم عن عدم وجود رأس المال المحلى وقلة ورود رأس المال الأجنبى . وهذا الاجراء نلقى مثيلا له وعلى نطاق أوسع بكثير فى عدد من البلدان الحديثة الآخذة بأسباب النهوض الصناعى .

التعدين

مازالت حقيقة الثروة المعدنية مجهولة إلى حد بعيد حيث لم تجر أبحاث دقيقة وافية للكشف عنها وتعرف مواطنها وتقدير إمكانياتها من حيث المقادير والاستغلال . فالظروف السياسية التى مرت بها البلاد خلال تاريخها الطويل بما صحبها من ضعف الأمن والاستقرار الداخليين ، وروح الشك التى تملأ النفوس من ناحية الأجانب سواء أكانوا من التجار أم من رجال الأعمال ، وعدم اهتمام الحكومة الوطنية بشئون الثروة المعدنية بسبب التخلف العام الذى سيطر على المجتمع — كل ذلك كان من العوامل التى حالت دون إفساح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية لممارسة هذا النشاط ، بخلاف الحال فى عدد من البلدان الإفريقية الأخرى مثل اتحاد جنوب إفريقية والكنغو وروديسيا الشمالية وغانة وغيرها حيث سار استغلال الثروة المعدنية بخطوات واسعة نظراً لوجود أقليات بيضاء كبيرة وذات نفوذ من جهة ، ولأن السيطرة السياسية على تلك البلاد وفرت كافة التسهيلات للشركات الأجنبية المشتغلة بشئون التعدين ، وإن كنا نبادر إلى القول أن الاستغلال التعدينى فى تلك البلاد كان لحساب الأقلية البيضاء المستوطنة بالبلاد أو للاحتكارات الأجنبية ولم يكن لحساب أهل البلاد أنفسهم ولما فيه خيرهم الحقيق . ويضاف إلى العوائق القائمة فى وجه استغلال هذا القطاع من الاقتصاد القومى صعوبة المواصلات الداخلية مما أشرنا إليه فى أكثر من موضع .

ويوجد الذهب فى سيدامو ووليجا Wollega وجوجام ، إلا أن أساليب الاستخراج بدائية ومن هنا نجد الإنتاج قليلا جداً إذ لم يتجاوز ٤٢٧٩٩ أوقية فى عام ١٩٥٨ . ويلاحظ أنه من القرض الذى قدمه بنك التصدير والاستيراد بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٦[١] اشترت الحكومة الاتيوبية عام ١٩٥١ بعض الآلات الحديثة لاستخراج الذهب فى المناجم التى تملكها ، غير أن التنفيذ تعطل عمداً ، ويشك فى أن لبعض كبار الموظفين المسئولين دخلا فى ذلك إذ يبدو أن لهم مصلحة فى الابقاء على الأوضاع العتيقة السائدة بدون تغيير ، فلم يتعاونوا مع الخبراء الأجانب الذين جىء بهم لهذا الغرض ، وأهملوا استيراد قطع الغيار اللازمة .

وفى أكتوبر من عام ١٩٥٣ جرت محاولة لإنقاذ المشروع فتكونت « لجنة التعدين الاتيوبية الامبراطورية » برأس مال قدره مليونان من الريالات الاتيوبية وبرئاسة وزير المالية فى ذلك الحين ماكونن هابتولد Makonen Habtewlod . ولكن الرجل لم يكن متحمسا للأمر ، بل لعل الأقرب إلى الواقع أنه كان يضع مختلف العراقيل فى سبيل التنفيذ بالرغم من أن زيادة الانتاج من الذهب مما يعود على البلاد بفوائد جمة سواء بتصدير جانب منه إلى الأسواق الخارجية أو ببيعه فى الداخل ، وفى هذا خير للخزانة إذ تحصل على الرسوم المفروضة على هذا المعدن .

---

(١) سنتحدث عن القروض التى حصلت عليها الحكومة الإتيوبية فى موضع قادم من هذا الفصل .

وإذ لم تستطع اللجنة الاضطلاع بواجبها تقرر حلها بعد قرار إنشائها بعامين .

ومن المعادن المعروفة الآن الميــــكا mica على مقربة من بلدة نجو Neggo فى مقاطعة وليجا ، والرخام ، والملح الصخرى فى صحراء دانــكاليا وعلى مقربة من ميجا Mega على حدود كينيا وقد بلغ إنتاجه ٢٣٠٫٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٧ ، وكذلك الزنجفر cinnabar . وهناك مقادير من فحم الليجنيت فى وليجا وأجزاء من إقليم شوا وأيضاً فى منطقة بحيرة تانا ، كما نلتقى البلاتين فى المقاطعة الأولى . وعلى مقربة من هرر Harar أكتشف الجرافيت وهو من نوع جيد ولـكن لم تتخذ حتى الآن التدابير للتوسع فى استخراجه . ويقال أيضاً إن فى جبال تشرشر Chercher الواقعة فى الجانب الغربى من هرر رواسب من النحاس والزنك .

وتجرى الأبحاث على أملاح الصودا فى سهول دنـكاليا بالقسم الشمالى من البلاد . وفى السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام من جانب الشركات الأجنبية بالتنقيب عن البــترول ، فحصلت شركة سنكلير Sinclair الأمريكية على امتياز لهذا الغرض وأنفقت حوالى عشرة ملايين دولار ولـكنها أعلنت فى عام ١٩٥٧ أنها لم تتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية . وكذلك منح امتياز البحث عن البترول فى أوجادين إلى إحدى الشركات الألمانية . ولا تقف الأبحاث البترولية عند حد إتيوبيا فحسب بل وتمتد إلى إريتريا أيضاً .

وما من شك أن تطور الزراعة والصناعة والنقل على الأسس الحديثة

يتطلب بذل المزيد من الجهد من أجل توفير القوة المحركة سواء من الفحم أو البترول وهذا بخلاف الكهرباء التى يمكن توليدها من المساقط المائية الكثيرة فى البلاد .

والواقع أن الكشف عن الثروة المعدنية الدفينة والتوسع فى استغلال المعادن المعروفة الآن لم يلقيا الاهتمام بالدرجة الكافية . وفى مقدمة مايتعين عمله الاستعانة بالخبراء والإخصائيين على أوسع نطاق ممكن سواء من طريق الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أو باستقدامهم من الدول التى ليست لها أهداف سياسية من وراء الخبرة الفنية التى تقدمها . ولا مفر من قيام الحكومة الإتيوبية بدور إيجابى مباشر فى عمليات التنقيب والاستغلال بإنشاء هيئات عامة لهذا الغرض أو بالاشتراك مع الشركات الأجنبية بشكل لا يضر الاقتصاد القومى . وتستطيع الحكومة الحصول على الأموال اللازمة إما من مواردها فإن قصرت فبطريق الاقتراض لهذه الأغراض الإنتاجية .

الصناعات التحويلية الرئيسية

وأهم منتجات الصناعة التحويلية غزل ونسج القطن وعمل الأسمنت والسكر واستخراج الملح وصناعة السجاير ومواد البناء وقطع الأخشاب من الغابات وعمل الأثاث والأحذية وقطع الأحجار وصنع الكبريت والصابون وطحن الغلال وتجهيز البن .

ويلاحظ أن معظم الصناعات القائمة تعتمد على المواد الاولية المحلية

من الغابات والمحاجر والإنتاج الزراعى كالحبوب والزيوت النباتية . أما الصناعة القطنية فتستورد حاجتها من القطن الخام والغزل من الخارج ولهذا فمن الضرورى وضع برنامج لزراعة القطن على نطاق واسع كما سبق لنا القول . هذا وقد قامت إحدى الشركات الهولندية بإنشاء مزرعة لإنتاج قصب السكر ومصنع لتكرير السكر والمجال واسع أمام هذه الناحية .

حالة الصناعات والإنتاج الصناعى

والبيانات المنشورة عن الصناعة فى إتيوبيا غير وافية وتفتقر إلى الدقة لأسباب نذكر منها :

١ ـــ ضعف الأجهزة الإحصائية من الناحية الفنية لقلة عدد الأيدى العاملة فيها من ذوى الاختصاص والكفاية ، وضآلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض .

٢ ـــ تضارب الأرقام بشكل يلفت النظر مما يؤكد عدم الدقة فى جمع البيانات ومن ذلك مثلا ذكر أن عدد المنشآت الصناعية كان ١٧٢ فى عام ١٩٥٤ طبقاً لإحصاء نشرته وزارة التجارة والصناعة ، ولكن الوزارة الأخيرة ذكرت فى إحصاء آخر عن عام ١٩٥٥ أن عدد تلك المنشآت كان فى تلك السنة ١٣٦ فقط .

٣ ـ بعض الإحصائيات يشمل إريتريا والبعض الآخر يستبعدها مما يجعل من العسير الحصول على صورة واضحة عن حالة الصناعة فى البلاد كلها .

٤ — إن جانباً من الإنتاج الصناعى مصدره الحرف البدائية الصغيرة التى تشبع الحاجيات المحلية وبخاصة فى القطاع الريفى والمدن الصغيرة . وهذا الانتاج لا تتضمنه الإحصائيات الرسمية المنشورة .

٥ — نفور الصناع الوطنيين من الإدلاء بالبيانات اللازمة إما بسبب الجهل وإما نتيجة الشك فى الإجراء المطلوب منهم خشية أن يكون وسيلة لفرض مزيد من الأعباء المالية .

٦ — ميل الجهات الرسمية إلى المبالغة فى ثمار الإنتاج الصناعى رغبة منها فى إعطاء الرأى العام العالمى فكرة أضخم من الحقيقة عن التقدم الصناعى وارتفاع مستوى المعيشة والأخذ بأسباب الحضارة الحديثة .

٧ — صعوبة الحصول على بيانات صحيحة فيما يتعلق بالأجور والمرتبات.

٨ — ومن الملاحظ أن الكثير من الأرقام التى تنشرها الهيئات الرسمية لا تزيد عن كونها تقديرات لا تمثل الحالة القائمة فعلا ، بل إن وزارة التجارة والصناعة ذاتها أشارت لمناسبة الإحصاء الذى نشرته عام ١٩٥٦ بأنه لا ينبغى وصف البيانات الواردة فيه بالدقة .

ولقد قامت وزارة التجارة والصناعة بأول مجهود عام لبيان مركز الصناعة الإتيوبية وذلك عن السنوات الممتدة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ ، ونشرت النتائج فى مارس من عام ١٩٥٦ . وطبقا لهذا الإحصاء زاد عدد المنشئات الصناعية من ١٠٧ إلى ١٧٢ كما ارتفع عدد المستخدمين فيها من ٧٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ خلال الفترة ذاتها[١] ومن العدد الأخير

---

(١) بما فى ذلك الكهرباء إلا أن التعدين والانشاء مستبعدان من هذا البيان.

حوالى ٥٠٠ من الأجانب يشغلون المراكز الرئيسية نظرا على مايبدو لعدم توافر من يشغلها من أبناء البلاد من جهة كما ترجع هذه الظاهرة من جهة أخرى إلى أن معظم المشروعات وبخاصة الكبيرة والمتوسطة منها أقامها الأجانب . وكانت قيمة المبيعات الكلية من إنتاج الصناعة ٤٤ر٦ مليونا من الريالات الإتيوبية عام ١٩٥٤ مقابل ٢٨ر١ مليونا عام ١٩٥١[١] . وأكبر بند فى هذه المبيعات تمثله الصناعات الغذائية والنباتية كالزيوت النباتية والدقيق والسكر وحفظ الطماطم ، وكانت نسبته ٣٧٪ .

إنتاج بعض المصنوعات الرئيسية

السنة	السكر	غزل القطن	الاسمنت	البيرة	السجاير
	(بآلاف الاطنان)			آلاف الهيكتو لترات	(بالملايين)
١٩٥٢	—	٠ر٧	١٠	٦	٨٣
١٩٥٤	٣	١ر٧	١٣	١٥	١١٢
١٩٥٥	١٧	—	٢٢	١٣	١٢٨
١٩٥٦	١٨	٢ر٣	٢٧	١١	١٨٦
١٩٥٧	٣٠	٣ر٥	٢٢	٥	٢٣٥

(١) باستثناء التعدين والإنشاء .

وبلغ الإنتاج عام ١٩٥٧ من الكهرباء ٧٢ر٥٦ مليون كيلوات ساعة (منها ٣٣ر٠٦ من المحطات المائية ٣٩ر٥ من الحرارية) ويقدر المتوسط بالنسبة إلى الفرد بحوالي ٤ كيلوات ساعة في السنة(١) مقابل ١٦ في تنجانيقا ، ٢٧ في أوغنده. ولقد تقدم إنتاج الكهرباء في السنوات الأخيرة بسبب التوسع في المرافق العامة. وتستورد إتيوبيا الوقود المعدني وبلغ متوسط الوارد من البترول ومشتقاته خلال الفترة (١٩٥٥-١٩٥٧) ٦ر٦(٢) مليون من الدولارات الامريكية أي مايعادل ١٠٪ من واردات البلاد الكلية عام ١٩٥٤ .

ويليه البند الخاص بصناعة النسج ويمثل الثلث تقريباً في السنة الأخيرة ذاتها. وطبقاً لإحصاء وزارة التجارة والصناعة المشار إليه يتراوح متوسط أجر العامل بين ٦٠ ، ٨٠ من الدولارات الأمريكية في العام (من ٢١ إلى ٢٨ جنيه مصرى) . وبالرغم من ضآلة هذا الرقم بالقياس إلى مانلقاه في البلدان المتقدمة صناعياً إلا أنه أكبر بكثير من مستوى المتوسط السنوى للدخل في البلاد . إلا أن أجور العمال والموظفين الأجانب الذين يعملون في الصناعة الإتيوبية أعلى من ذلك بكثير فقد يزيد الأجر مابين عشر مرات وخمس عشرة مرة عن أجر الإتيوبي ، وهذه

---

(١) هذا المتوسط الذى قدرته الأمم المتحدة على أساس أن عدد السكان يقرب من ٢٠ مليون نسمة. وقد سبق أن عارضنا هذا الرقم ورأينا أنه لايتجاوز ١٣ مليونا مما يرفع نسبة المتوسط قليلا عن الرقم المشار إليه .

(٢) مقابل ٤٠ر٨ في حالة كينيا وأوغنده وتنجانيقا مما يشير إلى ضعف التطور في إتيوبيا .

الظاهرة لاتختلف عن الأحوال السائدة فى البلدان الإفريقية الأخرى مثل الكنغو وروديسيا وكينيا واتحاد جنوب إفريقية .

والأرقام التالية والتى نشرتها الأمم المتحدة أخيرا بالاستناد إلى البيانات التى تذيعها الحكومة الإتيوبية (١) توضح هيكل النظام الصناعى خلال الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٦ :

(١) يلاحظ التفاوت فى بعض الأرقام الواردة بالجدول عما تورده المصادر الأخرى .

هيكل النظام الصناعى خلال الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٦

السنة	عدد المنشآت الصناعية	عدد المستخدمين (بالألف)	مجموع الأجور والمرتبات (ملايين الريالات الاتيوبية)	القوة المحركة (بالألف حصان بخارى)	قيمة الإنتاج الكلية (ملايين الريالات الإتيوبية)	قيمة الإنتاج الصافية (ملايين الريالات الإتيوبية)
١٩٥١	١٠٧	٧	٣	١٨ر٨	٢٧ر٧	٨ر٣
١٩٥٣	٦٨	١٠	٥	—	٣٢ر٩	١٣
١٩٥٤	٧١	١١	٧	٢٠	٣٦ر٦	١٤ر٥
١٩٥٥	٦٨	١٢	٧	٢٦ر٧	٤٨ر١	٢٠ر٧
١٩٥٦	٦٤	١٤	٨	٢٧ر٦	٥٣ر١	٢٤ر٨

تشجيع رأس المال الأجنبى

وبالرغم من عدم توافر البيانات الدقيقة عن جنسية رأس المال الأجنبي المستثمر فى الصناعة إلا أنه يمكن القول بأن ٩٠ ٪ منه فى إريتريا إيطالى ، ومعظمه فى أديس أبابا يونانى وأرمنى . وتعتبر شركة A. Besse الفرنسية أكبر مؤسسة تشتغل بالاستيراد كما أنها أكبر منشأة لمعالجة البن والحبوب . وثمة شركة سويسرية إسرائيلية تقوم بأعمال تعبئة اللحوم والحفظ والتبريد فى أسمرة وطلبت فى السنوات الأخيرة منحها تسهيلات مماثلة فى دير داوه. هذا وتستثمر رؤوس أموال يوغوسلافية فى امتياز لقطع الأخشاب ونشرها وإعدادها من الغابات الموجودة فى جما Jimma ، وفى مشروع لتحسين ميناء عصب . أما أهم الاستثمارات الأمريكية فتمثلها شركة سنكلير التى قامت بالتنقيب عن البترول فى بعض المناطق .

وعمدت الحكومة الإثيوبية إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية فصدر القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ « بيان بسياسة تشجيع استثمار رأس المال الأجنبى فى إثيوبيا[١] » ويشتمل على التسهيلات الرئيسة الآتية :

(أولا) إعفاء المشروعات الجديدة من ضريبة الأرباح لمدة خمس سنوات منذ بدء الإنتاج .

(ثانياً) إعفاء ما تستورده من آلات ومعدات من الرسوم الجمركية .

(ثالثاً) حريتها فى قبول المشاركة من جانب رأس المال الوطنى أو رفضها .

---

(١) Statement of Policy for the Encouragement of Foreign Capital Investment in Ethiopia

(رابعاً) إباحة إخراج الأرباح والفوائد فى حدود مقررة .

(خامساً) السماح بإعادة رأس المال الأصلى المستثمر بالتدريج .

إلا أن هذه المغريات لم تفلح فى اجتذاب مقادير كافية من رؤوس الأموال الأجنبية بسبب العقبات التى ما زال يواجهها الاستثمار من جهة وتواجهها البلاد من جهة أخرى . ونذكر من هذه العقبات :

١ — ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض مستوى المعيشة مما يعرقل إقامة صناعات إقليمية تستطيع الوقوف على أقدامها فى وجه المنافسة الأجنبية .

٢ — ضعف الإدارة الحكومية وانتشار الرشوة فيها إلى غير ذلك من المساوىء ؛ ويتجلى هذا فى الصعاب التى يلقاها أصحاب الأعمال الأجانب فى الحصول على التراخيص اللازمة .

٣ — عدم وجود قانون سليم ودقيق للشركات لتنظيم أعمالها .

٤ — صعوبة الالتجاء إلى القضاء بسبب الافتقار إلى قانون مدنى منظم ، فضلا عن بطء الإجراءات إذ تظل القضايا مدداً طويلة مما لا يتفق مع طبيعة النشاط الاقتصادى السليم .

٥ — عدم السماح للأجانب بتملك الأرض التى تقام عليها المشروعات الصناعية ، وإن جاز لها أن تستأجرها لفترة طويلة .

٦ — روح الشك السائدة فى البلاد تجاه الأجانب والاستثمار الأجنبى وقد أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق .

٤ — التجارة

بالرغم من أن الحبشة كانت تصدر بعض المنتجات الزراعية والحيوانية إلا أن التجارة ظلت عنصراً قليل الأهمية جدا فى اقتصادها القومى ، ويرجع ذلك إلى أسباب طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة نقتصر على الإشارة إلى أشدها أثرا فى حالة التأخر الذى اتسمت به التجارة :

(أولا) تقوم الزراعة وهى عماد اقتصاديات البلاد الرئيسى على مجرد إشباع الحاجيات المحلية لأهل الريف بصفة خاصة ، فيما عدا البن الذى ما يزال من النباتات البرية . وسبق أن ذكرنا أن نسبة ما يبادله الفلاحون من إنتاجهم لا يتجاوز ١٠٪ ، وبذلك كان التبادل ضيق النطاق إلى درجة بعيدة بين القطاع الزراعى من جهة والمناطق المدنية والأسواق الخارجية من جهة أخرى . وفضلا عن ذلك فإنه بالرغم مما درجت عليه البلاد من استيراد مقادير محدودة من المنسوجات الرخيصة والسكر مثلا كان أهل الريف والأقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية يعتمدون فى كسائهم على المواد النباتية والحيوانية التى تتوافر لهم .

(ثانياً) نظراً لانحطاط مستوى المعيشة وانخفاض الدخول فى صفوف الغالبية الساحقة من السكان ، إلى جانب التخلف الاجتماعى البعيد المدى والعزلة عن المؤثرات الحضارية التقدمية ، كانت

مطالب الأهلين من السلع المصنوعة وما فى حكمها محدودة للغاية . والمعروف أنه كلما ارتفع المستوى المادى والاجتماعى للجماعات البشرية تعددت حاجياتها وتنوعت وصار من المتعين إشباعها ، الأمر الذى يترتب عليه نشاط فى القطاع التجارى من داخلى وخارجى . والواقع أنه فى ظل الظروف العادية التى تسود المجتمع فى فترة معينة يعكس النشاط التجارى إلى حد كبير مدى التطور الاقتصادى والاجتماعى .

(ثالثا) تأخر الصناعة بشكل واضح وإغفال الأعمال والمنشآت العامة ، وهذه كلها تمثل ظاهرة استمرت إلى عهد قريب ونتيجة لهذا لم تنشأ حاجة كبيرة إلى استيراد الكثير من العدد والآلات والوقود والمواد الأولية والسلع شبه المصنوعة بما يتطلبه فى العادة النشاط فى أمثال هذه المجالات ، وهو مايسهل أن نلاحظه بمراجعة أرقام الواردات بالنسبة إلى البلدان التى تسير قدما فى طريق الخروج من دائرة تخلفها الاقتصادى والاجتماعى . وانحطاط الصناعة معناه عدم وجود سلع صناعية تستخدم لأغراض التبادل الداخلى أو للتصدير ، وهذا يخالف مانلقاه فى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة واتحاد جنوب إفريقية مثلا حيث يلعب الإنتاج الصناعى دوراً تتزايد أهميته بالتدريج فى التجارة الخارجية . وكذلك فإن عدم استغلال الثروة المعدنية فى الحبشة يفسر ضعف تجارة الصادر وهنا نلمس الفارق الكبير الواضح بينها وبين عدد من البلدان الإفريقية الأخرى مثل اتحاد جنوب إفريقية والكنغو واتحاد إفريقية الوسطى والتى يمثل الإنتاج المعدنى نسبة عالية من صادراتها .

(رابعا) سوء حالة المواصلات الداخلية جعل من الصعب نقل المنتجات الزراعية والحيوانية من مواطنها إلى حيث تجرى مبادلتها فى المناطق المدنية أو إعدادها للتصدير إلى الخارج . ويضاف إلى ذلك عامل لايقل أهمية ، ذلك أنه إلى حين قيام الاتحاد الفيدرالى بين إتيوبيا وإريتريا عام ١٩٥٢ ظل البلد الأول محروما من منفذ على البحر يقع ضمن حدوده ويخضع لسيادته ، وكان الطريق الوحيد للتجارة مع العالم الخارجى (باستثناء البلدان الإفريقية المجاورة) الخط الحديدى الممتد من أديس أبابا إلى چيبوتى .

(خامسا) لم تتمتع الحبشة خلال فترات طويلة من تاريخها بالاستقرار والأمن الداخليين ، فسلطان الحكومة المركزية لم يكن قويا دائما بحيث يشمل البلاد كلها ، وكانت الأقاليم تتمتع بسلطات واسعة ، وكثيرا مانشبت الحروب والثورات الدخلية كما كانت عصابات قطاع الطرق منتشرة وتبث الرعب . كل ذلك حال دون استقرار الأمن ، الأمر الذى يعتبر من العوامل الأساسية التى لابد منها لنشاط التجارة وازدهارها .

(سادسا) وأخيرا وليس آخراً ، نذكر مايتصف به الأمهريون بصفة خاصة من عدم الميل إلى مزاولة التجارة أو امتهانهم لها وذلك وليد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مروا بها ، ولذلك فإن معظم التجارة وحتى تجارة التجزئة فى أيدى العناصر الأجنبية .

لهذه الاعتبارات جميعا كانت تجارة الحبشة الخارجية قليلة جدا ،

سواء بصورة مطلقة من حيث الحجم والقيمة أو بالقياس إلى البلدان المجاورة مثل كينيا وأوغنده والسودان . وكانت أهم الصادرات البن والحبوب والجلود وعسل النحل ، أما الواردات فاقتصرت على المنسوجات الرخيصة . ويقدر المتوسط السنوى للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) قبل الغزو الإيطالى بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليونا من الريالات الاتيوبية .

فترة الاحتلال الإيطالى :

وكان للفترة التى احتل الطليان فيها البلاد أثر واضح فى خلق ظروف تعاون على نشاط التجارة كنتيجة مباشرة للعمل على استغلال موارد البلاد وضمان استتباب الأمن ، فوجهوا اهتمامهم إلى إنشاء شبكة واسعة النطاق وحديثة من الطرق ، كما بدأوا فى تنفيذ طائفة من المشروعات الصناعية والأعمال العامة ، ولهذا فليس من الغريب أن تزيد الواردات بنحو ثلاثين ضعفا بالقياس إلى ما كان عليه الحال قبل الغزو وهذا نتيجة استيراد مقادير كبيرة من السلع الرأسمالية والاستهلاكية .

النشاط بعد عودة الحكم الوطنى :

ومنذ تخلصت البلاد من السيطرة الأجنبية وعاد الحكم الوطنى إليها تضافرت طائفة من العوامل كان لها أثرها الملحوظ فى تقدم التجارة الخارجية للبلاد . ففى عام ١٩٤٥ مثلا بلغت قيمة الصادرات والواردات ٣٨٫١ ، ٣٦٫٢ مليونا من الريالات الاتيوبية وهذا يعادل ثلاث أو

أربع مرات المتوسط السنوى قبل الغزو . واطرد التقدم فى السنوات التالية كما يتضح من البيان التالى :

التجارة الخارجية (بملايين الدولارات الأمريكية) فى الفترة ٥٠/١٩٥٨

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٥٠	٢٧	٣٠
١٩٥١	٤٤	٣٨
١٩٥٢	٤٦	٤٥
١٩٥٣	٦١	٥٥
١٩٥٤	٧٠	٦٣
١٩٥٥	٦٢	٦٥
١٩٥٦	٦٣	٦٧
١٩٥٧	٧١	٦٧
١٩٥٨	٨٣	٦٧ (تقدير)

وإذا جعلنا الرقم القياسى ١٠٠ لعام ١٩٥٣ فإن الأرقام القياسية الآتية توضح الحالة فى اثيوبيا (عدا إريتريا) خلال الفترة السابقة ذاتها:

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٥٠	١٢٠	٨٤
١٩٥١	١٢٩	١٠٥
١٩٥٢	١٣٨	١٠٧
١٩٥٤	١٠٠	١٢١
١٩٥٥	١١٧	١٠٥
١٩٥٦	١١٢	١٢٠
١٩٥٧	١١٦	١١٨
١٩٥٨	١٢٠	١١٦

أما العوامل التى أدت إلى زيادة حجم التجارة الخارجية فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

١ — أنشأ الإيطاليون شبكة من الطرق طولها ٤٠٠ ميل ونصفها مغطى بالقار والمكدام . هذه الطرق الحديثة بالإضافة إلى ماأنشأته منها الحكومة الاتيوبية خلال السنوات التالية فتحت البلاد لأول مرة أمام التجارة فصار فى الإمكان نقل منتجات المناطق البعيدة إلى الأسواق بقصد التصدير ، كما سهل توزيع السلع المستوردة فى داخلية البلاد . إلا أن المجال مايزال فسيحا ، ذلك أن المواصلات الجيدة قاصرة عن مواجهة الحاجيات الحقيقية للبلاد .

٢ — ترتب على الإجراءات التى اتخذت لزعزعة النظام الإقطاعى السائد فى البلاد من أقدم العصور أن خفت الأعباء المالية المفروضة على الفلاحين ومهدت الطريق إلى رفع مستوى المعيشة . وساعد على التحسين الاجتماعى إقامة نظام إدارى وقانونى حديث نوعا .

٣ — تميزت سياسة الحكومة الإتيوبية فى السنوات الأخيرة بتشجيع نسبى نحو قيام الصناعات المختلفة ، والتوسع فى بناء الطرق وإقامة المنشآت العامة كالمبانى والمدارس والمستشفيات وإنشاء محطات توليد القوة الكهربائية . هذه السياسة الإصلاحية تطلبت ازدياد الواردات من السلع والمعدات والمواد اللازمة لتنفيذها ، كما أن ازدياد محصول البن وتكوين عدد من الشركات الأجنبية التى تقوم بعمليات إعداد الجلود على اختلاف أنواعها ، كل ذلك بدا أثره فى ارتفاع أرقام الصادرات كما سنوضح فيما بعد .

٤ — ازدياد عدد الأجانب الذين أخذوا يتوافدون على البلاد للإقامة فيها والاشتغال بالصناعة والتجارة فضلا عن الأعداد الوفيرة من الخبراء والمستشارين. هذا العنصر له مطالبه وحاجياته التى تتفق مع ارتفاع مستواه الحضارى، وهذا بخلاف الدخول الكبيرة الذى يحصل عليها والتى تتيح له إشباع مطالبه سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو السلع المستوردة من الخارج.

٥ — الإصلاحات المالية التى أدخلت فى البلاد فطبق نظام جمركى جديد أكثر مرونة واستخدمت عملة جديدة سنة ١٩٤٥ لتيسير التعامل.

٦ — الاتحاد الفيدرالى مع إريتريا ترتب عليه اتساع منافذ التجارة الخارجية فلم يعد الأمر مقتصراً على ميناء جيبوتى وإنما أمكن استخدام مينائى عصب ومصوع الواقعين على ساحل البحر الأحمر.

٧ — تكوين عدة شركات أجنبية تشتغل بشئون التصدير والاستيراد ولها خبرتها الواسعة فى الأسواق العالمية.

ملاحظات على التجارة الخارجية لإثيوبيا

أول مايلفت النظر حين مراجعة بنود التجارة الخارجية الإثيوبية أنه بالرغم من السياسة الإصلاحية التى أخذت بها الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تنمية الاقتصاد القومى مازالت الصادرات طابعها عدم التنوع بحيث لا تختلف من حيث النوع اختلافا يذكر عما كان عليه

الحال من قبل ، الأمر الذى يرجع إلى عدم إدخال زراعات جديدة يصلح إنتاجها للتصدير مثل القطن ، أو الكشف عن مصادر الثروة المعدنية واستغلالها ، أو إقامة عدد من الصناعات الجديدة التى تستطيع أن تشق منتجاتها طريقا لها فى الأسواق الأجنبية . وهذه الظاهرة تخالف مانلقاه فى كثير من البلدان الإفريقية الأخرى كما حدث فى حالة الفول السودانى بالسنغال واستخراج زيت النخيل فى نيجيريا واليورانيوم فى اتحاد جنوب إفريقية والنحاس فى روديسيا الشمالية والكنغو، بل إن تقدم الزراعة فى كينيا والذى أدى إلى زيادة ظاهرة فى تجارتها الخارجية يفوق كثيرا ماتحقق فى إتيوبيا . ولهذا يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة إن إتيوبيا من البلدان التى تعتمد فى تجارتها الخارجية على محصول واحد وهو البن الذى يمثل ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات الكلية كما يتضح من البيان التالى (بملايين الريالات الإتيوبية) :

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات من البن	نسبة صادرات البن (٪)
١٩٥١	١٠٩ر٧	٥٦ر٥	٥١ر٥
١٩٥٢	١١٢ر١	٥٨ر٨	٥٢ر٨
١٩٥٣	١٤٧ر٨	٨٣ر١	٥٦ر٢
١٩٥٤	١٧٢ر٢	١١٢ر٤	٦٥ر٢
١٩٥٥	١٥١	٨٥ر٣	٥٦ر٥
١٩٥٦	١٥١ر٩	٨١ر٨	٥٣ر٨
١٩٥٧	١٧٦ر٣	١١٨ر٩	٦٧ر٥

وإذا استثنينا سنة ١٩٥٦ فإن الرقم القياسى لصادرات البن زاد من

٧٣ سنة ١٩٥٠ إلى ١٢٦ سنة ١٩٥٨ (على أساس أن الرقم القياسى لعام ١٩٥٣ = ١٠٠). وترتب على الأزمة الكورية إزدياد سعر هذا المحصول ولكن الزيادة لم تكن كبيرة، ففى سنة ١٩٥٤ كان السعر أعلى منه قبل الأزمة بنسبة ٢٥ ٪ ثم أخذ يهبط فيما بين عامى ١٩٥٤، ١٩٥٨ إلا أن القيمة النقدية لم تقل بسبب التوسع فى الإنتاج حيث ارتفع رقم الأخير من ٣١٫٠٠٠ طن سنة ١٩٥٠ إلى ٤٨٫٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨.

ولعل تخلف الاقتصاد الإتيوبى كما تعبر عنه التجارة الخارجية يمكن أن يبدو بصورة أوضح من الموازنة بين الأرقام الخاصة بإتيوبيا وكل من اتحاد جنوب إفريقية واتحاد روديسيا ونياسالاند، والبلدان الأخيران يعتمدان أساسا على الإنتاج المعدنى والصناعة التحويلية (بملايين الجنيهات الاسترلينية):

السنة	إتيوبيا		اتحاد جنوب إفريقية		اتحاد روديسيا ونياسالاند	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
١٩٥٦	٢٣٫٣	٢٣٫٩	٣٣١٫٦	٤٨١	١٧٨٫٩	٨٥٩٫٣
١٩٥٧	٢٨٫٢	٢٣٫٦	٣٧٠٫٠	٤٩٤٫٩	١٨٢٫٤	١٧٧٫٥
١٩٥٨	٢٤٫٣	٢٧٫٣	٣٩٠٫٥	٥٥٦٫٦	١٣١٫٤	١٥٧٫٦

وعلى أساس تقديرات السكان فى عام ١٩٥٨ فإن نصيب الفرد من مجموع التجارة الخارجية عبارة عن ٤ جنيهات فى إتيوبيا[١]، ٦٩ جنيها

(١) باعتبار أن عدد السكان ١٣ مليون نسمة.

فى اتحاد جنوب إفريقية ، ٣٦ فى اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ومن هذا نلمس مدى ضآلة هذا النصيب فى البلد الأول بصورة ظاهرة .

والظاهرة الثانية التى تسترعى النظر فى التجارة الخارجية خلال السنوات التالية لعام ١٩٥٠ تناقص أهمية الواردات من السلع الاستهلاكية مثل المنسوجات ، فهبطت من ٨٠ ٪ قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٥٠ ٪ سنة ١٩٥٠ ثم إلى أقل من الثلث عام ١٩٥٥ .

وفى الوقت نفسه زادت نسبة الواردات من السلع والمواد اللازمة لإشباع مطالب النقل والإنشاءات العامة والصناعة من ١٠ ٪ سنة ١٩٤٥ إلى ٣٥ ٪ سنة ١٩٥٦ .

التوزيع النسبي للتجارة الخارجية الإثيوبية مع المناطق النقدية المختلفة

المنطقة	متوسط ١٩٥٤ / ٥٧		١٩٥٤		١٩٥٧	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الإسترلينية	٢٩ر٢	٢٦ر٦	٣٠ر٩	٣٢ر٤	٢٧ر٤	٢٤ر٣
الدولارية	١٢ر٤	٢٨ر١	١٤ر٦	٣١ر٥	١١ر١	٢٨ر٢
بلاد التعاون الاقتصادى الأوربى غير الإسترلينية	٣٧ر٢	٣٤ر٣	٣٦ر٢	٢٨ر١	٣٤ر٧	٣٤ر٦
البلاد الشرقية (الاشتراكية)	١ر٨	٠ر٧	١ر٤	—	٢ر١	٢ر١
بلاد أخرى	١٩ر٤	١٠ر٣	١٦ر٩	٨ر١	٢٤ر٧	١٠ر٧

وإذا كانت الأرقام السابقة عن فترة قصيرة (أربع سنوات) تجعل من العسير أن تدل على اتجاهات واضحة فى العلاقات التجارية بين إتيوبيا والمناطق النقدية المختلفة ، إلا أنها توحى بالرغم من ذلك بهبوط يسير فى أهمية المنطقتين الإسترلينية والدولارية وغيرهما من بلدان أوربا الغربية وذلك من ناحية الواردات . وهذا الهبوط يعادله ازدياد نصيب عدد من البلدان الأخرى وبخاصة اليابان وكذلك دول أوربا الشرقية التى ارتفع الوارد منها من ٤ر١٪ إلى ١ر٢٪ . وفيما يتعلق بالصادرات حدث خفض يسير فى أهمية أسواق المنطقة الاسترلينية ويقابل ذلك زيادة فى الصادرات إلى دول أوربا الشرقية فارتفع نصيبها من صفر سنة ١٩٥٣ إلى ١ر٢ سنة ١٩٥٧ ، وهذه الزيادة الأخيرة آخذة فى الاطراد بعد الاتفاقات الخاصة بالمعونة الفنية والاقتصادية والتبادل التجارى التى أسفرت عنها زيارة الإمبراطور هيلاسلاسى إلى الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة .

ومن الأمور التى تلفت النظر ضآلة نسبة التجارة بين إتيوبيا والبلدان الإفريقية وهى الظاهرة التى نلمسها فى الدول المستعمرة أو التى كان للاستعمار رأى فى توجيه اقتصادياتها إذ نجد أن القسم الأكبر من تجارتها الخارجية مع البلاد المتقدمة صناعيا وليس مع البلدان المجاورة . وهذه الحقيقة تتضح من الجدول التالى عن اتجاه التجارة الخارجية الإتيوبية (بملايين الدولارات) فى السنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٧ .

اتجاه التجارة الخارجية الإثيوبية (بملايين الدولارات)

١٩٥٠ — ١٩٥٧

(ا) التجارة مع البلدان الإفريقية			(ب) التجارة مع جميع البلدان			نسبة (ا) إلى (ب) ٪		
الصادرات	الواردات	المجموع الكلى	الصادرات	الواردات	المجموع الكلى	الصادرات	الواردات	المجموع الكلى
٢٢	٢١	٤٣	٤٣١	٤٦٤	٨٩٥	٥,١	٤,٥	٤,٨

المشتغلون بالتجارة :

قلنا إن الأمهريين ينظرون بعين الاحتقار إلى حرفة التجارة ولهذا نجد أن الذين يسيطرون عليها مجموعة من الأرمن واليونانيين والعرب. وهناك عدة شركات أجنبية تشتغل بتجارة الجملة والتصدير والإستيراد فى أديس أبابا وغيرها من المراكز الرئيسية . ولقد نشرت وزارة التجارة والصناعة بيانا فى عام ١٩٥٥ ذكرت فيه أن عدد المصدرين والمستوردين ١٠٥ فى إتيوبيا ومثل هذا العدد تقريبا فى إريتريا . إلا أن البيان لايتضمن الشركات التى تزاول تجارة التجزئة فى البلاد . ويقدر عدد الوطنيين الذين يعملون فى ميدان التجارة بحوالى ٢٠٫٠٠٠ وهذا رقم ضئيل للغاية . فإذا أخذنا فى الاعتبار تخلف الصناعة أمكن القول بأن الطبقة البورجوازية التى تستمد قوتها المادية من غير الزراعة والوظائف الحكومية صغيرة من الناحية العددية وضعيفة من حيث القوة النسبية . وهذا يفسر السبب الذى من أجله لم تستطع أن تلعب دوراً له أهميته فى حياة البلاد السياسية والاجتماعية حتى الآن.

٥ — النظام المالى

طبقا للنظام الإقطاعى الذى ساد البلاد كان الفلاح يؤدى إلى صاحب الأرض سواء أكان الإمبراطور أم الكنيسة جزية تعادل ثلث المحصول أو أكثر ، إلى جانب العشور ، فضلا عن عدد متنوع من الرسوم التى كانت — بالرغم من صغرها — تمثل فى مجموعها عبئا ثقيلا على

الفلاحين . وكان حكام الأقاليم يقومون بجباية الجزية ويبعثون بها إلى الإمبراطور مع أشياء أخرى كالخيول والذهب والقماش ، إلا أنهم كانوا يقتطعون منها مايكفى لتغطية مصاريفهم ونفقة جيوشهم الخاصة وتكاليف الإدارة المحلية ، وهنا يتسع المجال أمام استغلال الفلاحين من جهة والدولة من جهة أخرى . ولا تتوافر البيانات الدقيقة عما كان يدخل إلى خزانة الحكومة المركزية قبل الغزو الإيطالى إذ كانت الضرائب تؤدى عينا حيث لم تكن البلاد فى جملتها تأخذ بنظام الاقتصاد النقدى ، وفى هذا لايختلف الحال فيها عنه فى المجتمعات البدائية المتأخرة . وتقدر Margery Perham فى كتابها Government of Ethiopia (ص١٩٥) إيرادات الحكومة فى السنة بما يعادل نصف مليون جنيه إسترلينى. وهو رقم هزيل . وانخفاض إيرادات الدولة ينعكس أثره فى ضعف وسائلها لإدارة دفة شئون البلاد ، وتقديم الخدمات التى يطلبها المجتمع. فليس من الغريب إذن أن نلمس قوة مركز الحكام المحليين . ويتنافس مع هذا القدر الضئيل من الإيرادات مصروفات الأسرة المالكة والجيش والمصاريف الإدارية الأخرى ، فإذا أدركنا قوة الأسرة المالكة أمكن أن نتصور القدر الباقى للمصروفات الأخرى وبالتالى المستوى الذى يمكن أن تكون عليه .

أما النظام المالى الحديث فقد أخذت به إتيوبيا بعد الحرب العالمية الثانية وبناء على التوصيات التى تقدم بها الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم واستخدمتهم لهذا الغرض ، فنظمت الضرائب ووضعت لها معدلات معينة ، وفرضت أنواع جديدة من الضرائب والرسوم ، كما ألغى الكثير من الرسوم الصغيرة المفروضة على الفلاحين . وكان إصلاح الجهاز

المالى ضرورة تفرضها الأعباء المتزايدة التى اضطلعت بها الحكومة فى ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أن أثر هذا الإصلاح مازال محدودا.

الميزانية العادية

وهذه تشمل الإيرادات والمصروفات العادية للدولة إلا أنه يلاحظ عدم وجود سياسة ثابتة لإعداد الميزانية . ولقد زادت الإيرادات كثيراً منذ ختام الحرب العالمية الثانية إذ ارتفعت من حوالى مائة مليون ريال إتيوبى سنة ١٩٤٥ إلى ١٧٥ مليونا فى السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ أى بنسبة ٧٥٪ ، وقدر الرقم الخاص بالسنة المالية التالية بأكثر من مائتى مليون . وهذه الزيادة المطردة نتيجة الإصلاحات التى أدخلت على النظام المالى والضريبى بعد عودة الحكم الوطنى ، وازدياد إنتاج البن وصادراته ، والتوسع فى المشروعات الاقتصادية والإنشائية . وبالمثل زادت المصروفات بسبب سياسة الحكومة الإتيوبية فى تنظيم الإدارة والقضاء ، ودعم الدفاع الخارجى والأمن الداخلى ، والتوسع فى الأعمال والمنشآت العامة وإن كانت ماتزال فى حدود ضيقة . والجدول التالى يوضح حالة الميزانية العادية خلال الفترة الممتدة من السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ إلى ١٩٥٩/٥٨ (بملايين الريالات الإتيوبية) :

السنة المالية	الإيرادات	المصروفات	الفائض أو العجز
٥٣ – ١٩٥٤	١٢١٫٣	١٢١٫٣	٠٠٠
٥٤ – ١٩٥٥	١١٦٫٧	١١٢٫٧	٤ +
٥٥ – ١٩٥٦	١٢٢٫١	١٢١٫٩	٠٫٢ +
٥٦ – ١٩٥٧	١٣٤٫٦	١٢٩٫٩	٤٫٧ +
٥٧ – ١٩٥٨	١٧٥٫٦	١٥٨٫٥	١٧٫١ +
٥٨ – ١٩٥٩ (تقدير)	٢٠١٫٩	١٨٣٫٦	١٨٫٣ +

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فائض متزايد فى الميزانية العادية وإن لم يتجاوز فى التقديرات الخاصة بالميزانية الأخيرة ٩٪. غير أن هذا الفائض لايوضح حقيقة الحال ، لأن بعض الوسائل التى تلجأ إليها الحكومة وسائل غير عادية ، كبيع أذونات الخزانة ، وأرباح عملية سك العملة ، وإيرادات المشروعات الحكومية وإن كانت ذات إدارة مستقلة كبنك الدولة وشركة الخطوط الجوية الإتيوبية ، هذا بالإضافة إلى عائد احتكار الطباق .

وبدراسة الأرقام الخاصة بتفصيل المصروفات يمكن أن نستخلص النتائج الآتية[١] :

١ – حوالى ٣٥٪ يخصص للدفاع الخارجى والمحافظة على الأمن والنظام فى الداخل (فنصيب وزارة الداخلية ١٥٪ تقريبا ، ووزارة الحربية ١٤٪ وذلك بخلاف مصروفات الحرس الامبراطورى) .

(١) Ethiopia To-day, pp. 63—65.

٢ ـ أما النواحى المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فنصيب كل منها ضئيل ، فالتعليم ١١ ./٠ وبناء الطرق ٨ ./٠ ، والإدارة الإقليمية أقل من ٧ ./٠ (باستبعاد إريتريا) ، والزراعة ١ ./٠ بما فى ذلك المساهمة من جانب هيئة الغذاء والزراعة والنقطة الرابعة .

ويعلق الكاتب الذى اقتبسنا منه تلك النسب فيقول فى معرض النقد الشديد الذى يوجهه :

« ومن المؤكد أن ميزانية الزراعة صغيرة إلى حد بعيد جدا ، فإن مايعادل هذا المبلغ عشر مرات أو خمس عشرة مرة يمكن أن ينفق بربح ينجم منه على التنمية فى هذا الميدان الذى يتوقف عليه تقدم البلاد فى المستقبل إلى حد كبير . ففى الإمكان إنشاء محطات التجارب ، وتنظيم مزارع الدولة ، وتوزيع أدوات وبذور أفضل على الفلاحين ، وإدخال أساليب أحسن فى الزراعة ، ودعم التجارب التعاونية وتشجيعها ... والسير قدما بزراعة المحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية مثل القطن » . ثم ينتقد الإدارة التى تقع عليها المسئولية بقوله: إنه لم يظهر وزير زراعة يملك من النشاط والخيال والإرادة ما يمكنه من أن يجعل وزارته ذلك العامل الهام الذى يمكنها بل وينبغى لها أن تمثله فى التنمية الاقتصادية للبلاد .

وكذلك « فإن النفقات المخصصة لبناء الطرق ليست بكافية أيضا إذا أريد من أهل الداخل بطريق الرؤية والاتصال الشخصى أن يعرفوا أنواعا أفضل من الكساء والأحذية والبيوت والتسهيلات الصحية والأدوات الزراعية والمنزلية البسيطة . ومن الضرورى شق الطرق الفرعية التى تخرج من الطرق الرئيسية لفتح داخلية البلاد » ، ولكن

لافائدة ترجى من ذلك ، مادامت الحكومة قانعة بالمشروعات والخطط ذات المظهر الضخم والتى تتعرض إلى الأبد للتغيير والتأجيل » .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالتعليم « يمكن زيادة الالتحاق بالمدرسة للأطفال الذين يبلغون السن المقررة ، ولتحسين نوع التعليم لعدد أصغر من الطلاب الذين يبشرون بمستقبل طيب ، وربما بإرسال عدد أكبر من الشبان ذوى المؤهلات إلى الخارج ولفترة أطول » ، ذلك أن البلاد لاتحتاج إلى رأس المال بقدر حاجتها إلى القيادة النشيطة التى تعرف كيف تنظر إلى المستقبل والتى تعتمد على نفسها وتستطيع أن ترتفع فوق مستوى المؤثرات السائدة فى المجتمع الذى تنبع منه هذه القيادة .

الميزانية غير العادية :

وتختص بالقروض وغيرها من النفقات الرأسمالية الكبرى ، وسنتحدث عنها فيما بعد .

الضرائب غير المباشرة :

وتعتبر الرسوم على الواردات المصدر الرئيسى للإيرادات الحكومية، وصدرت أول تعريفة جمركية فى ١١ يونيو سنة ١٩٤٣ ثم تعرضت للتعديل أكثر من مرة منذ ذلك التاريخ. والرسوم إماقيمية ad valorem وإما نوعية على أساس الوحدة أو الوزن ، وإن كان الملاحظ أن معظم رسوم الصادرات على أساس الوزن .

والغرض من الرسوم على الواردات مالى بحت أى توفير الأموال للخزانة العامة .ولم تأخذ الدولة الإتيوبية بسياسة الحماية أو التقييد الذى يستهدف وقاية الإنتاج القومى والصناعة المحلية .

وطبقاً للقانون سالف الذكر لوزير المالية بموافقة مجلس الوزراء أن يمنح الإعفاء الكلى أو الجزئى إذا رأى ذلك فى صالح الاقتصاد القومى . وفى سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٥٤ ويقضى بالاعفاء من رسم الوارد بالنسبة إلى الآلات الزراعية والصناعية والمعدات والأجهزة وقطع الغيار اللازمة ، وكانت الغاية من التشريع تشجيع التنمية الزراعية والصناعية ، وهذا يتمشى مع القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ الذى نص على إعفاء ماتستورده المشروعات الجديدة من آلات ومعدات من الرسوم الجمركية تطبيقاً لسياسة تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية مما سبقت لنا الإشارة إليه فى القسم الخاص بالصناعة .

وثمة رسوم خاصة مفروضة على الواردات وهى :

(ا) ضريبة اتحادية قدرها ١٠٪ وأدخلت عام ١٩٥٤ والغرض منها الإسهام فى نفقات الحكومة الاتحادية فى كل من إتيوبيا وإريتريا .

(ب) رسم على الملح للغرض السابق .

(ح) عوائد دخولية قدرها ١٪ على البضائع الداخلة إلى أديس أبابا وتفرضها البلدية .

ولا تفرض الرسوم إلا على عدد قليل من الصادرات وفى مقدمتها البن بوصفه أكبر بند فى تجارة الصادر . ولما ارتفعت أسعار البن ذلك الارتفاع الكبير فى عام ١٩٥٤ عمدت الحكومة إلى فرض ضريبة إضافية تصاعدية صارت أشبه بوسيلة غير مباشرة لاقتطاع أو مصادرة الأرباح إذا ماتجاوزت حداً معينا ، غير أن هبوط الأسعار فيما بعد صحبه خفض تدريجى سواء فى رسم الصادر أو فى الضريبة الإضافية ، وبذلك كانت سياسة الحكومة تتمشى مع تقلبات سعر تلك السلعةالتى تخضع لاعتبارات تتصل بالإنتاج والطلب العالميين .

وكما حدث فى حالة الواردات فرض فى عام ١٩٥٤ رسم قيمى قدره ٢./ للشاركة فى مصروفات الحكومة الإتحادية فى كل من الإقليمين اللذين تتكون منهما الإمبراطورية .

وتبدو أهمية الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الميزانيةالإتيوبية إذا ذكرنا أنها تمثل فى العادة حوالى ٤٠./ من الإيرادات العادية .

وثمة ضرائب غير مباشرة أخرى تمثل ١٢./ من الإيرادات ، وتشمل الرسوم المفروضة على الطباق والكحول ووقودالمحركات ورسوم المرور الداخلية ، كما يدخل فى نطاقها رسوم المحاكم ، وأجور البريد والبرق والتليفون والمنافع العامة الأخرى ، وإنتاج الذهب .

الضرائب المباشرة :

وهى المصدر الرئيسى الثانى للميزانية العادية إذ تقدر حصيلتها بنحو ثلث الإيرادات . وأهم هذه الضرائب :

١ ـ ضريبة الأرض وقد فرضت فى صورتها الحديثة لأول مرة بمقتضى القرار رقم (٨) الصادر فى عام ١٩٤٢ ، والذى أدخلت عليه تعديلات فى السنوات التالية . وطبقا للتنظيم الجديد قسمت الأرض إلى وحدات تتراوح مساحة الواحدة منها والتى تعرف باسم « جاشـــا » gasha فيما بين ثمانين فدانا ومائة فدان . وتفرض على الوحدة ضريبة ثابتة وإن اختلفت من منطقة إلى أخرى تبعا لدرجة خصوبة الأرض . وبالرغم من أن الوضع الجديد أضمن فى تحقيق العدالة النسبية من الأساليب الاستبدادية القديمة إلا أنه يؤخذ عليه أنه ليس متجانسا فى جميع أرجاء البلاد ، فضلا عن المعاملة الخاصة التى تلقاها بعض الأراضى مما يتنافى مع مبدأ المساواة فى الأعباء الضريبية . أما ضريبة العشر tithe فحددها القانون الصادر عام ١٩٤٤ . ويلاحظ أن بعض الأراضى كتلك التى فى حوزة الكنيسة معفاة من الضريبة على الأرض .

٢ ـ ضريبة الدخل والأعمال personal and business tax ويعفى منهـــا الدخل السنوى الذى يقل عن ٣٦٠ ريالا (إتيوبيا) . وهنا نلاحظ أن متوسط الدخل للفرد فى إتيوبيا يقل عن نصف هذا المبلغ الأمر الذى يؤدى إلى ضعف حصيلة هذه الضريبة . أضف إلى هذا أن سعرها منخفض فلا يتجاوز ١٥٪ وإن كانت هناك ضريبة قدرها ١٠٪ على الدخل الصافى إذا تجاوز ١٠٠٫٠٠٠ ريال فى السنة .

ويؤخذ على هذه الضريبة بشكل عام انتفاء المساواة فى المعاملة بالنسبة إلى المصادر المختلفة للدخل ، إذ يعفى منها الدخل الناجم من

الزراعة والحرف اليدوية ، ومعنى هذا إعفاء حوالى ٩٠٪ من السكان وهم المشتغلون فى هذه القطاعات . والنتيجة أن العبء كله واقع على الفئات الأخرى مثل موظفى الحكومة والمشتغلين بالأعمال التجارية وهذا مما يحد من إمكانيات التقدم أمام الطبقة البورجوازية الصغيرة الناشئة ، بل ويمثل عقبة فى وجه التجاره والصناعة بالقياس إلى الزراعة .

٣ ـ ضريبة التعليم والغرض منها سد نفقات التعليم الأولى فى الأقاليم، وتقدر على أساس الوحدة الزراعية التى سلفت الإشارة إليها . وهذه الضريبة تشبه ضريبة الأرض من حيث أنها تتفاوت حسب درجة الخصوبة ولكنها تختلف عنها من حيث عدم جواز الاعفاء منها .

٤ ـ وتفرض ضريبة على الماشية والحيوان وهى مبالغ ثابتة على الرأس الواحدة منها . وهذه الضريبة يؤديها البدو الذين لايدفعون ضريبة الأرض .

مصادر أخرى للإيرادات

وهذه تشمل الدخل الذى تحصل عليه الحكومة الاتيوبية من مناجم الذهب التى تستغلها وبخاصة فى أدولا Adola فى الجنوب ، ومن أرباح المشروعات التى تسهم فيها وما إلى ذلك . وتقدر حصيلة هذا كله بما يتراوح بين ١٥٪ ، ٢٠٪ من الميزانية العادية :

إريتريا :

أما فى إريتريا فإن الرسوم الجمركية تمثل ٤٠٪ من الإيرادات ، بينما سدس الأخيرة مصدره ضريبة الدخل وأسعارها أعلى منها فى إتيوبيا . ومن مصادر الايرادات الرئيسية رسوم الإنتاج وأرباح الحكومة من احتكار الطباق والكبريت . أما بقية الايرادات فمن ضرائب الأرض ورسوم الرخص والتمغة والغرامات وما إلى ذلك .

القروض والمساعدات الخارجية :

منذ عودة الحكم الوطنى إلى البلاد عام ١٩٤١ حصلت الحكومة الاتيوبية على الكثير من المساعدات المالية والقروض على النحو الآتى :

(أولا) مساعدات بريطانية :

قدمت بريطانيا منحة قدرها ٣٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه إسترلينى لموازنة الميزانية فيما بين عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ .

(ثانيا) قروض ومساعدات من الولايات المتحدة ومؤسسات أمريكية .

(ا) قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة قدرها خمسة ملايين دولار على صورة معدات ومواد طبقا لنظام الاعارة والتأجير بما فى ذلك ثلاثون مليون قطعة من العملة الفضية الاتيوبية فئة خمسين سنتا وكان قد تم سكها فى الولايات المتحدة .

(ب) فى سنة ١٩٤٦ فتحت الولايات المتحدة اعتمادا بمبلغ نصف مليون دولار (زيد فيما بعد إلى مليون دولار) ليتسنى لاتيوبيا شراء الفائض من المهمات الحربية .

(ه) وقدم بنك التصدير والاستيراد الأمريكى قرضا قدره نصف مليون دولار أمريكى فى أواخر سنة ١٩٤٤ (وتم سداده بالكامل سنة ١٩٤٦) ، ثم فتح اعتماداً فى سنة ١٩٤٦ بمبلغ ثلاثة ملايين دولار أمريكى لشراء طائفة من السلع الأمريكية منها سيارات ركوب ونقل وآلات صناعية ومعدات لمناجم الذهب وأوراق نقد وعملات فضية .

(د) وفى سنة ١٩٤٧ فتح ناشينال سيتى بنك أوف نيويورك الأمريكى اعتمادا قدره ٩٠٠٫٠٠٠ دولار لتمويل صناعة وشحن عملات فضية أخرى من فئة خمسين سنتا .

(ه) فتح اعتماد أمريكى خاص بمبلغ ٣٢٤٫٠٠٠ دولار لشراء طائرتى ركاب من طراز كونفير لحساب الخطوط الجوية الاتيوبية .

(و) فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكى على تقديم قرض فى حدود ٢٤ مليونا من الدولارات الأمريكية لأغراض تتصل بشبكة الطيران .

(ثالثا) قروض من المؤسسات الدولية :

١ ـ فى أغسطس سنة ١٩٤٨ وأكتوبر سنة ١٩٤٩ اشترت إتيوبيا بوصفها من أعضاء صندوق النقد الدولى ٦٠٠٫٠٠٠ دولار لمواجهة

النقص الذى كانت تعانيه من ناحية العملة الصعبة .

٢ - وفى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ قدم البنك الدولى للتعمير والإنشاء ثلاثة قروض مجموعها ٨ ½ مليون دولار أمريكى بفائدة قدرها ٣ ٪ يضاف إليها ١ ٪ كعمولة . ومن ذلك المبلغ ١,٥ مليون جنيه لتحسين شبكة المواصلات البرقية والتليفونية وتوسيع نطاقها ، وأنشئت هيئة خاصة للإشراف على الانفاق ، خمسة ملايين لتعمير وصيانة شبكة الطرق الرئيسية ، ومليونان لانشاء بنك بقصد تقديم القروض الصغيرة إلى الزراع ورجال الصناعة . وأنشىء «بنك التنمية الاتيوبى» الذى حل محل البنك الزراعى والتجارى . وقد أخذت الحكومة الاتيوبية فى سداد القروض الثلاثة إبتداء من عام ١٩٤٦ .

٣ - وفى ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٧ وقعت الحكومة الإتيوبية اتفاقا مع البنك الدولى يقدم الأخير بمقتضاه قرضا قدره خمسة عشر مليونا من الدولارات الأمريكية (واشترك فيه أحد البنوك الأمريكية الكبرى) وذلك بقصد توفير العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ برنامج تحسين شبكة الطرق الرئيسية فى البلاد وتوسيع نطاقها . وطبقا لشروط القروض التى قدمها البنك الدولى تدبر الحكومة من مواردها المبالغ المناسبة لتنفيذ المشروعات المتفق عليها .

(رابعاً) قروض من دول أخرى :

١ - فى عام ١٩٤٥ قدمت السويد قرضا بمبلغ ٥ ملايين كرونر ليتسنى للموظفين السويديين الذين يعملون فى خدمة حكومة إتيوبيا تحويل مستحقاتهم

إلى بلادهم ، وكذلك لشراء بعض المعدات والأدوات اللازمة للمدارس والمستشفيات من السويد . وفى السنة التالية زيد القرض إلى ٥ر٧ مليون كرونر .

٢ - فى سنة ١٩٥٧ تعاقدت الحكومة الإثيوبية مع إحدى المؤسسات اليوغوسلافية على إدخال تحسينات جديدة فى ميناء عصب . ويتكلف المشروع ٢٦ مليونا من الريالات الإثيوبية وتقدم المؤسسة نصف المبلغ بفائدة سنوية قدرها ٣ ٪ .

وهكذا ، بالرغم من وجود فائض فى الميزانية العادية كما رأينا إلا أن المشروعات الإنتاجية تقابل بإيرادات غير عادية هى بوجه عام قروض ومساعدات من الخارج وقد أتت كلها منذ عودة الحكم الوطنى إلى البلاد سنة ١٩٤١ من الدول الغربية باستثناء قرض واحد من يوغوسلافيا. والملاحظ من مراجعة التواريخ السابقة أن القروض والمساعدات الخارجية تكاد أن تكون مستمرة ، ولعل هذا يفسر الظروف السياسية التى تمر بها إثيوبيا ، بل والاتجاهات الاقتصادية فيها .

ومما يلفت النظر كذلك أنه باستثناء القرض الخاص بانشاء بنك لمساعدة الزراعة والصناعة فإن القروض التى حصلت عليها إثيوبيا تتصل بالمواصلات ولم تكن ذات علاقة مباشرة بمشروعات التنمية الزراعية والصناعية كإقامة السدود والخزانات والمصانع ، أو للكشف عن الثروة المعدنية واستغلالها وذلك بالرغم من شدة حاجة البلاد إلى تطوير هذه الجوانب من الاقتصاد القومى .

الفصل السابع

محاولة إنقلابية

من العرض الذى قدمناه فى الفصول المتقدمة عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الإمبراطورية الإتيوبية نلمس فى غير عناء فكرى أن المجتمع الإتيوبى يعانى الكثير من عناصر الجمود والتخلف والضعف ، وتجيش فى نفوس فريق منه عوامل القلق ومشاعر الخيبة والإخفاق ، مما يمكن إجماله فيما يلى :

الأحوال السياسية :

(١) بالرغم من وجود دستور مكتوب ، وتشكيل هيئة تشريعية ينتخب الشعب أعضاء أحد مجلسيها ، وتأليف وزارة يفترض أنها المسئولة عن إدارة شئون البلاد ، فالواقع أن البلاد تخضع لحكم مطلق يقوم على نظرية عتيقة عن « حق مقدس » أو « تفويض إلهى » ، وتتركز فى الإمبراطور الذى تتجمع فى يده جميع السلطات - إن لم يكن من الناحية القانونية تماما فمن الناحية العملية كلية . ففى يده اختيار أعضاء مجلس الشيوخ ، وتعيين الوزراء ونوابهم وإقالتهم ، والوزراء ومجلس الوزراء مسئولون أمامه ، وله فعلا حق « الفيتو » على قرارات الهيئة التشريعية ، وله وحده التصرف فى السياسة الخارجية والسيطرة

على قوات الدفاع ، وغير ذلك مما فصلناه من واقع نصوص الدستور .
وبالرغم من الحقوق التى اعترف بها الدستور للمواطنين ، فالصحافة ليس لها دور قيادى فى حياة الشعب ، والتنظيمات السياسية لا وجود لها ، والحركات النقابية والتعاونية ليست موضع الرضاء من جانب الحكام ، وكفة العدالة يصعب أن تميل لصالح الضعيف والفقير والصرح الذى يقف على قمته الإمبراطور يقوم على دعامتين رئيسيتين وهما طبقة إقطاعية لها امتيازاتها الإقتصادية، وكنيسة لها قوتها المادية ونفوذها الروحى ؛ وتجمع المصلحة المشتركة بين هذه العناصر الثلاثة .

(٢) بالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت منذ عودة الحكم الوطنى عام ١٩٤١ من أجل إقامة حكومة مركزية تبسط سلطانها على أرجاء البلاد كافة ، فمن الصعب التأكيد بأن الوحدة القومية تحققت ، لأن الجهود المشار إليها ينظر إليها على أن هدفها الأساسى فرض سلطان أسرة شوا المالكة ومن هنا تصطدم المحاولة بالمقاومة فى الأقاليم وبخاصة فى تجره وجوجام وأوجادين وأجزاء من منطقة شعب جلا وإقليم إريتريا . ولهذا يشعر الكثيرون أنه إذا ما زالت قبضة الإمبراطور القوية ففى الإمكان أن تتمزق البلاد نظرا لعدم وجود حكومة وطنية قوية تستند إلى الولاء العام المنبعث من الإدراك بأنها تمثل الشعب بمختلف عناصره ودياناته ومصالحه .

(٣) ضعف النظام الاتحادى الذى أقيم بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فاثيوبيا تريد أن تتخذ منه سبيلا للاندماج الكامل الذى تضيع فيه شخصية إريتريا ، وأغلبية شعب الأخيرة مليئة نفسها بالاستياء

والقلق لأنها تدرك أن بلدها لاتقف موقفاً متكافئاً مع الإقليم الآخر أى إتيوبيا الذى يتدخل فى شئونها .

(٤) ومن أسباب عدم الاستقرار رغبة الجماعة الصومالية الكبيرة فى الإنضمام إلى جمهورية الصومال حتى يجتمع شمل الشعب الصومالى فى صعيد واحد ، ثم يقضى على الجيب القائم بسبب وجود الاستعمار الفرنسى فى الجزء المعروف باسم « الصومال الفرنسى » .

الأحوال الاقتصادية :

وهنا نلتى الظاهرة الرئيسية التى تلفت النظر تتمثل فى التخلف الاقتصادى البالغ . فالزراعة الحالية بدائية فى أساليبها وأنظمتها وأدواتها ، ومشروعات الرى مهملة ، والإنتاج لايتناسب مع المساحات المزروعة ، وهناك مناطق واسعة لم تمتد إليها يد الاستقلال بالرغم من صلاحيتها ، والثروة المعدنية مهملة إلى حد بعيد ، والصناعة عنصر صغير من عناصر الاقتصاد القومى ، والمواصلات مازالت بحاجة إلى الكثير من الجهود حتى ترتبط أجزاء البلاد بعضها ببعض مما يؤدى إلى تنمية الانتاج ونشر معالم الحضارة الحديثة إلى الداخل ، وتبدو حدة التخلف الاقتصادى إذا ذكرنا أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية حوالى أربعة جنيهات إسترلينية ، وهو رقم هزيل للغاية . وبالرغم من اطراد الزيادة فى إيرادات الدولة ، والقروض الأجنبية الكثيرة والمتكررة ، فإن نسبة يسيرة تخصص للتنمية الاقتصادية بحيث أن الزراعة ـ كما أوضحنا ـ لايتجاوز نصيبها ١ ٪ وهى عماد ثروة البلاد .

ولهذه الاعتبارات جميعا، إلى جانب ضعف الجهاز التنفيذى ،تعثر كثيرا مشروع السنوات الخمس .

الأحوال الاجتماعية :

(١) اختلاف الأديان وتغليب واحد منها باعتباره الدين الرسمى بالرغم من أن أتباعه لا يعدون كونهم أقلية من مجموع السكان واستتبع ذلك أنتفاء المساواة وبخاصة بين المسلمين والأقباط فاحتكر الأخيرون الحكم والنفوذ والامتيازات .

(٢) بقاء الكثير من الأنظمة والتقاليد القديمة لدى قبائل أو جماعات عدة .

(٣) قوة القبلية والنزعات المحلية الانطوائية .

(٤) وجود النظام الاقطاعى الذى يعتبر عقبة كبرى فى سبيل تنمية الانتاج ورفع مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من السكان .

(٥) السيطرة التى تنعم بها الكنيسة إلى جانب امتيازاتها الاقتصادية، فأصبحت الوظيفة الدينية حرفة تجتنب الكثيرين حتى صار أفرادها يمثلون خمس الذكور البالغين أى صارت نسبة كبيرة من الشعب عاطلة لا تسهم فى الانتاج القومى .

(٦) تأخر التعليم فلا تتجاوز نسبته ٥ ٪ فى البلاد .

(٧) عدم التوسع فى الخدمات الصحية والاجتماعية .

محاولة انقلاب

وهكذا تعيش إتيوبيا فى النصف الثانى من القرن العشرين بعقلية العصور الوسطى وفلسفتها وأنظمتها ، ومن هنا فوقوع تغيير جذرى ضرورة اجتماعية لا بد منها ، فيعاد بناء المجتمع على أسس جديدة وفق فلسفة جديدة ، ولهذا لم يكن الانقلاب الذى بدأ فى الرابع عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بالشىء الذى يثير الدهشة وإن تحدثت الأنباء عنه بأنه كان مفاجأة للعالم .

وقعت المحاولة أثناء غياب الامبراطور هيلاسلاسى فى زيارة رسمية إلى البرازيل بعد أن زار بلداناً فى غرب إفريقية. وأحاط الغموض بالأحداث فى بداية الأمر ولكنه أخذ يزول تدريجا ، وأذاعت وكالات الأنباء أن انقلابا وقع ضد حكومة الامبراطور وأن حكومة جديدة تألفت مؤيدة من جانب القوات المسلحة والبوليس والشباب المثقف وأنها سوف تضع نهاية لعهد من الظلم دام قرونا طويلة. وقيل كذلك إن الأمير أصفا واصن Asfa Wassen أكبر أبناء الإمبراطور والبالغ من العمر أربعة وأربعين عاماً، على رأس الانقلاب مما يمكن أن يوحى بأنه كان الرأس المفكرة والمدبرة. وعلل البعض موقف الأمير بأن العلاقات بينه وبين أبيه طابعها الجفاء ، إلا أن البعض تشكك فى ذلك لأن الأمير محدود المواهب والأهداف ، ولأن أميرا من الأسرة الحاكمة لا يمكن أن يقود ثورة يمكن أن تعصف بالأسرة التى ينتمى إليها وبالنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يعتمد وجودها وكيانها عليه ، ومن هنا قالوا إنه أرغم على اصطناع موقف القيادة

لأن المدبرين الحقيقيين أرادوا استغلال اسمه ومركزه الرسمى حتى لا يتهموا بالثورة على النظام الملكى مما يدعو إلى نفور معظم الناس منهم وبذلك تخفق الحركة ومهما يكن من أمر فإن الانقلاب لم يقدر له النجاح وعاد الامبراطور هيلاسلاسى ليستأنف الحكم .

ومن العسير تقييم أهداف تلك المحاولة الإنقلابية بسبب قصر أمدها إذ لم تدم سوى أياما قلائل ، ولكننا نستطيع أن نتعرض لبعض بواعثها وأغراضها من عبارات وردت فى الخطاب الذى وجهه أصفا واصن إلى الشعب ، ومن ذلك قوله « إن قوانين البلاد ولوائحها قد استغلت لحرمان الشعب من حقه ومزاياه فى سبيل زيادة ثروات الأقلية المحظوظة » ، وإن شعب إتيوبيا قد انتظر طويلا « يحدوه الصبر أملا فى أن يأتى اليوم الذى يستطيع فيه أن ينقذ من الاضطهاد والفقر والجهل » ، كما أن « الوعود الفارغة لم تعد ترضى الشعب الذى يريد الآن اتخاذ إجراء محدد يهدف إلى تحسين مستوى معيشته » . وجاء فى البيان أيضاً إن من بواعث الاستياء « أن مشروعات التنمية لم توضع فى نطاق التنفيذ ، كما أن الخطوات الواسعة التى تخطوها الدول الإفريقية التى استقلت حديثاً والتى تتقدم يوما بعد يوم جعلت الشعب الإتيوبى يدرك أن هذه الدول الجديدة تتقدم بسرعة ملحوظة تاركة الشعب الإتيوبى وراءها » . وطبقاً لرواية أذاعتها وكالة يونيتد برس للأنباء ، استناداً إلى مصادرها الخاصة ، أعلن الأمير أصفا واصن أن الشعب الإتيوبى ضاق ذرعا بحكم الإمبراطور الإقطاعى ولهذا ألف حكومة برئاسته وباشتراك عدد من رجال الجيش ومن المثقفين الشبان .

من تلك العبارات نستطيع أن نجد الاعتبارات التالية كامنة وراء المحاولة الإنقلابية :

(أولا) نظـام الحـكم المطلق القائم على الظلم والاضطهاد وحرمان الشعب من حقوقه .

(ثانياً) النظام الإقطاعى الذى يترتب عليه استئثار أقلية محظوظة بالثروة القومية.

(ثالثاً) انحطاط مستوى المعيشة وانتشار الجهل .

(رابعاً) عدم تنفيذ المشروعات الرامية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية .

(خامساً) الشعور بالإخفاق والمرارة بسبب تخلف البلاد بالقياس إلى الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال والتى تبذل فيها الجهود من أجل الخروج من دائرة التأخر .

من وراء المحاولة ؟

ويتحدث البيان الذى سلفت الإشارة إليه بأن الحكومة الجديدة التى تألفت تقف وراءها « القوات المسلحة والبوليس والشباب المثقف ». والواقع أن المعارضة لنظام الحكم القائم كانت تتمثل فى العناصر التقدمية المدنية من جهة وفريق من الضباط الشبان من جهة أخرى . وتتكون العناصر التقدمية من ذلك النفر الذى تلقى تعليمه فى الجامعات البريطانية

والأمريكية والفرنسية حيث اطلع على نظم الحكم السائدة فى الخارج واتصل بالحياة الحديثة المتطورة ، وتأثر بما حققته تلك البلدان من تقدم ظاهر فى الميادين التكنولوجية والاقتصادية والثقافية ، واطلع على مذاهب وآراء جديدة فى تنظيم المجتمع . فلما عاد أفراد ذلك النفر سرعان ما تراءت لهم الهوة الساحقة بين الأحوال القائمة فى وطنهم وتلك السائدة فى البلاد الأخرى ، وأدركوا أن الأولى تختلف اختلافا جذريا عما تعلموه وشاهدوه ، ومن هنا آمنوا ألا سبيل إلى نهوض وارتقاء إلا بتغيير الأوضاع التى تعيش فى ظلها البلاد . وأكثر من هذا لم يوضعوا فى المناصب القيادية ، وحتى الأعمال ذات المسئولية التى أسندت إليهم لم تكن مصحوبة بحرية المبادأة والتصرف وكانوا مضطرين إلى الخضوع لتوجيهات الرؤساء ذوى النزعات الرجعية والمحافظة ، وهذا كله يضاف إلى أن الجزاء المادى الذى يمنح لهم لم يكن متكافئا مع ثقافتهم ومسئوليات أعمالهم .

أما رجال القوات الذين آزروا الإنقلاب فعبارة عن فريق من الضباط المتعلمين الذين سافر البعض منهم إلى الخارج ، كما اشترك البعض الآخر فى حرب كوريا ، وهؤلاء جميعاً كانوا يشعرون بالأسى والخجل بسبب التخلف الاقتصادى والاجتماعى المسيطر على بلادهم ، ومن هنا تماثلوا فى الأحاسيس والأهداف مع الطبقة المثقفة .

إلا أن وراء الحركة الإنقلابية فريقا من المحافظين المعتدلين من دعاة الإصلاح فى غير تطرف أو بدون ثورة اجتماعية عنيفة ، وبعض أولئك المحافظين ممن تعرضوا لغضب الإمبراطور لسبب أو آخر ، ومن الأخيرين الرأس إمرو الذى وقع عليه الاختيار لتولى وزارة الانقلاب . والرجل من أبناء عمومتهيلاسلاسى ، وكان من زعماء المقاومة للإيطاليين ، فلما عاد الحكم

الوطنى دب الخلاف بين الرجلين إذ نفس عليه الإمبراطور نفوذه وسمعته فنفاه بأن بعث به سفيرا للبلاد فى الخارج ، وكانت السفارات منفى ذوى النفوذ إذا فقدوا الحظوة .

ومن القادة العسكريين الذين كانوا وراء الانقـــلاب الجنرال مولوجيتا بولى Mulugetta Bulli وهو من أفراد شعب جلا ، ونشأ نشأة متواضعة ، وكان يعتبر أعظم رجال إتيوبيا كفاءة فى فن التنظيم العسكرى . وبعد الحرب اضطلع الرجل بالتعاون مع والدا چورچيس Walda Georghis (الذى كان مصيره العزل) بدور كبير الأهمية فى دعم سلطان الامبراطور ، وصار ينظر إلى مولجيتا ووالدا على أنهما أقوى رجلين فى البلاد ، فما كان من الإمبراطور ـ جريا على طريقته فى التخلص من الشخصيات التى لها أهميتها ـ إلا أن « نفى » مولوجيتا بتعيينه فى وزارته الخاصة حيث يتحمل المسئوليات دون أن تعطى له أية سلطات.

أسباب إخفاق المحاولة :

قلنا إن المحاولة الإنقلابية لم تدم سوى أياما معدودات ؛ والواقع أن إخفاقها لا يجب أن يثير الدهشة بل إن العكس ـ أى نجاحها ـ هو الذى كان يدعو إلى الدهشة ؛ إن المصير الذى آلت إليه يرتد إلى أسباب عدة نذكر منها :

(١) إن نشوب الثورات الاجتماعية يصبح أمراً محتوما لا بسبب ضرورة إجراء التغييرات الجذرية فحسب وإنما نتيجة وجود قوى واعية تتعارض مصالحها وأهدافها مع الأوضاع السائدة وتستطيع أن تضطلع

بعبء التغيير أو تتزعمه على أن يكون لديها ما تقدمه إلى الجماهير بصورة واضحة صريحة . هذه عوامل ليس لها وجود فى إتيوبيا ، فبسبب تأخر التعليم والتخلف الصناعى والتجارى لم تنشأ طبقة وسطى وفيرة العدد وعلى قدر كاف من القوة تستطيع أن تتزعم الكفاح . وفضلا عن هذا لم تتكون فى البلاد طبقة عاملة لها نفوذها ومطالبها تقف إلى جانب الطبقة الوسطى وتشاركها فى حمل عبء الدعوة إلى التغيير . وكذلك فإن زعماء الانقلاب لم يقدموا إلى جمهور الفلاحين ما يكسب تأييدهم بأن يعلنوا صراحة العزم على إزالة الإقطاع وتمليك الأرض للقائمين فعلا بفلاحتها .

(٢) انقسام القوات المسلحة ولذلك اقتصرت الحركة على الحرس الإمبراطورى بينما استطاع أنصار الامبراطور فى الجيش الإبقاء على ولاء الفرق والقوات المنتشرة فى أرجاء البلاد .

(٣) ضعف التنظيم بحيث لم يسبق الحركة أية محاولات مع التنظيمات أو الجماعات الساخطة فى إريتريا والمناطق التى يقطنها الصوماليون مثلا .

(٤) عجز القائمين بالحركة من السيطرة على العاصمة تماما وكذلك المدن الكبرى .

(٥) وقفت الكنيسة موقفاً معاديا للانقلاب ووزعت المنشورات ضد قادته ودعت الشعب إلى الوقوف وراء الامبراطور والحكومة الشرعية .

(٦) شخصية الامبراطور هيلاسلاسى نفسه ، فالرجل يتمتع بنفوذ

فى البلاد التى تذكر له جهاده وبخاصة حين أقدمت إيطاليا على الغزو قبل الحرب العالمية الثانية .

لقد أخفق الانقلاب لأنه جاء سابقاً لأوانه ، ولكن الاخفاق ليس بالنتيجة النهائية . لقد كشف عن بدء وجود قوى تطلب التغيير وإن كانت ما تزال ضعيفة ، وأوضح أنه إذا تجمعت الظروف المناسبة فلا بد من محاولة أكبر . إن إتيوبيا لا يمكن أن تعيش ـ كما قلنا ـ فى النصف الثانى من القرن العشرين بعقلية العصور القديمة وفلسفتها وأنظمتها فى السياسة والاقتصاد وغير ذلك من مجالات الحياة ، وريح التغيير التى تهب على المجتمعات المتخلفة والمتأخرة لا يمكن أن تقف عند حدودها ، والتطورات الارتقائية التى تشهدها البلدان الافريقية التى لم تتخلص من السيطرة الاستعمارية إلا حديثا لا بد أن يكون لها صدى قوى فى إتيوبيا التى لم يعد فى وسعها إطلاقا أن تعيش فى « عزلتها المجيدة » السابقة .

إن المراقبين يرون أن المحاولة التى جرت قبل ختام عام ١٩٦٠ إن هى إلا ناقوس الخطر ينبه الأذهان إلى ضرورة السير قدما فى طريق تطوير البلاد والقضاء على مخلفات الماضى .

المراجع

Guide — Book of Ethiopia (Adis Ababa Chamber of Commerce, 1954).

Gunther (John) : Inside Africa (London 1955).

Luther (Ernest, W.) : Ethiopia To—day (London 1958).

Perham (Margaret) : The Government of Ethiopia (London 1948).

Revue Egyptienne du Droit International (1956 : The Constitution of Ethiopia).

Ritner (Peter) : The Death of Africa (New York 1960).

Trevaskis (G. K. N.) : Eritrea, A Colony In Transition, 1941—52 (London 1960).

Trimingham (J. S.) : Islam in Ethiopia (London 1952).

Ulendorff (Edward) : The Ethiopians, An Introduction To Country And People (London 1960).

United Nations : Economic Development of Africa, 1950—1959 (New York 1960).

مطبعة السعادة
ميدان احمد ماهر باشا (باب الخلق سابقا)
شارع الجداوى ت ٧٩٤٢٩ س. ت ٨٠٢٨

الثمن
٢٠ ط